

Distr.  
GENERAL

A/49/287  
S/1994/894  
29 July 1994  
ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH



### مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

### الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البنود ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٠ و ٩٠ (أ) و (ج) و ٩١ (ج) و (ط) و ٩٢ (أ) و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٤٧ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

#### المستعمرة

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على

#### كوبا

الحالة في بوروندي

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن

#### وزيادة هذه العضوية

حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي

#### قانون البحار

مسألة جزيرة مايبوت القمرية

#### الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في البوسنة والهرسك

#### قضية فلسطين

الحالة في امريكا الوسطى: اجراءات اقامة سلم

وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة

سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين  
المتصلة بهما  
الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية  
الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة  
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي  
الدولي من أجل التنمية  
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن  
الدوليين  
تنشيط أعمال الجمعية العامة  
مسألة قبرص  
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها  
دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي  
ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة  
تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في  
الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في  
منطقة الشرق الأوسط  
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في  
جنوب آسيا  
عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير  
الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال  
الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها  
نزع السلاح العام الكامل  
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الثانية عشرة  
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي  
اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية  
العاشرة

التسلح النووي الاسرائيلي  
تعزير الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض  
المتوسط  
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم  
توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر  
الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو)  
النص النهائي لمعاهدة بشأن انشاء منطقة خالية  
من الأسلحة النووية في افريقيا  
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في  
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق  
الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان  
العرب في الأراضي العربية المحتلة  
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلم  
من جميع نواحي هذه العمليات  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:  
تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق  
عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون  
الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو  
الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية  
أزمة الديون الخارجية والتنمية  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:  
تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية  
التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في  
البلدان النامية  
البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ مقررات  
وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة  
والتنمية  
برنامج للتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري  
حق الشعوب في تقرير المصير  
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة  
بالحالة الاجتماعية فـي العالم والشباب  
والمسنين والمعوقين والأسرة  
النهوض بالمرأة  
المراقبة الدولية للمخدرات  
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي  
لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين  
والعائدين والمشردين والمسائل الانسانية  
مسائل حقوق الانسان  
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة  
وبتعزيز دور المنظمة  
التدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي  
طلب فتوى من محكمة العدل الدولية

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام  
من وزير خارجية مصر

يسرني أن أرفق طيه وثائق المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة البلدان غير المنحازة، المعقود في  
القاهرة، في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وأرجو تعميم هذه الرسالة والوثائق المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البنود ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ و ٥٠ و ٥١ و  
٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٠ و  
٩٠(أ) و (ج) و ٩١(ج) و (ط) و ٩٢(أ) و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٤٣ و ١٤٥ و  
١٤٧ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمرو موسى  
وزير خارجية مصر

مرفق\*

الوثائق التي اعتمدها المؤتمر الوزاري  
الحادي عشر لحركة البلدان غير المنحازة

القاهرة، ٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الصفحة

٦	الوثيقة الختامية للمؤتمر	أولا -
٥٦	إعلان القاهرة	ثانيا -
٥٧	القرارات التي اعتمدها المؤتمر	ثالثا -
٥٧	١ - قرار بشأن البوسنة والهرسك	
٥٨	٢ - قرار بشأن رواندا	
٥٩	٣ - قرار بشأن لبنان	
٦٠	المرفقات	رابعا -
٦٠	١ - خطاب فخامة الرئيس محمد حسني مبارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر	
٧٠	٢ - تقرير رئيس الحركة	
٩٣	٣ - التقرير العام للمؤتمر	
١٠٠	٤ - جدول أعمال المؤتمر	
١٠١	٥ - تقرير اجتماع كبار الموظفين	
١٠٤	٦ - توجيه شكر	

صدر هذا النص بالصيغة التي ورد بها دون ادخال تنقيحات شكلية على

\*

تحريره.

أولا

الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر  
لحركة البلدان غير المنحازة

المحتويات

- أولا - مقدمة
- ثانيا - استعراض الوضع الدولي منذ قمة جاكارتا
- ثالثا - دور الحركة
- رابعا - الحركة وإعادة هيكلة الأمم المتحدة
- خامسا - نزع السلاح والأمن الدولي
- سادسا - الحركة والتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية
- سابعا - البيئة والتنمية
- ثامنا - قانون البحار
- تاسعا - حقوق الإنسان
- عاشرا - التنمية الاجتماعية
- حادي عشر - الحركة والقضايا السياسية العامة
- ثاني عشر - موعد ومكان انعقاد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول والحكومات
- ثالث عشر - اقتراح بالشكر
- رابع عشر - ملاحظات ختامية لرئيس المؤتمر

## أولا - مقدمة

عقد وزراء خارجية البلدان أعضاء حركة عدم الانحياز مؤتمرهم الوزاري الحادي عشر في القاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويتضمن التقرير العام للمؤتمر (الملحق الثالث) قائمة وفود الدول الأعضاء والمراقبين والضيوف الذين حضروا المؤتمر. وقد استمع المؤتمر للخطاب الملهم الذي ألقاه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وقرر اعتبار نص هذا الخطاب وثيقة رسمية للمؤتمر (الملحق الأول). وقدم معالي الوزير نانا ج. سوترسنا، المبعوث الخاص والمساعد التنفيذي الأول لرئيس حركة البلدان غير المنحازة تقرير رئيس الحركة عن أنشطتها منذ مؤتمر القمة العاشر الذي عقدته الحركة في جاكرتا من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (الملحق الثاني)، وأخذ الوزراء علما بالتقرير، وأقروا ما جاء به من توصيات.

وكان من أبرز أحداث المؤتمر انضمام جنوب افريقيا لعضوية حركة عدم الانحياز، مما يعد تطورا تاريخيا، فهذه الحركة، وتجسيدا لآمال طالما راودتها ثم تحققت بعد سنين طوال من النضال من أجل القضاء على الفصل العنصري وانتصار الديمقراطية.

وانتخب المؤتمر معالي السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية رئيسا للمؤتمر، وناقش الوزراء التطورات السياسية والاقتصادية التي تهم الحركة، والتطورات التي طرأت على الأوضاع الدولية، ودور حركة عدم الانحياز، وإصلاح الأمم المتحدة، ونزع السلاح والأمن، والتعاون الاقتصادي الدولي، والبيئة والتنمية، والتعاون بين الجنوب والجنوب، وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والقضايا الإقليمية، وخلصت مناقشاتهم إلى ما يلي بيانه من نتائج وقرارات وتوصيات.

## ثانيا - استعراض الوضع الدولي منذ قمة جاكرتا

١ - استعرض الوزراء عددا من التطورات الهامة والملحة التي طرأت على الوضع الدولي منذ اجتماع قمة جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واضعين في اعتبارهم السمات الإيجابية والسلبية لهذا الوضع. ولاحظوا، في هذا السياق، أن الوضع الدولي لا يزال بالغ التميع ويكتنفه مناخ من البلبلة، وأنه قد اتسم باتجاه متزايد نحو التركيز بالدرجة الأولى على مصالح واهتمامات عدد محدود من البلدان المتقدمة، في حين لا يزال يتعين الوفاء بالتزامات جديدة في العديد من مجالات التعاون الدولي الرئيسية. ويتطلب تحديد أولويات جديدة في النظام الدولي إيلاء مزيد من الاهتمام للمتطلبات الإنمائية الرئيسية. كما تدعو الحاجة إلى مواءمة المعايير الجديدة التي استحدثت في العلاقات الدولية مع الخصائص الثقافية للبلدان النامية. ولا تزال عدة نزاعات دولية بلا علاج أو حل، بل أن بعضها ينذر بالانفلات عن نطاق السيطرة عليه.

٢ - كذلك لاحظ الوزراء أنه بينما أصبحت القضايا الاجتماعية تنصدر العلاقات الدولية، لا تزال المصالح الاقتصادية والانمائية للبلدان النامية ازداد تهميشا.

٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من أن استمرار المشاكل المتصلة بالفقر والبطالة وتخلف التنمية والامية والتدهور البيئي والإرهاب والإتجار بالمخدرات، سوف تترتب عليه توترات سياسية واجتماعية، ويؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين. ومثل هذا الوضع المتقلب عموما يفرض على المنظمات الدولية أعباء جسيمة. وقد أعرب الوزراء عن قلقهم، بشكل خاص إزاء الاتجاه نحو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بدعوى حماية حقوق الإنسان أو منع النزاعات مما سينتقص في الواقع من مفهوم السيادة الوطنية. وأبرزوا أيضا الأخطار التي ينطوي عليها هذا التدخل وأكدوا مجددا عزمهم على الدفاع عن السيادة الوطنية للبلدان غير المنحازة في كل الظروف.

٤ - وقد استمر توثق التعاون بين الشرق والغرب، ووجدت دول في مختلف أرجاء العالم أن مصالحها تقتضي تعزيز إمكاناتها الاقتصادية بالدخول في تجمعات اقتصادية إقليمية. ومن المؤكد أن هذه التجمعات سوف تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم فقد شدد الوزراء على ضرورة إسهام تلك التجمعات في تحقيق التدفق الحر للتجارة والاستثمارات والتكنولوجيا عبر الحدود الوطنية والمجموعات التجارية المتكاملة، وفي التعجيل بوتيرة التنمية الاقتصادية في جميع البلدان وبخاصة البلدان النامية. وأعربوا عن أملهم في أن تسهم هذه التجمعات في إقامة وتعزيز نظام تجاري دولي مفتوح وناض بالحياة.

٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تساؤل الاهتمام بمشاكل البلدان النامية الأساسية والعاجلة والجسيمة، ألا وهي الفقر المدقع والتمتاز، والجوع وسوء التغذية والمرض والامية وانعدام المأوى وقصور الإصحاح.

٦ - وفي ظل هذه الظروف، ظلت حركة عدم الانحياز تضطلع بدور هام في توفير عهد من التعاون بدلا من المواجهة، وتدعمت نهجها. وفي هذا السياق رأى الوزراء ضرورة العمل على تحقيق التعاون مع البلدان المتقدمة على أساس المساواة وعدم التمييز توسيعا لقاعدة الحوار بين الشمال والجنوب. كما انعقد الرأي على أن التعاون بين الجنوب والجنوب لا بد أن يتعزز، كي يتسنى عكس مسار أية عواقب سلبية للتحوّل الراهن، وإلسهام في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي غير المنصف القائم.

٧ - وأمعن الوزراء النظر في مسار الصراعات الإقليمية منذ قمة جاكرتا، فلاحظوا أن بعض هذه الصراعات قد أمكن النجاح في تسويته سلميا، وأن البعض الآخر لا يزال بدون حل.

٨ - وأحاط الوزراء علما بأن مكتب التنسيق بصدد تدارس مسألة إنشاء آلية لتسوية النزاعات سلميا بين الدول الأعضاء على نحو ما قرره قمة جاكرتا.

٩ - وعقد الوزراء الرأي على ضرورة توحيد الجهود في سبيل إعلاء التسامح كمعيار راسخ في إدارة العلاقات الدولية كعنصر لا غنى عنه في السلوك الدولي فضلا عن كونه مفهوما أساسيا في ميثاق الأمم



المتحدة. وأعربوا عن اقتناعهم بأن التسامح هو الأساس المتين لأي مجتمع متحضر، كما أنه ركيزة لسلم، فضلا عن أنه أصبح ضرورة لا معدى عنها للتعايش السلمي.

١٠ - ولاحظ الوزراء أن التطورات في العلاقات الدولية منذ قمة جاكارتا الأخيرة قد أثرت على العالم بأسره بدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى، وإن ظلت البلدان النامية هي المتضرر الرئيسي من التحول المضطرب في العلاقات الدولية. وأكد الوزراء - مجددا - ضرورة عدم تهميش دور هذه البلدان التي يجب أن تواصل السعي إلى النهوض بدور رئيسي في الشؤون الدولية.

١١ - وأكد الوزراء مجددا ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بعملية إعادة تشكيل وإصلاح وتحول ديمقراطي فيها على نحو لا يستجيب فقط للظروف الدولية الراهنة وللتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، بل تعكس أيضا زيادة عضوية المنظمة وتمكنها من الوفاء بأغراض ومبادئ الأمم المتحدة كما نص عليها ميثاقها.

#### ثالثا - دور الحركة

١٢ - أشاد الوزراء بالجهود الدؤوبة والنشطة التي بذلها فخامة الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا، والتي كفلت استجابة دولية فعالة لأمانى الحركة، وأعربوا عن ارتياحهم إذ أن كثير من المبادئ والمواقف التي سجلتها الحركة في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة جاكارتا، قد انعكس - على نحو دقيق - في القرارات التي أصدرتها الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعقدوا العزم على مواصلة بذل هذه الجهود والأنشطة بغية بلوغ الغايات النهائية المحددة في جاكارتا.

١٣ - وأجرى الوزراء مناقشات حول سبل ووسائل تعزيز دور الحركة في ضوء التغييرات التي طرأت مؤخرا على العلاقات الدولية، وأكدوا، مجددا، استمرار ملاءمة الحركة. وأقروا بأن مفهوم عدم الانحياز يجسد، في واقع الأمر، الآمال التي طالما راودت البشرية في نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة، خاصة نزع السلاح النووي وحق تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، والمساواة بين الأمم، وإعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتنمية الاقتصادية، والنظام الاقتصادي الدولي العادل، وتنمية الموارد البشرية، والتعايش بين شتى النظم والثقافات والمجتمعات، ومن ثم فقد عقدوا العزم على مواصلة جهودهم الرامية إلى إكساب دور الحركة مزيدا من الفعالية.

١٤ - ورحب الوزراء بالتنامي في عضوية الحركة على نحو ما تجلى في انضمام جنوب افريقيا لهذه العضوية. وفي هذا الصدد، فقد رأوا أن مثل هذا التنامي يجسد مدى الأهمية الحيوية والمستمرة المعلقة على الحركة. وأقروا بأن تنامي عضوية الحركة يتطلب تنسيقا مكثفا فيما بين البلدان الأعضاء فيها وأن التباين في مستويات مراحل التنمية فيما بين هذه البلدان يمثل عنصرا من عناصر تكاملها. وأكدوا إيمانهم

بأن مثل هذا العنصر كفيلا بأن يعزز التعاون الفعلي فيما بين بلدان عدم الانحياز، تمكينا للحركة من أن تستوعب مصالح أعضائها العريضة.

١٥ - وتعزيزا لدور الحركة في التصدي للتحديات الجديدة التي تشهدها العلاقات الدولية، فقد تدارس الوزراء بعض الجوانب المتصلة بهيكل الحركة وأساليب عملها. وأوصوا بتنفيذ نظام دعم الحركة الذي وضعه اجتماع أكرا الوزاري العاشر في ١٩٩١ وأقرته قمة جاكارتا في ١٩٩٢. وفي هذا السياق دعوا الدول الأعضاء إلى تخصيص المزيد من امكاناتها ومواردها من أجل تعزيز دور الحركة.

١٦ - وأكد الوزراء مجددا أهمية توثيق التعاون وتحقيق انتظامه بين الحركة ومجموعة ال ٧٧ والحاجة إلى زيادة تعزيز التنسيق والتعاون بين التجمعين. وبحثوا الأساليب الخاصة بتشغيل لجنة التنسيق المشتركة بين الحركة ومجموعة ال ٧٧ وأحاطوا علما باعتماد مكتب تنسيق الحركة ومجموعة ال ٧٧ مؤخرا اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة. وقرر الوزراء الموافقة على اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة التي سوف تدخل حيز التنفيذ في موعد أقصاه نهاية هذا العام. وفي هذا السياق حث الوزراء لجنة التنسيق المشتركة على النظر في القضايا التي تهم البلدان النامية، وفي مقدمتها استفحال استخدام البلدان المتقدمة للمشروطية السياسية.

١٧ - وأكد الوزراء ضرورة الحفاظ على دور حركة عدم الانحياز في سياق تطورها التاريخي ونهجها العالمية على حد سواء.

١٨ - وتدارس الوزراء سبل ووسائل تعزيز موقف البلدان النامية في مجموعها، بغية تدعيم قوتها التفاوضية إزاء البلدان الصناعية المتقدمة في ضوء التطورات الأخيرة للوضع الدولي. ورأوا، تحقيقا لهذا الغرض، ضرورة التوصل إلى موقف أكثر تنسيقا تتخذه بلدان العالم الثالث إزاء القضايا الدولية الكبرى وبخاصة تلك التي تتطلب اهتماما عاجلا.

١٩ - وإذ رأى الوزراء أن تعزيز دور الحركة يجب أن يكون عملية مستمرة، فقد أكدوا أهمية العمل المنوط باللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية. وشددوا على المبدأ الذي أرساه مؤتمر القمة التاسع المعقود عام ١٩٨٩ بأن لما كانت مهمة استعراض نهج العمل عملية مستمرة ومتطورة بطبيعتها، وتتطلب بحثا، فقد أوصوا بأن تنظر اللجنة في سبل ووسائل تكثيف أداء الحركة في المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها التطورات التي تطرأ على الوضع الدولي.

#### رابعاً - الحركة وإعادة هيكلة الأمم المتحدة

٢٠ - أكد الوزراء مجدداً يقينهم بأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل دولي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات سلمياً وضمان حق الشعوب التي ترزح تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والتعاون لأغراض التنمية، كما أنها أهم أداة لإسهام حركة عدم الانحياز في تشكيل نظام عالمي جديد. وأشادوا بدور الفريق العامل رفيع المستوى المعني بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها الذي أنشأه مؤتمر قمة جاكرتا. وأكدوا مجدداً أن نهج حركة عدم الانحياز إزاء إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها يجب أن يكون متوازناً وشاملاً، في إطار تقاسم المسؤولية والتضامن من أجل بلوغ أمانها مثل السلم والأمن الجماعي والرخاء للجميع، والسعي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة بحيث تتماشى مع مقتضيات العصر.

٢١ - ولاحظ الوزراء أن ثمة خطوات هامة قد اتخذت للبدء في عملية إصلاح الأمم المتحدة منذ قمة جاكرتا. وأحاطوا علماً، مع الارتياح، بمساهمة الحركة التي أفضت إلى اتخاذ الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٢٠/٤٧ ألف و ١٢٠/٤٧ باء بشأن العديد من جوانب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "خطة للسلم" وأكدوا موقف حركة عدم الانحياز من هذا البرنامج.

٢٢ - كما أحاط الوزراء علماً بقرار الدورة ٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وسائر المسائل المتعلقة بالمجلس. وأعربوا عن تصميمهم على العمل المتضافر والفعال لتحقيق أهداف الحركة بشأن هذه القضية بالغة الأهمية. وأكدوا ما رأوه من أن جانبي الإصلاح والتوسع المتعلقين بإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن بما في ذلك عمليات وإجراءات اتخاذ القرارات يجب أن تدرس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة واحدة.

٢٣ - ولاحظ الوزراء الانتكاسات التي حدثت في عدد من مناطق النزاع التي كان للأمم المتحدة دور فيها، ومسألة الكيل بمكيالين وأشاروا إلى الحاجة لكفالة الشفافية والتطبيق الأمين لأحكام الميثاق بشأن دور مجلس الأمن والجمعية العامة والحاجة إلى إصلاح أساليب عمل المجلس وتأكيد أهمية اتفاق أعضاء الحركة على نهج متسق ومنسق إزاء إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله.

٢٤ - وذكر الوزراء بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وقرروا متابعة تنفيذ هذا القرار متابعة لصيقة.

٢٥ - وأكد الوزراء مجدداً ضرورة أن يراعى في عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة ما طرأ من تغيرات هامة على العلاقات الدولية، وأن تركز عملية إعادة التشكيل على مبادئ الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرار في الأمم المتحدة وجميع وكالاتها. وأحاط الوزراء علماً مع الارتياح بجهود الفريق العامل غير الرسمي

المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة الذي أنشئ للنظر في تنشيط عمل الجمعية العامة. وشددوا، في هذا الصدد، على أهمية وظائف وسلطات الجمعية العامة في أية قضية أو مسألة تقع في نطاق الميثاق، وذلك وفقا لأحكامه ذات الصلة. كما أكدوا ضرورة عدم الانتقاص من ولاية الجمعية العامة أو صلاحياتها.

٢٦ - رأى الوزراء أن مسألة التمثيل المتكافئ وزيادة عضوية مجلس الأمن على أكبر قدر من الأهمية لبلدان عدم الانحياز. ورأوا ضرورة زيادة نسبة أعضاء المجلس المنتمين الى الحركة زيادة كبيرة. وأكدوا مجددا ما رأته قمة جاكرتا من أن حق النقض الذي يضمن للأعضاء الدائمين في المجلس سيطرة كاملة يتعارض مع هدف إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة، ولا بد لذلك من إعادة النظر فيه.

٢٧ - وأكد الوزراء مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في مجلس الأمن وأن بعض المناطق ممثلة في المجلس تمثيلا زائدا هو انعكاس للاختلالات التي ينبغي تصحيحها في الممارسة الحالية. وأكدوا أيضا أن إعادة النظر في حجم وتوقيت وترتيب عضوية مجلس الأمن أصبح أمرا لا غنى عنه. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن البلدان غير المنحازة إزاء التدني المفرط لتمثيلها في المجلس، وأكدوا أن الممارسة الحالية يجب، بالتالي، أن تكون شاملة في طبيعتها وذلك بغية تعزيز مصداقية المجلس وأن تعكس الطابع الكوني للمنظمة العالمية. وفي هذا الصدد، ذكر الوزراء بالقرارات ذات الصلة بقمة جاكرتا، وحثوا البلدان غير المنحازة أن تعمل على زيادة تمثيل البلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن.

٢٨ - وبغية تلبية الهدف المتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة بما يحقق إضفاء الطابع الديمقراطي والشفافية والفاعلية على مجلس الأمن وكذلك تحسين التوازن في المهام بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، تدارس الوزراء مختلف الآليات بما فيها امكانية عقد المؤتمر العام لتنقيح الميثاق، وهو ما تضمنته المادة ١٠٩ من ميثاق الأمم المتحدة، في الوقت المناسب.

٢٩ - وأكد الوزراء أهمية تعزيز الأداء الفعال والكفاء لمجلس الأمن باتخاذ تدابير ترمي الى إصلاح طرائق واجراءات عمله وتحسين علاقة المجلس بالجمعية العامة وبالبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن.

٣٠ - وأكد الوزراء مجددا الحاجة الى زيادة الشفافية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، وتحقيقا لهذا الغرض حثوا المجلس على عقد عدد أكبر من الاجتماعات الرسمية والمفتوحة بشأن أية قضية قبل اتخاذ أي قرار بما يتيح المشاركة على أوسع نطاق. ورأوا أنه يتعين اتخاذ تدابير أخرى لضمان الشفافية مثل إجراء مشاورات غير رسمية تشارك فيها البلدان غير الأعضاء في المجلس، وإصدار بيانات وأنباء موجزة موجهة لأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام بشأن المشاورات غير الرسمية للمجلس، وإصدار نشرات صحفية وإعلامية كاملة، وتقديم مشروع برنامج عمل شهري للمجلس كإجراء ثابت، بما في ذلك النوع الممكن من العمل الذي يمكن اتخاذه خلال الشهر، واتخاذ تدابير أخرى تتيح للأعضاء الاطلاع الكامل على طبيعة ونظام عمل المجلس.

٣١ - وأبرز الوزراء الحاجة الى تعزيز التعاون واقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقا لأحكام الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، رأوا أن التقارير التي يقدمها مجلس الأمن للجمعية العامة تنفيذا للمادتين ١٥ و ١٦ من الميثاق ينبغي أن تكون غنية بالمعلومات وفي حينها، وأن تتضمن عرضا كاملا وواضحا لعمل كل من مجلس الأمن وهيئاته التابعة. كما أعربوا عن ايمانهم بأنه أضحي من الضروري البحث عن طرق وأساليب تكفل تدفقا فعالا للمعلومات وفي الوقت المناسب، فضلا عن تبادل وجهات النظر بين الجهازين من خلال تدابير كإضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن الى جانب قيام رئيس المجلس أو الناطق باسمه/الناطق باسمها باطلاع الجمعية العامة بما يستجد بصفة دورية. وأكدوا أن التدابير سالفه الذكر سوف تتيح للجمعية العامة أداء مهامها وممارسة سلطاتها على نحو ما ينص الميثاق.

٣٢ - وحث الوزراء مجلس الأمن على إنشاء نظام مؤسسي للمشاورات النظامية والمباشرة مع البلدان المشتركة بقوات أثناء عملية اتخاذ القرار بشأن إنشاء وإدارة عمليات حفظ السلم. كما يتعين إنشاء أجهزة فرعية تابعة لمجلس الأمن، يمكن أن يشترك فيها أيضا البلدان المساهمة بالقوات وذلك طبقا للمادة ٢٩ من الميثاق بغية رصد ما يطرأ من تطورات في عمليات حفظ السلم.

٣٣ - وأكد الوزراء أيضا أن الحاجة تدعو الى أعمال المادة ٥٠ من الميثاق، وفي هذا الصدد رأوا أنه من الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات المنصوص عليها في هذه المادة، وكذلك اتخاذ تدابير فعالة أخرى لتمكين غير الأعضاء من استرعاء نظر أعضاء المجلس الى ما يواجهونه من مشاكل وصعوبات بغية التوصل الى حلول لها.

٣٤ - ودعا الوزراء مجلس الأمن الى اتخاذ التدابير المناسبة بما يسمح للمهتمين من غير الأعضاء بالمشاركة بأي آلية مثل أي هيئة فرعية مخصصة قد ينشئها المجلس للمساعدة في تناول مسائل محددة مطروحة للبحث.

٣٥ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بمسائل التمثيل المتكافئ وزيادة العضوية في مجلس الأمن وما يرتبط بذلك من مسائل أخرى، ينبغي أن يمنح الأولوية في عمله لهذه التدابير.

٣٦ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن التضامن فيما بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن هذه القضية ستكون له أهمية حيوية في هذا الصدد وقرروا تنسيق المواقف داخل الفريق العامل في حركة عدم الانحياز الذي أنشئ لهذا الغرض.

٣٧ - وأعرب الوزراء عن تصميمهم على الإسهام بنشاط في إعداد إعلان رسمي يتم اعتماده في الاجتماع الاحتفالي الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، على أساس مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، كما وردت في الميثاق، ويتضمن استعراض لأداء الأمم المتحدة فيما مضى، وتحليلاً للوضع الراهن وعرضاً لآفاقها المستقبلية. وقرروا، في هذا الصدد تنسيق المواقف داخل الفريق العامل لحركة عدم الانحياز الذي أنشئ لهذا الغرض، وصادقوا على مشروع الإعلان الرسمي الذي أعده وعرضه على اللجنة التحضيرية المعنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٣٨ - واقترح الوزراء أن يشارك رؤساء الدول أو الحكومات في الاجتماع الاحتفالي للأمم المتحدة احتفاءً بأهمية التاريخية لتلك الدورة وتأكيداً لإسهام الحركة في الدور المنوط بمنظمة الأمم المتحدة.

#### عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم

٣٩ - أقر الوزراء بأهمية عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة وبإسهامها في صون السلم والأمن الدوليين. ونظراً للنمو غير المسبوق في عدد عمليات حفظ السلم وتعقدتها، فقد شددوا على ضرورة أن تسهم الحركة في وضع مبادئ توجيهية لعمليات حفظ السلم بما يتفق والميثاق، وبما يمكن الأمم المتحدة من الإسهام بمزيد من الفعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٤٠ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بضرورة عدم اعتبار عمليات حفظ السلم كبديل لتسوية النزاعات سياسياً، وضرورة أن تكون وقتية الطابع. وفي هذا الصدد، فإنه يتعين استنفاد كافة وسائل التسوية السلمية للنزاعات قبل النظر في اتخاذ تدابير قسرية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وشددوا على أن يكون استخدام القوة كوسيلة لحفظ السلم والأمن الدوليين الملجأ الأخير فقط بعد استنفاد سائر الخيارات.

٤١ - ورأى الوزراء أن ما يلي يجب أن يشكل المبادئ التوجيهية المتصلة بعمليات حفظ السلم:

(أ) يتعين أن تلتزم كافة جوانب عمليات حفظ السلم التزاماً صارماً بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وتساويها في السيادة ووحدتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

(ب) يتعين أن تكون عمليات حفظ السلم ذات طابع غير اقمامي أو تدخلية. ويجب أن يتم التفاوض بها بناءً على طلب من الدول الأعضاء المعنية؛

(ج) يتعين أن تكون عمليات حفظ السلم متميزة عن الأنواع الأخرى من عمليات الأمم المتحدة الميدانية، التي تخضع كل عملية منها لولايتها وقواعدها الخاصة بها؛

- (د) يتعين أن تكون عمليات حفظ السلم ذات طابع غير متحيز؛
- (هـ) تمثل الشفافية الكاملة والمشاورات الملائمة عنصرا رئيسيا في مسيرة إنشاء عملية لحفظ السلم؛
- (و) يتعين إنشاء عمليات حفظ السلم بمقتضى ولاية واضحة، وفي إطار زمني محدد، وأهداف جلية وقواعد اشتباك ملائمة، وتمويل مكفول وموارد كافية؛
- (ز) يتعين أن تتضمن القرارات الخاصة بإنشاء عمليات حفظ السلم أحكاما بشأن سلامة الأفراد، وأحكاما صريحة بشأن صلاحية القانون الإنساني الدولي للتطبيق في كل حين؛
- (ح) يتعين ألا يتم توفير الموارد اللازمة لأنشطة حفظ السلم على حساب الموارد اللازمة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (ط) يتعين كفالة الفرص المتكافئة لتيسير أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية في عمليات حفظ السلم، كذلك فإنه يتعين كفالة مثل هذه المشاركة في كل الآليات المعنية القائمة داخل أمانة الأمم المتحدة؛
- (ي) يتعين أن يكون التعاون بين الأمم المتحدة، والترتيبات أو الوكالات الإقليمية بما في ذلك تطبيق أحكام الفصل الثامن من الميثاق وفق ولاية كل منها حسب الاقتضاء.
- ٤٢ - ينبغي لكافة الدول الأعضاء أن تسهم في تكاليف حفظ السلم وفقا لجدول الأنصبة الخاص الراهن المقرر بمقتضى القرار ٣١٠١ (د-٢٨) الذي يضع في الاعتبار المسؤوليات الخاصة المناطة بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، علاوة على بعض الاعتبارات الاقتصادية. ومن ثم فإنه يتعين سداد هذه الاشتراكات بالكامل وفي موعدها وفقا للالتزام الذي تنص عليه المادة ١٧ (٢) من ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل اسهام البلدان النامية عاملا هاما في نجاح عمليات حفظ السلم. ومن الضروري معالجة مشاكل تسوية تكاليف القوات وتعويض البلدان المشاركة، وبخاصة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. كما يتعين أن تضع الأمم المتحدة جدولا موحدا للتعويض عن الوفاة أو العجز بالنسبة للأفراد المشتركين في عمليات حفظ السلم.
- ٤٣ - وأكد الوزراء ضرورة تدارس عمليات حفظ السلم وتقييمها كل على حدة. وفي هذا الصدد، يتعين أيضا استعراض أو تعديل أو استيفاء التفويضات الخاصة بكل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، على نحو دائم وملائم. ويتعين توحيد معايير تعويض الأفراد المشتركين في عمليات حفظ السلم،

مع كفالة استجابتها للطابع المتنوع لقوات البلدان المشتركة في عمليات حفظ السلم، والاختلاف في مناطق انتشارها.

٤٤ - وأكد الوزراء ضرورة توفير التوجيه السياسي والتحديد الدقيق لهيكل القيادة والرقابة بالنسبة لكل عملية.

٤٥ - ورأى الوزراء ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة بالنسبة لكل القضايا المتصلة بعملية حفظ السلم.

٤٦ - وطلب الوزراء من مكتب التنسيق في نيويورك مواصلة العمل في هذا المجال سواء على المستوى المفاهيمي أو في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم، وكذلك داخل الجمعية العامة.

#### تصفية الاستعمار

٤٧ - أكد الوزراء مجدداً حق الشعوب في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وبغض النظر عن مساحة هذه الأقاليم وموقعها الجغرافي وسكانها ومواردها الطبيعية، وأعربوا - في هذا السياق - عن دعمهم الجازم لعمل لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وإسهامها الفعال في تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعادوا تأكيد أن استئصال شأفة الاستعمار يظل هدفاً رئيسياً للحركة، وتعهدوا بتقديم دعمهم الثابت لخطة العمل المتعلقة بالعقد العالمي للقضاء على الاستعمار.

٤٨ - وذكّر الوزراء إلى القرار المتعلق ببورتوريكو الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، بتأييد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعضاء اللجنة، وأكدوا حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بمقتضى القرار ١٥١٤ (د-١٥) الصادر عن الجمعية العامة. وأعربوا عن ثقتهم في إقرار إطار قانوني في أقرب وقت ممكن، تمكيناً لشعب بورتوريكو من ممارسة هذا الحق بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

#### خامساً - نزع السلاح والأمن الدولي

٤٩ - استعرض الوزراء تطورات نزع السلاح والأمن الدولي منذ قمة جاكارتا. ولاحظوا استمرار التطورات الإيجابية في هذا المجال. وأكدوا مجدداً الموقف الذي اعتمده الحركة بشأن هذه القضايا في الوثيقة الختامية لتلك القمة، وأعربوا مجدداً عن اعتقادهم بأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة لم يزل هدفاً أسمى ينبغي الحفاظ على تحقيقه، وبأنه يتعين وضع منهاج شامل وغير تمييزي ومتوازن إزاء قضية الأمن الدولي. واتفقوا على أن الخيار الرشيد هو السعي لتحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح



النووي نهائيا والتخلص من جميع أسلحة التدمير الشامل من خلال التخفيض المتوازن والمطرود للأسلحة التقليدية على المستويين العالمي والإقليمي.

٥٠ - وأكد الوزراء مجددا الأولوية القصوى التي يولونها لنزع السلاح النووي وللعمل على إخلاء العالم من الأسلحة النووية نظرا للأخطار المروعة الماثلة في هذه الأسلحة، فضلا عما تنطوي عليه من تهديد للبشرية في صميم وجودها. وتحقيقا لهذه الغاية، حثوا مؤتمر نزع السلاح على إيلاء الأولوية للتفاوض بشأن اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيا كانت الظروف، وإجراء مفاوضات من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني ملزم. وأكدوا ضرورة التعجيل بتجديد تاريخ مستهدف لإزالة جميع الأسلحة النووية.

٥١ - وناشد الوزراء الدول كافة، كما حثوا مؤتمر نزع السلاح، على العمل على إبرام معاهدة عالمية شاملة لحظر التجارب النووية تخضع لتحقيق دولي فعال باعتبار ذلك أمر له الأولوية القصوى. ولحين إبرام هذه المعاهدة يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف كافة التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.

٥٢ - وأحاط الوزراء علما بأن اجتماعا خاصا للدول الأعضاء في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب قد عقد في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣. ورحبوا بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لكفالة قيام علاقة تكامل بين ذلك المحفل ومؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالتوصل الى اتفاق شامل ومتعدد الأطراف لحظر التجارب.

٥٣ - ورأى الوزراء أن إبرام معاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التفجير النووية سيكون اسهاما له شأنه في عدم انتشار الأسلحة النووية، شريطة ألا تكون هذه المعاهدة تمييزية، وأن تخضع لتحقيق فعلي، وأن تكون قابلة للتطبيق على النطاق العالمي، وأن تشكل جانبا من الجهود الشاملة المبدولة لحظر الأسلحة النووية والمفضية الى تدميرها.

٥٤ - وأعلن الوزراء من جديد أن تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، يمكن أن يسهم اسهاما إيجابيا في معالجة بعض الأخطار الكامنة في وجود الأسلحة النووية. وأكدوا مجددا موقف قمة جاكارتا من هذا الموضوع، ودعوا مؤتمر نزع السلاح الى العمل على التوصل الى اتفاق عاجل على معاهدة دولية ذات طابع ملزم قانونا بهذا الخصوص. كما رأوا أن اتخاذ قرار في مجلس الأمن ينص على ضمانات أمن فعالة وشاملة وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها يمكن أن يكون مساهمة إيجابية في منع انتشار الأسلحة النووية ويكون خطوة نحو تحقيق نزع الأسلحة النووية.

٥٥ - ورأى الوزراء أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة أولى ضرورية لتحقيق هدف إزالة أسلحة التدمير الشامل. ورحبوا في هذا الصدد بشتى المبادرات الرامية الى إنشاء مثل هذه المناطق. ورحبوا بوجه خاص بقرار الجمعية العامة ٧١/٤٨ المتخذ بدون تصويت والمؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهي الفكرة التي اقترحتها في البداية إيران ومصر. وناشدوا جميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات عاجلة وعملية نحو إقامة هذه المنطقة. وريثما يتم ذلك، دعوا اسرائيل الى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٦ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز نحو وضع مشروع معاهدة أو اتفاقية بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية، معبرين عن أملهم في أن يوضع مشروع المعاهدة في صيغته النهائية ويقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٥٧ - ونظر الوزراء في مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، وانعقد رأيهم على ضرورة التحقق من آراء دول المناطق المعنية بهذه المسألة، وفق أحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح).

٥٨ - واستعرض الوزراء بارتياح التعزيزات الجارية للنظام الذي أنشئ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبى (معاهدة تلاتيلوكو).

٥٩ - ورحب الوزراء بإعلان منغوليا في عام ١٩٩٢ جعل أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية، باعتباره اسهاما محمودا في تحقيق الاستقرار وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

٦٠ - ونظر الوزراء في مسألة أسلحة التدمير الشامل ونظم إطلاقها، وأوصوا باتخاذ تدابير فعالة لحظر استحداث ونشر وصنع واستعمال أسلحة التدمير الشامل.

٦١ - وأشاد الوزراء بالمبادرة التي طرحها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل، ونادوا رئيس جمهورية مصر العربية بتنفيذها، وأعربوا، في هذا الصدد، عن اعتقادهم بأن إزالة الأسلحة النووية من المنطقة من شأنها أن تفضي الى اخلائها من أسلحة التدمير الشامل.

٦٢ - ولاحظ الوزراء أن الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تزايد في السنوات الأخيرة، وأن الدول الأطراف في المعاهدة ستعقد في ١٩٩٥ مؤتمر الاستعراض المعاهدة ومد أجلها، ولاحظوا أيضا - مع الارتياح - أن أحد أعضاء الحركة سيرأس المؤتمر على نحو ما دعا إليه إعلان جاكركتا. ودعا

الوزراء الى إجراء تقييم جديد لتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمقتضى المادة ٦ من المعاهدة، وأعربوا عن أملهم في معالجة أية قضايا معلقة تتصل بالمعاهدة، بما في ذلك توفير ضمانات أمن مقبولة وتوفير مساعدة تقنية كافية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وكفالة توافر المواد النووية، والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية على أساس غير تمييزي ويمكن التنبؤ به ويطبق في الأجل الطويل. ودعوا الدول الأطراف في المعاهدة من أعضاء الحركة الى عقد اجتماع لكبار المسؤولين لتنسيق مواقفها في التحضير لمؤتمر عام ١٩٩٥.

٦٣ - وأحاط الوزراء علما بتصميم البلدان غير المنحازة الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية على المشاركة بصورة إيجابية في اللجنة التحضيرية في لاهاي، وتشكيل فريق لتنسيق مواقفها، ودعوا جميع البلدان المتقدمة الى اتخاذ تدابير لتشجيع نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات اللازمة للأغراض السلمية في الميدان الكيميائي وإزالة جميع القيود القائمة حالياً من جانب واحد وعلى أسس تمييزية.

٦٤ - وأكد الوزراء أن النهج العالمي والنهج الإقليمي إزاء نزع السلاح يكمل كل منهما الآخر ويجب السعي لتحقيقهما في وقت واحد، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز نزع السلاح الإقليمي من شأنها أن تضمن أمن جميع الدول إذا روعيت الخصائص المميزة لكل منطقة وبما يتفق مع مبدأ الأمن غير المنقوص عند أدنى مستوى من التسلح لجميع الدول المشاركة.

٦٥ - ورأى الوزراء أن مسألة تكديس الأسلحة التقليدية بما يتجاوز احتياجات الدفاع الشرعي عن النفس للدول يجب أن تدرس دراسة وافية مع مراعاة السمات الخاصة لكل منطقة.

٦٦ - وأعرب الوزراء عن اعتراضهم على استمرار عمل الأفرقة المخصصة للحكم في الصادرات بدعوى عدم انتشار الأسلحة، نظراً لما قد يؤدي إليه ذلك من عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. وأكدوا مجدداً ضرورة الوصول الى اتفاقات لنزع السلاح تكون شاملة وغير تمييزية ويتم الاتفاق عليها بالتفاوض متعدد الأطراف لمعالجة مشاكل انتشار الأسلحة.

٦٧ - ولاحظ الوزراء ما شهدته الساحة السياسية من تغيرات جوهرية إبان العقد الأخير، وأكدوا أن هذه التغيرات يجب أن تحفز أعضاء الحركة على العمل لكي يكفل الأمن الدولي حقوقاً ومسؤوليات متساوية للدول كافة. كما أكدوا أن الأمن الدولي لا يمكن أن يظل محكوماً بالمفاهيم العتيقة التي ظلت تتسلط سنوات عديدة على العالم ذي القطبين وأن الجوانب غير العسكرية يجب أن تؤخذ في الحسبان. وفي هذا المقام، أعربوا عن اقتناعهم بأن أفضل ما يكفل الأمن الإقليمي هو تنمية المصالح المشتركة واتخاذ تدابير جماعية على نحو يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٦٨ - وعندما استعرض الوزراء هذه التطورات رأوا أن الوقت قد حان لأن يجري المجتمع الدولي تقييما شاملا للتقدم نحو نزع السلاح على النطاق العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية دعوا الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تركز لنزع السلاح وتعقد في الوقت المناسب، على أن يعقد في هذا الصدد اجتماع للبلدان غير المنحازة لتنسيق المواقف بشأن هذه القضية الهامة.

٦٩ - وقرر الوزراء إعادة تقييم القرار الذي يطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها والتصويت عليه لدى انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

#### سادسا - الحركة والتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية

٧٠ - استعرض الوزراء الوضع الاقتصادي الدولي السائد منذ قمة جاكارتا عام ١٩٩٢. وأشادوا بفخامة الرئيس الاندونيسي سوهارتو الذي بذل - بوصفه الرئيس الحالي للحركة - جهدا متواصلا في سبيل العمل على اجراء حوار مع مجموعة الدول الصناعية السبع وغيرها من الأطراف المعنية لزيادة تفهمها واستجابتها لتطلعات حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، وأعربوا عن امتنانهم للرئيس سوهارتو لاستمرار جهوده على هذا السبيل من خلال مبادرات جديدة ضمن وسائل أخرى، وأحاطوا علما بمؤتمر القمة القادم لمجموعة السبعة في نابولي في تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا إيمانهم بأن الاستجابة لتطلعات هذه البلدان كفيلة بأن تساعد البلدان كافة في تحقيق تفهم أفضل للمشاكل الاقتصادية الراهنة، وفي تقديم حلول ناجعة لها.

٧١ - ولاحظ الوزراء ضآلة البوادر المقنعة التي تشير الى الانتعاش الاقتصادي العالمي، كما لاحظوا أن الآمال التي عقدت على تحقيق المزيد من الأمن العالمي وإنشاء نظام اقتصادي دولي قوامه العدل والانصاف وعدم التمييز لم تتحقق. فالبلدان النامية ما فتئت تعاني من تباطؤ النمو نتيجة عدم كفاية فرصها في ميداني التجارة والتكنولوجيا، والانخفاض الذي لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الأساسية، وأعباء الديون الفادحة، مصحوبة بانكماش حاد في التدفقات المالية. وأعربوا عن اعتقادهم بأنه لا يزال يتعين معالجة المشاكل المعتادة للاقتصاد العالمي على نحو ملائم، وأنه يتعين على بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تعمل على الإسهام في تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد. ورحبوا بعرض حكومة اندونيسيا عقد اجتماع مشترك مفتوح العضوية للخبراء وصناع القرار في البلدان النامية بشأن خطط التنمية وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بغية إعداد وصياغة برامج عملية المنحى لتعزيز الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة في هذه البلدان.

٧٢ - وأشار الوزراء الى محتوى الوثيقة الختامية للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز المعقودة في بالي خلال الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣، وكذلك الإعلان الختامي للاجتماع السابع عشر لمجموعة ال ٧٧ الذي عقد في نيويورك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأكدوا، في هذا

الصدد، ضرورة الموازنة بين برنامج عمل كراكاس لمجموعة الـ ٧٧ وبرنامج عمل حركة عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي. وشددوا على ضرورة تمكين لجنة التنسيق المشتركة من توثيق العلاقة بين المجموعتين في هذا المجال الى أقصى حد ممكن. وأوصوا بأن تجري اللجنة استعراضا شاملا وتقييما لبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي إبان اجتماعها السابع المقرر عقده قبل مؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز، وذلك لتحديد المعوقات القادمة، وترتيب الأولويات، وتقرير جدول زمني لتنفيذ المشاريع.

٧٣ - وبحث الوزراء مرحلة التعاون بين الجنوب والجنوب وأكدوا أن هذا التعاون عنصر أساسي في الجهود الرامية الى إعادة تشكيل العلاقات الدولية، وأنه أداة حيوية للتعجيل بالتنمية في البلدان النامية. وأكدوا سلامة التقديرات التي وضعت والمبادئ التوجيهية التي أقرت في اجتماع قمة جاكارتا وكذلك في اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي بشأن هذه المسألة. وطلبوا في هذا الصدد من اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي أن تولي الأولوية لمناقشة هذه المسألة وتقديم توصيات محددة للتعجيل بالتعاون بين الجنوب والجنوب وبعملية التكامل على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية، وأن تقدم توصياتها الى اجتماع القمة الحادي عشر للحركة لبحثها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٧٤ - وأقر الوزراء بأنه تم الشروع في عدد من المبادرات والمشاريع في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، ولكن الامكانيات الكاملة للتعاون بين الجنوب والجنوب لا تزال بعيدة عن التحقيق. ومن ثم فإنه يتعين على حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تعمل على توسيع وتقوية جهودها الراهنة، واستهلال أشكال وأولويات جديدة وملموسة من التعاون، واستنباط أساليب واقعية لتنفيذها. وأكد الوزراء مجددا، في هذا السياق، قيمة مثل هذه المفاهيم باعتبارها نهجا متطورا ومرنا يمكن من خلاله لعدد من البلدان النامية تنفيذ مشاريع تعتبر قابلة للبقاء طالما أن مثل هذه المشاريع تظل مفتوحة أمام جميع البلدان النامية ولا تلحق ضررا بالمصالح الأساسية للبلدان النامية الأخرى.

٧٥ - وأكد الوزراء أن معظم البلدان النامية تتبع سياسات جسورة لإعادة بناء اقتصادها في ظل بيئة دولية غير مواتية. وقد أضر العالم النامي بصفة خاصة بعوامل متعددة، من بينها على الأخص الانهيار الذي لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية، وأزمة الديون الخارجية، والافتقار الى التحويلات المالية والتكنولوجية، وممارسات المعاملات التقليدية، فضلا عن الأشكال الجديدة المحتملة من الحماية المرتبطة بنظام التجارة متعدد الأطراف.

٧٦ - وأكد الوزراء أن توقيع البيان الختامي وكذلك اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية في المغرب قد جاء ختاماً لأعقد المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وأكثرها طموحا في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. وحثوا جميع الحكومات على الاستفادة من منظمة التجارة العالمية كمحفز دائم تناقش فيه قضايا التجارة بصورة مستمرة بما يتفق مع الاحتياجات العالمية المتغيرة، تحقيقا لتحرير التجارة الدولية وتنظيمها وتوسيع نطاقها باطراد. كما شددوا على ضرورة أن تحصل البلدان النامية على المزايا المقررة

في الاتفاقات التفضيلية، وأن تحصل أيضا على الدعم المالي والتكنولوجي المناسب حتى تتمكن من تنويع صادراتها وتعويض الخسائر المباشرة الناجمة عن تحرير التجارة العالمية.

٧٧ - وأكد الوزراء أن الاتفاقات والقواعد والهيكل الجديدة التي انبثقت عن جولة أوروغواي يجب أن تترجم الى زيادة في فرص الوصول الى الأسواق وتوسيع التجارة العالمية وتحسين الدخل وفرص العمل على نطاق العالم وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. وأعربوا عن أملهم في أن تسهم منظمة التجارة العالمية المقرر انشاؤها إسهاما فعالا في إقامة نظم تنافسية تستند الى قواعد محددة أو نظام تجاري يخلوا من التمييز ويمكن التنبؤ باتجاهاته، وأن تسهم أيضا في حماية حقوق ومصالح البلدان النامية. وشددوا على ضرورة وضع ترتيبات لتعويض أقل البلدان نموا وبلدان الاستيراد الصافي للأغذية التي سوف تتعرض لمصاعب من جراء الانحسار الشامل للأفضليات وتناقص الإيرادات نتيجة لتطبيق اتفاقات جولة أوروغواي.

٧٨ - لاحظ الوزراء أنه في حين أن البلدان النامية تقوم بإصلاحات هيكلية وتتنوع سياسات شاملة للتحرر الاقتصادي، فإن البلدان المتقدمة عادت الى ممارسة مختلف التدابير الحمائية. وقد أعربوا عن القلق إزاء الاتجاهات الرامية الى تجاوز الأطر المتعددة الأطراف لتحرير التجارة في جولة أوروغواي من خلال محاولات استغلال الحفاظ على البيئة والقضايا الاجتماعية كأشكال جديدة للحماية، وفي حين أكد الوزراء أن نظام التجارة العالمي ينطوي على توازن للحقوق تم التفاوض بشأنه بدقة، والتزامات ومصالح جميع الأطراف تجاه الوثيقة الختامية، فإنهم ذكروا أن منظمة التجارة العالمية باضطلاعها ببحث جدول الأعمال المتفق عليه بشأن التجارة الدولية، ينبغي لها الامتثال امثالاً تاماً للاختصاصات المسلم بها للمنظمات الدولية الأخرى والاسترشاد بمبادئ العالمية في المناقشة وبالإلصاق في التنازلات المتبادلة، دون الإضرار بالمزايا النسبية للبلدان النامية في التجارة الدولية.

٧٩ - وإذ أخذ الوزراء في الحسبان التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد جولة أوروغواي، فقد دعوا رئيس مكتب التنسيق الى المبادرة - بالتعاون مع رؤساء الفروع المعنية في مجموعة ال ٧٧ - الى تدارس الاحتياجات اللازمة لكفالة نفاذ متنام ومتطور بالبلدان النامية الى الأسواق العالمية في تلك المرحلة.

٨٠ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة على الحد من تطبيق تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية لأسباب سياسية، ومن فرض اشتراطات سياسية على التعاون الدولي. كما حثوا بالمثل المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة بغية إنهاء مثل هذه الممارسات.

٨١ - ورأى الوزراء أن التعاون بين الجنوب والجنوب يجب أن يحظى بأولوية عليا بعد انتهاء جولة أوروغواي. ويجب النظر الى التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره مكونا حيويا لأية استراتيجية تستهدف النمو والتنمية على المدى الطويل، وكذلك تقوية العلاقة الاقتصادية بين الجنوب والجنوب بتوسيع وتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وهو ما يجب أن يحظى بمساندة المجتمع الدولي. وكرروا ضرورة

اتخاذ نهج شامل وفقا لما تم اقتراحه في تقرير لجنة الجنوب الذي تناول كل جوانب التعاون والتكامل فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، أعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بضرورة تيسير أنشطة القطاع الخاص وتعزيزها، باعتبار أن بوسعه النهوض بدور كبير في توطيد التعاون بين الجنوب والجنوب. وأحاطوا - مع الارتياح - ببدا نفاذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية كخطوة على طريق التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء ما ورد بأخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالتنمية البشرية من ترتيب البلدان على أساس حالات التأزم. ولما كان لمثل هذا الترتيب انعكاسا ضارا على الجهود التي تهدف الى التنمية والتقدم، فقد كلف الوزراء ورئيس مكتب التنسيق بنيويورك مهمة إثارة هذا الموضوع مع الأمين العام.

٨٣ - وأكد الوزراء مجددا أن النظام العالمي للأفضليات التجارية يعتبر وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية. كما لاحظوا أن الجولة الأولى من المفاوضات قد أسفرت عن تقدم موضوعي ضئيل، ويرجع ذلك أساسا الى أن كثيرا من البلدان لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاق. وحثوا البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وإذ لاحظوا أن الجولة الثانية من المفاوضات لم تعقد طبقا للجدول الزمني المقرر، فإنهم طالبوا بانعقادها في أقرب وقت ممكن. وأحاطوا علما، مع التقرير بالعرض المقدم من جمهورية كوبا باستضافة الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض بعد استكمال الجولة الثانية الجارية من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية.

٨٤ - رحب الوزراء، في هذا السياق، بقرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٨ الذي يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا شاملا بعنوان "حالة التعاون بين الجنوب والجنوب" مستعينا في ذلك بجميع المنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سوف يتعزز دوره نتيجة إنشاء منظمة التجارة العالمية. وأوصوا بأن يشتمل التقرير، فوق ذلك، على تحليل متعمق لجوانب التكامل فيما بين الدول غير المتحازة وسائر الدول النامية، ابتغاء تحديد المجالات التي يتييسر فيها التعاون بين الجنوب والجنوب، فضلا عن مشكلة تمويل التعاون بين الجنوب والجنوب. ودعوا رئيس مكتب تنسيق الحركة ورئيس مجموعة ال ٧٧ الى إعداد إسهام حركة عدم الانحياز في ذلك التقرير.

٨٥ - وأكد الوزراء الحاجة الى تنشيط الدور الكبير للأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأحاطوا علما بالتقرير المبدئي الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "برنامج للتنمية" وعلقوا في هذا الصدد أهمية كبيرة على برنامج التنمية الذي يمكن أن يكون أساسا للتعاون الاقتصادي الدولي. وعهد الوزراء الى رئيس مكتب التنسيق، بالتعاون مع رئيس مجموعة ال ٧٧، بأن يكلف الفريق العامل المصغر الذي شكله المجلس بإعداد موقف الدول الأعضاء والذي سيكون أساسا لتبادل

الآراء عند مناقشة برنامج التنمية. كما رحبوا بالاجتماع الوزاري الخاص الذي ستعقدته مجموعة الـ ٧٧ والذي سيعتبر الفرصة لاستعراض البرنامج وتحديد مدخلات البلدان النامية من أجل إثرائه.

٨٦ - ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨ الصادر دون تصويت والخاص بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وأكدوا مجددا ضرورة اجراء هذا الحوار استجابة للمصالح والمنافع المتبادلة، والتكافل، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بغية إقامة نظام دولي جديد يقوم على أساس من العدل والمساواة والإنصاف. وأوصوا بأن يكون للأجزاء ذات الصلة من الوثيقة الختامية لقمة جاكارتا والأجزاء ذات الصلة من تقرير اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي المعقود في بالي في ١٩٩٣ صدى في التوصيات المتعلقة بسبل ووسائل تعزيز الحوار المقرر أن يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة. وأيد الوزراء في هذا الصدد توصيات مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في نيويورك بأن يطلب من هيئة مستقلة، مثل مركز الجنوب، أن يجري دراسة عن السبل والوسائل المؤدية إلى تشجيع الحوار. وينبغي لمكتب التنسيق أن يقوم، من خلال فريق العمل المصغر الذي أنشأه، بالنظر في الدراسة وأن يقدمها أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بوصفها مساهمة من حركة عدم الانحياز وأوصى الوزراء، مع مراعاة الاختصاصات ذات الصلة، بأن يجري رئيس مكتب تنسيق عدم الانحياز - بالتعاون مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ ورئيس المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز - الاتصالات اللازمة مع شركائهم من البلدان المتقدمة ولا سيما بلدان مجموعة السبعة، وذلك بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨.

٨٧ - وأعرب الوزراء مجددا عن اقتناعهم بضرورة توثيق التعاون الدولي والتجارة النزيهة والنظام المالي الدولي في سبيل إيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية. ودعوا إلى إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون المتصلة بالدين الرسمي، واتخاذ اجراءات أسرع فيما يتعلق بالديون التجارية المستحقة على البلدان النامية. كما دعوا إلى التوسع في تطبيق تدابير معينة من بينها مقايضة الديون برأس المال، أو باستثمارات حماية الطبيعة أو بتمويل مشاريع لحماية الأطفال أو بتمويل أنشطة التنمية، دون المساس بالحلول سالفة الذكر، بغية تمكين البلدان النامية المدينة من إعادة تدوير ديونها الخارجية وتمويل مشاريعها الإنمائية المستدامة. كذلك فقد طلبوا تعميم مبادرات خدمة الديون القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل كافة الجهات المدينة. وحثوا المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة دعم اتفاقات تخفيض الديون وأعباء خدماتها، وعلى تطبيق الحلول الموجهة نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات خطيرة في الوفاء بأعباء خدمة ديونها. ودعوا البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم دعم مالي جديد ملائم، إلى البلدان النامية المدينة وخصوصا البلدان المنخفضة الدخل أو متوسطة الدخل المثقلة بأعباء الديون والتي لا تتوانى عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، مع إيلاء مراعاة خاصة لأقل البلدان نموا.



٨٨ - وأعرب الوزراء عما يساورهم من قلق إزاء تدني مستويات التمويل الإنمائي للبلدان النامية، علاوة على تفاقم الوضع من جراء التدفق العكسي للموارد بسبب خدمة الديون، والتدهور المطرد في معدلات التبادل التجاري. وأن الحاجة ماسة إلى توفير هذه الموارد للوفاء بالمتطلبات الاستثمارية والرأسمالية للبلدان النامية؛ بغية سد الاحتياجات الإنمائية لسكانها. وفي هذا السياق، أعاد الوزراء تأكيد أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية ودعوا الوزراء إلى تخصيص قدر إضافي كبير من حقوق السحب الخاصة لمعالجة مشاكل الاحتياطي المالي والجدارة الائتمانية للبلدان النامية نظرا لنقص توافر رؤوس الأموال المتاحة للبلدان النامية.

٨٩ - وحث الوزراء الأطراف المعنية، ولا سيما البلدان المانحة المتقدمة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على إمعان النظر في التوصيات الواردة في مذكرة رئيس حركة البلدان غير المنحازة المعنونة "إجراءات عاجلة بشأن الديون الشائبة والمتعددة الأطراف والديون التجارية المستحقة على البلدان النامية" والتي أبلغت إلى قادة مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة السبعة إبان قمتهم المعقودة في طوكيو في تموز/يوليه ١٩٩٣. ورحبوا - في هذا الصدد - بالعرض الذي تقدمت به حكومة اندونيسيا - بوصفها رئيس حركة البلدان غير المنحازة - لاستضافة اجتماع في المستقبل القريب للبلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون.

٩٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تدني المساعدات الإنمائية الرسمية، وأكدوا مجددا أن توفير تدفقات وافية لتمويل التنمية يعد مكونا حيويا من مكونات الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للبلدان المتقدمة أن تحقق المستهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في كل منها للتمويل الإنمائي. وأعرب الوزراء عن أسفهم إزاء استمرار انحسار التدفقات المالية ولا سيما الاستثمار الخارجي المباشر عن الوفاء بالأغراض الإنمائية رغم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتهيئة البيئة المواتية لهذا الاستثمار. وخلصت آراؤهم إلى ضرورة تصدي المجتمع الدولي لقضية التمويل الإنمائي باعتبارها قضية ذات أولوية.

٩١ - وأكد الوزراء أهمية الارتباط بين قضايا التجارة والقضايا المالية والنقدية والحاجة إلى تحسين بيئة التجارة حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، أبدوا ترحيبهم بالاقترح الذي قدمه جلالة الملك الحسن الثاني في الجلسة الختامية لجولة أوروغواي بإنشاء فريق حكومي دولي رفيع المستوى لدراسة الآليات الجديدة للمفاوضات الاقتصادية الدولية من أجل كفاءة تحسين التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ضمانا لزيادة الاتساق في مجالات التجارة والشؤون النقدية والمالية وتيسير التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وتوافقها مع ضرورات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، والسماح بأن تسهم البلدان النامية بقدر أكبر في تنفيذ استراتيجية منسقة لتنشيط الاقتصاد العالمي حتى يمكن مواجهة آفة البطالة والتغلب على الفقر في العالم، والتوصل إلى توافق في الرأي بشأن نظام للأمن الاقتصادي الجماعي للعالم يسمح بالتمثيل المناسب للمجموعات الإقليمية ويقوم على أساس

هيكمل جديد من التعاون العالمي، قادر على التعامل مع القضايا الاقتصادية الأساسية وإضفاء توجه جديد على المؤسسات الاقتصادية العالمية.

٩٢ - وأعرب الوزراء من جديد عن قلقهم إزاء الأزمة الإنمائية الجامحة في أقل البلدان نموا والانهيار في تحقيق أهداف التنمية في هذه المجموعة من جانب شركائها في التنمية. وركزوا على أنه منذ اعتماد برنامج العمل، أضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة ستة بلدان جديدة إلى قائمة مجموعة أقل البلدان نموا مع أخذ مجموعة المعايير الجديدة في الاعتبار، مما يتطلب بوضوح تدفق مزيد من الموارد صوب أقل البلدان نموا لمواجهة المتطلبات الاستثمارية التي هي في أمس الحاجة إليها. ودعوا من جديد إلى تنفيذ جميع الأطراف لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا على نحو كامل وفعال ونشط. وأبرزوا، في هذا الخصوص، أن الهدف المتمثل في إعادة تنشيط النمو والتعجيل به في أقل البلدان نموا على أساس مستدام يجب مواصلته مع اتخاذ تدابير داعمة ملموسة ذات أثر فعال على جميع الميادين الحيوية المتصلة بالتنمية أقل البلدان نموا، وأشاروا إلى أن مثل هذه التدابير يجب أن تنصب، ضمن جملة أمور، على مشاكل المديونية الحادة التي تواجه أقل البلدان نموا على نحو ما أبرزه التقرير الأخير للجنة الجنوب. وحثوا البلدان المانحة على النظر في شطب جميع ديون أقل البلدان نموا أو على الأقل تحويلها إلى منح. كما دعوا جميع المعنيين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمساعدة أقل البلدان نموا من خلال وصول صادراتها، على نحو تفضيلي وأوسع نطاقا، إلى أسواق البلدان المتقدمة، واتخاذ تدابير داعمة في ميدان الخدمات وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية مناسبة في البلدان المتقدمة لصالح أقل البلدان نموا. كما أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تعرض عدد من أقل البلدان نموا للكوارث الطبيعية. وحثوا المجتمع الدولي على أن يقدم لها كل المساعدة والتعاون لاسترداد عافيتها مما يلحق بها من أضرار جسيمة نتيجة لذلك.

٩٣ - وأقر الوزراء بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبناء قدراتها الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا، وشددوا على ضرورة زيادة فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا ونقلها إليها بشروط مواتية، ورحبوا بالمبادرة المطروحة لعقد اجتماع تشاوري للنظر في السبل الكفيلة بتنظيم تعبئة الموارد على نحو أكثر فعالية بغية تلبية احتياجات البلدان النامية العلمية والتكنولوجية. ورحبوا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٨ الذي يدعو إلى عقد ذلك الاجتماع في أقرب موعد ممكن. وعهدوا إلى مكتب التنسيق باتخاذ الترتيبات التي تكفل للحركة الإسهام الفعال في هذا الاجتماع، مسترشدا في ذلك بالوثيقة الختامية لاجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي المعقود في بالي في أيار/مايو ١٩٩٣. وشددوا على أن يتخذ الأمين العام للأمم المتحدة، ريثما يتم ذلك، كافة التدابير الضرورية التي تكفل التنفيذ الكامل للخطة متوسطة الأجل الواردة في برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٩٤ - وشدد الوزراء على ضرورة الكف عن استخدام الضوابط التي تفرضها البلدان المتقدمة صناعيا على تصدير التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام وغيرها من أنواع التكنولوجيا الحساسة لعرقلة حصول البلدان النامية على التكنولوجيا أو نقلها إليها. وقرروا إخضاع هذه المسألة لمزيد من الدراسة.

٩٥ - وأحاط الوزراء مع الارتياح ببرنامج التعاون الموسع الذي اعتمده مجلس إدارة مركز حركة عدم الانحياز للعلم والتكنولوجيا إبان اجتماعه الثالث عشر بعد التسعمائة. ورحبوا بالتركيز الجديد على المجالات ذات الأولوية العليا مثل الاستشعار من بعد لأغراض الزراعة، وتقييم التحصين ضد الإصابة بالمalaria وزراعة أنسجة النباتات الاقتصادية ... وما إليها. بيد أنهم لاحظوا أن مركز العلم والتكنولوجيا التابع لحركة عدم الانحياز يحتاج إلى المزيد من التعهدات والالتزامات المالية لكي يتمكن من الاضطلاع بالدور المنوط به. وكان من رأيهم أن إنشاء مراكز اقليمية للعلم والتكنولوجيا، وإنشاء شبكة لضم المراكز المتميزة في البلدان النامية يمكن أن يعطي قوة دفع جديدة لتقدم التعاون التكنولوجي بين الجنوب والجنوب.

٩٦ - ولاحظ الوزراء أن ما نفذته بلدان نامية كثيرة في مجال المستوطنات البشرية لا يكفي لمعالجة الترددي في الأحوال المعيشية لسكانها. وأبرزوا مساندة الحركة للدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) المقرر عقده في تركيا عام ١٩٩٦. ودعوا بلدان عدم الانحياز إلى المشاركة بهمة في هذا المؤتمر الهام، وتنسيق موقفها خلال أعماله وفي اجتماعات لجانه التحضيرية.

٩٧ - ونوه الوزراء بالاجتماع الوزاري بشأن السكان الذي عقد في بالي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والذي أسهم اسهاما كبيرا فيما أجرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية إبان دورتها الثالثة من مداولات ثرية وما خلصت إليه من نتائج باهرة. كما نوهوا بالترتيبات التي أعدتها جمهورية مصر العربية لاستضافة هذا المؤتمر المعني بالسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأعربوا عن اعتقادهم بأن المؤتمر سوف يتيح تكثيف العمل على المستوى العالمي والاقليمي والمحلي، والتصدي لقضايا السكان من منظور انمائي ملائم والاهتمام بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بها. وأشاروا إلى ضرورة أن يسعى المؤتمر إلى تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج العمل في العقد المقبل. وأكدوا أهمية المشاركة الفعالة من جانب بلدان عدم الانحياز في ذلك المؤتمر على المستوى الوزاري، وضرورة متابعة تنفيذ ما ينتهي إليه ذلك المؤتمر متابعة دقيقة.

٩٨ - وأعرب الوزراء عما يساورهم من قلق بالغ إزاء التدهور المستمر في الوضع الغذائي والزراعي العالمي وبخاصة في البلدان النامية. وأعادوا تأكيد حاجة البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى القيام بعمل تعاوني وفوري لحل مشكلة اطراد تفشي الجوع في العالم. ورحبوا في هذا السياق بإنشاء الفريق الاستشاري للخبراء المخصص للأمن الغذائي، واعتمدوا التوصيات التي تقدم بها هذا الفريق خلال اجتماعه في جاكرتا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. كما رحبوا بعرض حكومة اندونيسيا استضافة مؤتمر لوزراء

الأغذية والزراعة في البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على نحو ما تقرر في مؤتمر قمة جاكارتا.

٩٩ - وأحاط الوزراء بما يصيب الأداء الاقتصادي للبلدان النامية من تقلبات مستمرة، وشددوا - مجددا - على أهمية إيلاء عناية خاصة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا. كما أعربوا عما يساورهم من قلق بالغ إزاء عدم تنفيذ العديد من الاتفاقات والالتزامات التي اتفق عليها في محافل حكومية دولية شتى. بيد أنهم رحبوا بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ المعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات"، وحثوا كافة الأطراف المعنية على تنفيذ هذا القرار. وعلاوة على ذلك فقد عقد الوزراء العزم على ممارسة مزيد من الضغوط الجماعية في إطار مختلف المحافل الدولية، بغية المضي قدما بتنفيذ تلك الاتفاقات، ولا سيما الصندوق المقترح انشاؤه والمتعلق بتنوع السلع الأساسية. كما رحبوا بالنداء الذي وجهه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب إلى المجتمع الدولي، في الجلسة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي التي عقدت في مدينة مراكش في نيسان/أبريل الماضي، والذي دعا فيه جلالته إلى الشروع في تنفيذ مشروع جاد على غرار "مشروع مارشال" من أجل افريقيا، بغية تخفيف وطأة الفقر المتفشي في القارة ومعاونة الشعوب الافريقية، وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٠٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتقدم الهائل الذي أحرزته بعض الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وللتعاون القائم سواء فيما بينها أو مع بلدان أخرى متقدمة في هذه المنطقة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن التجربة الاقتصادية الوطنية والاقليمية لهذه البلدان تعد رصيذا غير مسبوق لتجربة التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية، ولاحظوا أيضا أنه نظرا لأن النمو الاقتصادي العالمي أصبح قادرا على الاعتماد على الذات في مختلف المناطق النامية، لم يعد في الوسع النظر إلى التنمية في البلدان النامية على أنها نتيجة تترتب على ازدياد النشاط في العالم المتقدم فحسب. ولذا ينبغي أن يكون هذا الاتجاه الجديد معززا للتضامن بين بلدان عدم الانحياز لتحسين آفاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإضافة بُعد معاصر للتعاون بين الشمال والجنوب.

#### سابعا - البيئة والتنمية

١٠١ - أبرز الوزراء البُعد العالمي لقضية التنمية والبيئة بما يقتضيه من حشد لجهود عالمية قادرة على التصدي لهذه المشكلة بكل ضخامتها بروح الشراكة العالمية طبقا لما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وأكدوا مجددا التزامهم بالنهج المتوازن والمتكامل للتنمية المستدامة على النحو الذي يتجلى في اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وأكدوا أن للدول حقا سياديا في استغلال مواردها الذاتية وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، على أن تحرص في الوقت ذاته على ألا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية.

١٠٢ - وأعرب الوزراء عن أملهم في الوفاء بما أعلن من تعهدات بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وذلك فيما يتصل بالموارد المالية الجديدة والإضافية ونقل التكنولوجيا على أسس ميسرة، على النحو المرتجى في اعلان ريو، وتطلعهم إلى اعلان تعهدات جديدة أثناء المداولات الجارية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وأعربوا عن القلق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات المالية التي أعلنت في ريو، وحثوا البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها، ورحبوا بالنتيجة التي أمكن التوصل إليها في جنيف في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وتجديد موارده للسنوات الثلاث المقبلة باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ودعوا إلى تعزيز تغذية موارد هذا المرفق.

١٠٣ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن الموارد المالية والتكنولوجيات المتاحة للبلدان النامية ينبغي أن تكون متفقتة مع احتياجاتها الفعلية لتنفيذ مختلف برامج العمل الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك في اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع الإحيائي والاتفاقية القادمة بشأن مكافحة التصحر. ولذا لا يجوز أن يقتصر التمويل على موارد مرفق البيئة العالمية ودعوا إلى إيجاد مجموعة إضافية وموسعة من التمويل لبرامج التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما في ذلك المساعدة الثنائية والقروض بأسعار فائدة مخفضة، ومقايضة الديون ببرامج لحماية الطبيعة، دون المساس بالالتزامات السابقة إزاء مرفق البيئة العالمية. وفي هذا الصدد أكدوا أهمية دفع الجهود قدما وتكثيف الالتزامات السياسية.

١٠٤ - ورحب الوزراء ببدء العمل اعتبارا من ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ بالاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبقرار الجمعية العامة عقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ في برلين في عام ١٩٩٥. كما أخذوا علما ببدء نفاذ اتفاقية التنوع الإحيائي اعتبارا من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ودعا الوزراء إلى اسهام البلدان النامية اسهاما نشطا في مداولات الدورة الأولى لمؤتمر البلدان الأطراف، كما أكدوا أهمية التوصل إلى موقف مشترك فيما بينها.

١٠٥ - إن الوزراء، وقد لاحظوا أن حياة أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية مهددة بالتصحر، فقد شددوا على أهمية المفاوضات الجارية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر خصوصا في افريقيا. وأكدوا مجددا موقف مجموعة ال ٧٧ بضرورة إنشاء صندوق خاص لتنفيذ الاتفاقية. وإلى أن يتم إنشاء هذا الصندوق يتعين النظر في إعداد مشاريع اقليمية بشأن التصحر للتمويل من مرفق البيئة العالمية حيثما كان هذا ملائما. ووجهوا نداء إلى جميع الدول للتصديق على الاتفاقية بغية التعجيل ببدء سريانها.

١٠٦ - وأقر الوزراء القرار المتخذ في المؤتمر الثاني لاتفاقية بازل بأن يحظر بنهاية عام ١٩٩٧ أي نقل عبر الحدود للنفايات الخطرة الموجهة بقصد التخلص منها بصورة نهائية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة، وحثوا على تنفيذ هذا القرار تنفيذا دقيقا.

١٠٧ - وأكد الوزراء كذلك أهمية أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحالي المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بالنسبة لإعداد موثيق جديدة ملزمة قانونا بشأن حفظ وادارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في أعالي البحار وبما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

١٠٨ - ولاحظ الوزراء أن افتقار البلدان النامية الى الهياكل الأساسية الكافية لمنع الكوارث وتخفيف آثارها وإغاثة منها جعلها أشد البلدان تضررا من الكوارث الطبيعية. وبحثوا نتائج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية المعقود في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٢ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، وأوصوا البلدان غير المنحازة بأن تتابع بدقة تنفيذ النتائج التي خلص اليها ذلك المؤتمر، وأن تكثف التعاون فيما بينها في هذا الميدان. كما أشاروا الى أن التقدم في تحقيق التنمية الاقتصادية يسهم في توفير الهياكل الأساسية الضرورية للحد من الكوارث في البلدان النامية، وأن توفير موارد ميسرة ونقل التكنولوجيا يمثلان عنصرين حاسمين في تعزيز جهودها في هذا الميدان.

١٠٩ - وأحاط الوزراء علما، مع التقدير، بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/ابريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، ودعوا الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الى تنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات المؤتمر بأسرع ما يمكن. كما دعوا البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الى المساهمة بأموال جديدة في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر بربادوس باعتباره برنامجا ذا أولوية، نظرا لخصوصية وحساسية وضع الدول النامية الجزرية الصغيرة.

#### ثامنا - قانون البحار

١١٠ - أحاط الوزراء علما بقرب نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وحثوا البلدان أعضاء الحركة على المشاركة في هذا الحدث التاريخي حين يعقد أول اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية في كنفستون، بجامايكا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأكد الوزراء مجددا أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة لأمانى البلدان الأعضاء وشددوا على ضرورة الموافقة عليها على النطاق العالمي من خلال سرعة التصديق عليها أو الانضمام اليها.

#### تاسعا - حقوق الإنسان

١١١ - أكد الوزراء مجددا التزام بلدانهم رسميا بالوفاء بتعهداتها في تعزيز الاحترام العالمي والمراعاة والحماية لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي.

١١٢ - ولاحظ الوزراء أن الأحداث العالمية أدت الى مزيد من التعددية السياسية، واحترام المبادئ الديمقراطية وإقرار وممارسة حق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمار، أو

الاحتلال الأجنبي باعتباره حقا شاملا غير قابل للتجزئة. وأكدوا أن الديمقراطية توفر نظاما شفافا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فالأمم جميعا من حقا أن تكون حرة في إنشاء نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على أساس من احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الأمم. ولا يجوز التسامح مع انتهاك حقوق الإنسان أو إساءة استخدامها تحت أي ظرف.

١١٣ - واذ أعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء ما يرتكب من مذابح عشوائية في مواقع النزاعات المسلحة، وهو أمر غير مقبول ويتعين ادانته بشدة، فقد أكدوا مجددا أن القانون الدولي الإنساني وخصوصا اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، يمثل ضمانة جوهرية لكفالة حقوق الإنسان، وذلك من خلال التزام الدول الأطراف بتعهداتها بمقتضى هذه الاتفاقيات.

١١٤ - وأكد الوزراء مجددا أن تعزيز كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في اطار التعاون الدولي وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة تمثل أحد الاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي. وشددوا على ضرورة عدم استخدام حقوق الإنسان للضغط السياسي وبخاصة ضد بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. وأكدوا ضرورة التصدي لأي محاولة لاستخدام حقوق الإنسان كشرط لتوسيع التجارة وتقديم المساعدات.

١١٥ - وأعاد الوزراء تأكيد أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان عالمية في طابعها فإنه يتعين النظر إليها في سياق عملية دينامية لتحديد المعايير الدولية، مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والاقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة. وأكدوا أنه لا يمكن بأي حال تبرير انتهاكات حقوق الإنسان المقررة عالميا.

١١٦ - وكرر الوزراء الإعراب عن اعتقادهم بأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في ١٩٩٣ أسهم اسهاما له شأنه في قضية حقوق الإنسان. ورحبوا بإعلان وبرنامج عمل فيينا، ودعوا الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الى تنفيذهما. وفي هذا السياق، يتعين أن يكون دور الأمم المتحدة هو تعزيز التعاون في حل المشاكل الاجتماعية والإنسانية، وينبغي، في هذا الصدد تزويد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لهذا الغرض دون المساس بالموارد المتوقعة والاضافية المخصصة لبرامج المساعدات الإنمائية.

١١٧ - وأشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ الذي أنشئ بموجبه منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ورحبوا بتعيين السفير أيا لاسو مفوضا ساميا لحقوق الإنسان، وأكدوا مجددا على أن العمل على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن يسترشد بمبادئ الحياد والموضوعية واللاانتقائية بروح من الحوار والتعاون الدوليين. ورحبوا بما نص عليه القرار ذاته من أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان هي الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات ورسم السياسات فيما يتعلق بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وأكدوا ضرورة ترشيد عمل هذه الأجهزة بغية تجنب الازدواجية

وتحقيق توافق الآراء عن طريق نظام معزز للتشاور. كما أكدوا أن حماية حقوق الإنسان يجب أن تضع في اعتبارها الخصائص الثقافية والاجتماعية للدولة المعنية.

١١٨ - وشدد الوزراء على أهمية التوازن بين الحقوق والحريات الأساسية للفرد من ناحية والتزاماته نحو المجتمع والدولة من ناحية أخرى. وأعربوا مجددا عن قلقهم ازاء الاتجاه نحو الاهتمام بجوانب منتقاة من حقوق الإنسان بدوافع سياسية جديدة ودخيلة، ونحو إغفال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتصل اتصالا مباشرا أكثر من غيرها بحاجات الإنسان الأساسية.

١١٩ - وأكد الوزراء مجددا أن جميع أشكال العنصرية والتمييز الاجتماعي وكذلك الأشكال الجديدة للعنصرية وكراهية الأجانب تعد انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ويجب مكافحتها بكافة الوسائل المتاحة. وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء ظهور سياسات متشددة للهجرة في عدة بلدان متقدمة تفرض قيودا شديدة على حركة الناس وتفضي الى كراهية الأجانب. وشددوا، في هذا الشأن، على ضرورة ايلاء اهتمام خاص للعمال المهاجرين ولعائلاتهم، وحث جميع البلدان على التوقيع على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة.

١٢٠ - وأكد الوزراء مجددا أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف للإنسان والشعوب. وأكدوا أنه ينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد دعم التعاون الجماعي الذي يتطلب تحقيقه صياغة سياسات إنمائية ملائمة على المستوى الوطني ونظام علاقات اقتصادية عادل على المستوى الدولي.

١٢١ - وذكر الوزراء بالفقرات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لقمة جاكارتا بشأن الارهاب الذي أصبح من أشد الأخطار التي تهدد التمتع بحقوق الإنسان في كثير من أرجاء العالم. وأكدوا أن الارهاب يعد انتهاكا لحقوق الإنسان، وأدانوا صراحة جميع أشكال الارهاب. وأكدوا أن رعاية الارهاب أو السماح باستخدام أراضي بلد ما لتخطيط أو تنظيم أو اثاره أو ارتكاب أعمال ارهابية ضد بلدان أخرى تعد خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ورحبوا بصدور قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٨ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/١٩٨٤ بشأن حقوق الإنسان والارهاب، وحثوا المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في مكافحة خطر الارهاب أينما يحدث وأيا كان مرتكبه وأيا كان من تعرض له وذلك على الصعيد الوطنية والاقليمية والدولية.

١٢٢ - وأكد الوزراء على الفقرة ١٠٠ في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة جاكارتا التي تفرق بين الارهاب ونضال الشعوب التي ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير مصيرها.

١٢٣ - وبحث الوزراء حالة حقوق الإنسان في أقاليم يوغوسلافيا السابقة. واعتبروا أن ممارسة التطهير العرقي هي السبب المباشر للغالبية العظمى من الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان، وأن ضحاياها بالدرجة الأولى هم السكان المسلمون المهددون بما يشبه الابداء. وحثوا جميع الدول على اتخاذ تدابير فورية،



على المستويين الفردي والجماعي، لمكافحة هذه الممارسة البغيضة التي أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها صورة من صور إبادة الأجناس. وفي هذا الشأن أعلنوا مجددا اقتناعهم بأن كل من ارتكب هذه الأفعال أو أمر بارتكابها يعد مسؤولاً عنها بصفة شخصية، وبأن المجتمع الدولي سوف يبذل كل ما في وسعه لتقديره للعدالة، وكفالة حق الضحايا في الحصول على تعويضات مناسبة ونافذة المفعول. وقد رحبوا فيما يتعلق بهذا الموضوع، بإنشاء المحكمة الدولية المعنية بجرائم الحرب. إلا أنهم أعربوا عن قلقهم العميق إزاء التأخير في اضطلاعها بالمهمة المنوطة بها. كما أعربوا عن قلقهم إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان للسكان المسلمين في سنجق وكوسوفو، وأكدوا ضرورة نشر عناصر دولية فوراً لرصد حقوق الإنسان.

#### عاشرا - التنمية الاجتماعية

١٢٤ - وأكد الوزراء مجدداً أنه يجب ألا يسمح لبرامج التكيف الهيكلي والدين الخارجي بالتأثير سلباً على برامج التنمية البشرية كما أكدوا التزام حركة عدم الانحياز بتعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد أكدوا مساندتهم لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والتزموا بالمساهمة في أن تخرج القمة بنتيجة ناجحة. وقرروا تنسيق مواقف البلدان غير المنحازة في هذه القمة، وتحقيقاً لهذا الهدف، أكدوا أن بحث القضايا الرئيسية التي ستتناولها القمة ينبغي أن تضع الناس وأولويات احتياجاتهم الاجتماعية في صميم مساعيها الوطنية والدولية، مما سيفضي إلى اعتماد خطة ذات توجه عملي لها أهداف وأساليب تنفيذ واضحة وإجراءات متبعة ملائمة. وفي هذا الصدد ينبغي أن يمنح العمل الوطني والتعاون الدولي أولوية للقضاء على الفقر والتوسع في العمالة المنتجة، وتهيئة مناخ اجتماعي واقتصادي دولي مناسب، والقضاء على العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما أقرروا بالتقدم المحرز في مجال الأعمال التحضيرية للقمة فقد حثوا المجتمع الدولي على التعجيل بعملية الأنشطة الموضوعية التحضيرية بغية تمكين القمة من تحقيق نتائج إيجابية. وأوصى الوزراء بضرورة حضور رؤساء الدول أو الحكومات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥.

١٢٥ - وأعلن الوزراء مجدداً تأييد الحركة لعقد "المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام" المقرر عقده في بكين في ١٩٩٥، وقرروا تنسيق جهودهم بغية وضع برنامج عمل يعجل بإزالة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في ميادين الحياة كافة. ودعوا جميع الحكومات الأعضاء أن تقوم، استعداداً للمؤتمر، بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بإزالة كافة أشكال التفرقة المحضة بالمرأة، وأن تبادر إلى اتخاذ تدابير لتقليل أوجه التفاوت في أوضاع الجنسين، وتمكين المرأة والقضاء على ما تواجهه النساء والفتيات من تفرقة في شتى مراحل العمر. وحثوا بصفة خاصة الحكومات الأعضاء على العمل على اتخاذ تدابير ووضع استراتيجيات محددة لتحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأسرة، بما في ذلك اقتسام المسؤوليات الأبوية بين الرجل والمرأة، ومعالجة مشاكل الجنسين في الأوضاع الطارئة، والقيام بأنشطة لصالح مجموعات خاصة مستهدفة من الفتيات والنساء مثل الفتيات والنساء اللاتي

ينتمين الى أسر فقيرة ويعانين من ظروف بالغة المشقة. وناشدوا المجتمع الدولي اتخاذ الاجراءات الملائمة لتمكين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية من تحقيق المقاصد المحددة للمؤتمر.

١٢٦ - وأقر الوزراء بالحقوق الديمقراطية الكاملة للمرأة في المجتمع، وأكدوا أهمية وصولها على قدم المساواة الى كافة الأنشطة الانمائية وخاصة التعليم والتدريب والرعاية الصحية وفرص العمل واستخدام التكنولوجيا الجديدة. وحثوا على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تفضي الى الادماج الكامل للمرأة في عمليات التنمية المستدامة.

١٢٧ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم بالعمل على تحقيق الأهداف المقررة لعام ٢٠٠٠ في الإعلان وخطة العمل اللذين أقرهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأكد الوزراء أن حقوق الطفل تتطلب حماية وتميزا خاصا، ودعوا الى دعم العمل من أجل تحسين وضع الطفل في شتى أرجاء العالم وذلك للعمل على تنميته وتعليمه في جو من السلم والأمن، وأعربوا عن قلقهم إزاء حالة الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم إذ أنها لا تزال حرجة نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير الملائمة، والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والأمية والجوع والعجز، وأعربوا عن اقتناعهم بضرورة اتخاذ تدابير سريعة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي. كما أدانوا استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة. ودعوا جميع حكومات الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي لم تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل الى المبادرة الى ذلك في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٥، وأن تستكمل وتنفذ برامج عملها الوطنية وتتخذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق أهداف منتصف المدة في آخر ١٩٩٥ وأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وأعلنوا أن للأطفال حقا في التنمية والصحة والتعليم في ظروف من السلم والأمن. وأيد الوزراء فكرة "ال ٢٠ و ٢٠" وطلبوا من الجهات المانحة تخصيص ٢٠ في المائة من المعونة الإنمائية لأولويات التنمية البشرية، واقترحوا أن تخصص الحكومات الأعضاء ٢٠ في المائة من ميزانياتها الخاصة لأولويات التنمية البشرية، وخاصة لاحتياجات الأطفال. وإذ أشاروا الى قرار لجنة حقوق الإنسان المعنون "ضرورة اعتماد تدابير دولية فعالة لمنع واستئصال عمليات بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمنشورات الإباحية عن الأطفال" فقد دعوا الى اتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون استغلال الأطفال في البغاء والمنشورات الإباحية وكذلك بيع الأطفال وتهريبهم، وهي شرور تؤثر بشكل خاص على الأطفال في البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية. ودعوا الى تشديد العمل لتحسين أحوال الأطفال في العالم بأسره، والى عدم السماح لبرامج التكيف الهيكلي والديون الدولية بالتأثير سلبا على برامج التنمية البشرية، ولا سيما البرامج التي لها تأثير مباشر على الأطفال.

١٢٨ - وأشار الوزراء الى أن رؤساء الدول أو الحكومات قاموا في اجتماع القمة الذي عقد في جاكارتا بمناقشة وكالات الأمم المتحدة المختصة بتكثيف جهودها لصياغة خطط عملية المنحى لتنمية الشباب. ودعوا - في هذا الصدد - الى ما يلي:

(أ) تحديد موعد عقد الاجتماع الجامع الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة المكرس لقضايا الشباب في عام ١٩٩٥ بحيث يكون قريبا بقدر الإمكان من يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ حتى يكون مرتبطا بالاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة:

(ب) المشاركة في الاجتماع الجامع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة على أعلى المستويات السياسية:

(ج) اعتماد عدة وثائق في هذا الاجتماع ولا سيما برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وإعلان النوايا المتعلقة بالشباب، بصفة رسمية خلال هذا الاجتماع الجامع، وحث الدول الأعضاء - لهذا الغرض - على موافاة الأمين العام بردودها.

١٢٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء أخطار إساءة استخدام المخدرات والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع أخلاقيا وبدنيا، ولحياة ومستقبل الأطفال، وخاصة نتيجة للطلب المتزايد عليها في البلدان النامية. ووجهوا الانتباه الى تنامي الارتباط بين المتجرين في المخدرات والارهابيين مما كان له آثار معاكسة خطيرة على السلم والاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم. وأعربوا عن تأييدهم للتدابير التي أوصى بها قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨ وأكدوا مجددا ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات وضد انتاج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار فيها وتوزيعها بطريقة غير مشروعة، وضد تنظيف الأموال الناجمة عن هذه الأنشطة. وكرروا مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق حل دائم لهذه المشكلة ما لم يتم اتخاذ عمل دولي منسق وشامل يتناول كل جوانب هذه المحنة، بما في ذلك ضرورة تخفيف حدة الفقر وتعزيز المساعدة الإنمائية للبلدان النامية اللازمة لبرامجها الإنمائية الاقتصادية - الاجتماعية وأنشطتها الاقتصادية التنافسية في مناطق الانتاج بما يسمح لسكانها، وخاصة المزارعين وأسرهم، بالتححرر من دائرة الاتجار في المخدرات. وأكدوا مجددا مساندتهم لمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولاحظوا أن قضية الاتجار في المخدرات لا يجوز أن تصبح وسيلة لمتابعة أهداف سياسية، وأعلنوا أن الحرب ضد شحور المخدرات يجب خوضها وفقا للمبادئ الراسخة للقانون الدولي والمعاهدات الثنائية القائمة. وناشدوا البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية تعزيز تعاونها في ميدان مكافحة المخدرات.

#### حادي عشر - الحركة والقضايا السياسية العامة

١٣٠ - نظر الوزراء في تطورات محددة حدثت منذ قمة جاكرتا في الشرق الأوسط وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم.

### فلسطين وقضية الشرق الأوسط

١٣١ - أكد الوزراء مجدداً تأييدهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر، والتي تستهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٢٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأقروا بأهمية إعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاق المبرم بين الطرفين في القاهرة في ٤ أيار/مايو بشأن غزة - أريحا والذي يعد مرحلة أولى نحو تنفيذ هذا الإعلان، وذلك بانسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية ودخول قوات الشرطة الفلسطينية في هذه المناطق. كما أقروا بأهمية جدول الأعمال الأردني الاسرائيلي المشترك. وأعربوا عن أملهم في تحقيق تقدم عاجل على المسارات الأخرى، وذلك من خلال وفاء اسرائيل بالمتطلبات الأساسية للسلام الشامل في الشرق الأوسط.

١٣٢ - وأكد الوزراء أن السلام الشامل في الشرق الأوسط لا بد أن يترتب عليه انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس ومن الجولان السوري المحتل ومن الأراضي الأردنية المحتلة منذ ١٩٦٧ ومن الأراضي اللبنانية المحتلة وإعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأولها حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني، وضمان ترتيبات سلم وأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدول المسماة في القرار ١٨١ (ثانياً) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثاً) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وما تلاه من القرارات ذات الصلة، وحل مشكلة المستوطنات الاسرائيلية.

١٣٣ - وأشار الوزراء الى قرار مجلس الأمن ٢٥٢ الذي يدعو اسرائيل الى إلغاء كل التدابير التي تغير من المركز القانوني لمدينة القدس، وأكدوا مجدداً أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت، أو توخت تغير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة ما يسمى "بالقانون الأساسي" المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لاسرائيل، لاغية وباطلة. وذكروا في هذا الشأن بأن قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ قد ناشد الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. وأكدوا مجدداً، في هذا الصدد، أن قضية القدس لا يمكن حلها بتدابير من طرف واحد، وأشاروا الى أن إعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ينص على أن قضية القدس هي إحدى القضايا التي سوف تبحث في المفاوضات بشأن الأوضاع النهائية.

١٣٤ - وأكد الوزراء مجدداً أن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ غير مشروعة وتشكل عقبة في طريق السلم ويتوجب تفكيكها. وأكدوا أن سياسة وممارسة بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لهما تداعيات أمنية واجتماعية واقتصادية خطيرة، ورأوا أن السلام الكامل يتطلب، فيما يتطلب، تفكيك هذه المستوطنات.

١٣٥ - وذكر الوزراء بقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ وقرارات أخرى تؤكد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف وعلى كافة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧.

١٣٦ - وأعلن الوزراء مجدداً تأييدهم لقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤) الذي أدان المذبحة التي ارتكبت ضد الفلسطينيين العزل الأبرياء أثناء الصلاة في المسجد الابراهيمي في مدينة الخليل في الضفة الغربية في شباط/فبراير ١٩٩٤، ودعوا المجتمع الدولي الى اتخاذ أشد الاجراءات حسماً لضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال. كما أعلنوا مجدداً ضرورة اتخاذ تدابير كافية تكفل الأمن والحماية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وضرورة أن تكف إسرائيل عن سياسة إنشاء وتدعيم المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. وأكدوا مجدداً أنه لا بد من التصدي لقضية المستوطنات الاسرائيلية غير المشروعة في الأراضي المحتلة باعتبارها مسألة عاجلة ذات أولوية، إذ لا يزال وجودها يشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة فضلاً عن أنها تمثل تهديداً خطيراً لعملية السلام.

١٣٧ - وأكد الوزراء مجدداً أن على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال أن تيسر عودة الفلسطينيين المبعدين من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، وأن تعجل بالافراج عن الفلسطينيين المعتقلين أو المسجونين على نحو تعسفي وأن تحترم كل الاحترام جميع الحريات الأساسية للشعب الفلسطيني، مثل حرية التعليم، بما في ذلك حرية تشغيل المدارس والجامعات وسائر المؤسسات التعليمية.

١٣٨ - وأحاط الوزراء علماً، مع الارتياح، بالجهود البارزة التي تبذلها حكومات سوريا ولبنان والأردن من أجل إحراز تقدم في إطار التزامها الكامل بإقرار السلام في الشرق الأوسط، وطالبوا بإنسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن، وبمقتضى القانون الدولي ومبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

١٣٩ - واعتبر الوزراء جميع التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل أو تعتمزم اتخاذها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير الشرعي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل وضعه القانوني، لاغية وباطلة وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأنه ليس لتلك التدابير أي أثر قانوني. وطلبوا من إسرائيل الالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل، الى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦ تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

### لبنان

١٤٠ - أشاد الوزراء بالتطورات الايجابية التي استجذت في لبنان والمتمثلة في التقدم المتواصل في عملية المصالحة الوطنية، والنجاح الذي أحرزته جهود الحكومة اللبنانية، اعتمادا على قواتها الوطنية، لضمان الممارسة الكاملة لسلطتها على كافة أراضيها، خصوصا الجنوب اللبناني ووادي البقاع الغربي. ودعا الى احترام استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه الاقليمية، ونددوا باستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الجنوب اللبناني ووادي البقاع الغربي. وأكدوا مجددا ضرورة التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وشددوا على الحاجة الملحة لتعمير لبنان، وحثوا المجتمع الدولي على القيام بدور أكثر فعالية في الإسهام في هذا الجهد الهائل.

١٤١ - وبالنظر الى العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان الذي جرى في يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اعتمد الوزراء قرارا منفصلا يدين هذا العدوان ويدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والراعيان لمحادثات السلام في الشرق الأوسط وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الى العمل فورا على وضع حد لهذا العدوان وذلك التصعيد كي يتسنى بذلك الحيلولة دون انهيار عملية السلام برمتها. وقد اعتمد القرار بالاجماع وهو وارد ضمن الوثيقة (NAC/M11/Res.3) المرفقة.

### الموقف بين العراق والكويت

١٤٢ - استعرض الوزراء الأوضاع بين العراق والكويت وأكدوا التزام جميع الدول الأعضاء في الحركة باحترام سيادة كل من الكويت والعراق واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية، كما أكد الوزراء أن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو السبيل الى إقرار السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ودعا الوزراء كذلك العراق الى تأكيد اعترافه على نحو واضح لا يحتمل اللبس بسيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وترسيم حدودها الدولية من خلال قبول القرار ٨٣٣، وذلك بغية تهيئة مناخ إيجابي يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

١٤٣ - ودعا الوزراء العراق الى استكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل اطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وتسوية مسألة المفقودين.

١٤٤ - وقد لاحظ الوزراء التقدم في عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مع العراق وذلك بهدف تنفيذ فقرات القسم (ج) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧. كما طلب الوزراء إنهاء المعاناة الإنسانية وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

### اليمن

١٤٥ - أعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود المبذولة في سبيل المساهمة في حل الصراع بالوسائل السلمية وفي إقرار السلم والاستقرار واستئناف الحوار بين الأطراف اليمنية، لا سيما القرار الصادر من مجلس الأمن

رقم ١٩٩٤/٩٢٤ بما تضمنه من وقف فوري للقتال والامدادات بالأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية التي قد تسهم في استمرار القتال، وإيفاد بعثة لتقصي الحقائق الى المنطقة في أقرب وقت ممكن للمعاونة على استئناف الحوار بين الأطراف اليمنية.

١٤٦ - وإذ يؤكد الوزراء أنه لا يمكن حل الخلافات السياسية باستخدام القوة فإنهم يحثون جميع الأطراف اليمنية على العودة فورا الى المفاوضات مما يسمح بحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية وإعادة السلم والاستقرار وصيانة مصالح الشعب اليمني، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابيا على صون السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها.

#### ليبيا

١٤٧ - رحب الوزراء بقبول ليبيا قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ (١٩٩٢)، وأعربوا مجددا عن أملهم في أن تتوصل الأطراف المعنية الى تسوية سلمية وعادلة تصون مصالح جميع الأطراف وحقوقهم طبقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعبروا عن قلقهم إزاء النتائج السلبية الناجمة عن استمرار الأزمة على الشعب الليبي والبلدان المجاورة والمنطقة بأسرها. وناشدوا الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي الى التصعيد، والعمل على تسوية الأزمة بطريقة سلمية وسريعة وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ورحبوا بقرار الجامعة العربية رقم ٥٣٧٣ المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤، وأيدوه، وحثوا مجلس الأمن على أن يأخذ في الاعتبار الاقتراح الجديد الذي يحتويه بهدف التوصل الى حل سلمي وعادل.

#### افريقيا

١٤٨ - رحب الوزراء بقيام منظمة الوحدة الافريقية بإنشاء آلية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها بموجب قرار من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، وأعربوا عن أملهم في أن يعجل إنشاء هذا الجهاز الرائد بإضفاء دينامية مؤسسية جديدة على التعامل مع النزاعات في افريقيا.

#### ناميبيا

١٤٩ - رحب الوزراء بإعادة ضم خليج والفيش والجزر البحرية الى ناميبيا مما يسجل اتمام عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا. وأشادوا بحكومتها جمهوريتي ناميبيا وجنوب افريقيا لتوصلهما الى تسوية سلمية لنزاعهما بما يتفق مع مبادئ حركة عدم الانحياز.

### جنوب افريقيا

١٥٠ - ونوه الوزراء بإقامة جمهورية جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية، والتي جسدت أمنية لحركة عدم الانحياز. وتمنوا للجمهورية الجديدة مستقبلا مفعما بالرخاء والنجاح. وأثنوا على جميع الأطراف في جنوب افريقيا التي بذلت جهودا دؤوبة من أجل تحقيق هذا التحول الديمقراطي العظيم.

١٥١ - وأشاد الوزراء إشادة خاصة بالرئيس نيلسون مانديلا، كزعيم بارز يحظى باحترام المجتمع الدولي، وبثقة شعب جنوب افريقيا.

١٥٢ - وأحاط الوزراء - مع التقدير - بقرار مجلس الأمن الأخير بشأن جنوب افريقيا، ورحبوا برفع الحظر الإجباري على توريد السلاح لجنوب افريقيا وسائر الجزاءات المفروضة عليها.

١٥٣ - ورحب الوزراء بعضوية جنوب افريقيا في حركة عدم الانحياز. وأنهم يتطلعون بثقة الى الاسهام الإيجابي الذي يمكن لجنوب افريقيا أن تضيفه الى الحركة ومبادئها الرئيسية ومنزلتها في العالم.

١٥٤ - ورحب الوزراء بعضوية جنوب افريقيا في منظمة الوحدة الافريقية، وأشادوا بدور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والكومنولث والاتحاد الأوروبي، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، في العملية الانتخابية في جنوب افريقيا.

### الصومال

١٥٥ - رحب الوزراء باتفاق أديس أبابا الذي وقعته في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ جميع أطراف النزاع الصومالي ولاحظوا مع تقديرهم للجهود التي يبذلها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وكذلك الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس الاثيوبي ميليس زيناوي، بتفويض من القمة الافريقية، في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال أساس الاتفاق سابق الذكر، ورحبوا بالإعلان الصادر عن المنظمات السياسية الصومالية في نيروبي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، متمنين أن يفضي هذا الإعلان الى تهيئة ظروف تحقق المصالحة الوطنية والتعايش الأخوي بين جميع الصوماليين. واتفق الوزراء على استكشاف إمكانيات عقد مؤتمر دولي بشأن الصومال كما اقترح الرئيس السنغالي، وكما دعا قرار الجمعية العامة ١٩٦٧/٤٦ بتاريخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ورعته منظمة الوحدة الافريقية. وفي هذا الصدد، أوصوا بضرورة تعزيز نشاط فريق عمل البلدان غير المنحازة المعني بالصومال.

١٥٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وللجنة الدائمة لبلدان منطقة القرن الافريقي دون الإقليمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز في معالجتهم للأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال. وناشدوا المجتمع الدولي أن يشرع في وضع برنامج فعال وواسع المدى للتعبير والإغاثة والإنعاش في الصومال.



١٥٧ - وأشاد الوزراء بالتضحيات التي تبذلها قوات البلدان غير المنحازة المشاركة في عمليات الأمم المتحدة في الصومال دفاعا عن قضية السلم والاستقرار في الصومال. كما أشادوا بما يقدمونه من اسهام ومساعدة في الميدان الإنساني.

#### أنغولا

١٥٨ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الأوضاع المأساوية التي يعاني منها الشعب الأنغولي نتيجة رفض حركة يونيتا قبول نتائج الانتخابات التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ واستئنافها الأعمال العسكرية مما أسفر عن خسائر بشرية ومادية فادحة، كما أدانوا حركة يونيتا لاتخاذها موقفا معاديا وحثوها على أن تقبل بلا شروط، نتائج الانتخابات الديمقراطية وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وحث الوزراء حركة يونيتا على التفاوض بنوايا طيبة حتى تسفر المحادثات الجارية في لوساكا عن اتفاق يكفل السلم الدائم في هذا البلد. وناشدوا المجتمع الدولي التعجيل بزيادة المساعدات الإنسانية لسكان المناطق المتضررة من الحرب. وحثوا حركة يونيتا على التعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وسائر المنظمات الإنسانية فيما تبذله من جهود لمد هؤلاء السكان بالمساعدات.

١٥٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من جهود من أجل إقرار السلم الدائم في أنغولا.

#### رواندا

١٦٠ - أعرب الوزراء عن أسفهم العميق إزاء ما يجري في رواندا من أحداث مأساوية، أدت الى مصرع مئات الآلاف من البشر واختلال أحوال نسبة كبيرة من السكان، ونزوح موجات هائلة من اللاجئين، وتدمير غاشم للممتلكات. ودعوا الى الوقف الفوري لأعمال العنف والقتل التي تغرق البلاد، ورحبوا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) الصادر عن مجلس الأمن بشأن تعزيز قوات حفظ السلم في رواندا. ورحبوا بمساعي أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية لوضع حد لهذه الحالة المأساوية. كما دعوا الى التنفيذ الكامل والفعلي لاتفاق أروشا للسلم المعقود في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية. وحثوا الأطراف على العمل بروح المصالحة الوطنية من أجل وضع حد لأعمال العنف. وتشكيل الحكومة الجديدة. وناشدوا المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تقدم مساعدات ومواد إغاثة إنسانية سخية، لمساعدة شعب رواندا وللاجئينها، وتكثيف المساعدات الاقتصادية والمالية والمادية والتقنية، بغية المعاونة في تعمير رواندا وإنعاشها اقتصاديا كما استرعوا انتباه المجتمع الدولي الى المشكلات الإنسانية الخطيرة التي يثيرها التدفق الهائل للاجئين على البلدان المجاورة، وناشدوا المجتمع الدولي تقديم دعم ضخم للجهود التي تبذلها هذه البلدان لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة لهؤلاء اللاجئين.

١٦١ - وقد اعتمد الوزراء قرارا منفصلا في هذا الشأن وارد بالوثيقة (NAC/M11/RES2) المرفقة.

### بوروندي

١٦٢ - أعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة وشعب بوروندي لالتزامهما بالمصالحة الوطنية، ودعوا الأطراف الى مواصلة جهودهم الرامية الى إقرار السلم والديمقراطية. وأحاطوا - مع الارتياح - بالدور الذي تضطلع به آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وحثوا المجتمع الدولي على تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية كبيرة دعما لحكومة بوروندي، بغية تيسير عودة اللاجئين الى وطنهم، وإعادة بناء القوات المسلحة الوطنية، والمساعدة في تعمير هذا البلد وإنعاشه.

### ليبيريا

١٦٣ - أعلن الوزراء ترحيبهم بإنشاء مجلس الدولة وتشكيل الحكومة الليبيرية الوطنية الانتقالية في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ طبقا لاتفاق كوتونو، مما يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق سلم واستقرار دائمين في ليبيريا. كما أثنوا على الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لما بذلوه من جهود من أجل تحقيق السلم، وحثوا جميع الأطراف المعنية على المضي قدما في عملية نزع السلاح وتسريح الفصائل المتحاربة، وفقا لما تنص عليه الاتفاقات السابقة. ورأوا أن هذه العملية لا غنى عنها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على نحو ما تقرر في إعلان منروفيا. كما أهابوا بالمجتمع الدولي أن يستمر في إمداد ليبيريا بكل أشكال العون لإعادة اللاجئين الى بلدهم وإعادة توطينهم، وأن يسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا وفي تعمير هذا البلد.

### سيراليون

١٦٤ - لاحظ الوزراء أنه منذ آذار/مارس ١٩٩٤، دأب متمردون مسلحون تابعون لما يسمى بالجبهة الثورية المتحدة، تساعدهم وتحرضهم الجبهة الوطنية القومية لليبيريا، على انتهاك سيادة جمهورية سيراليون وسلامتها الإقليمية بشن هجمات مسلحة عبر حدودها مع ليبيريا. كما لاحظوا أيضا تزايد أعمال السلب والنهب والارهاب التي يرتكبها المتمردون التابعون للجبهة الثورية المتحدة ضد السكان المدنيين الأبرياء بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني وكافة معايير السلوك المتحضر. ومن ثم أدانوا بشدة هذه الانتهاكات التي تتم دون استفزاز أو مبرر ضد سلامة سيراليون الإقليمية وبخاصة الإبادة الغاشمة للسكان المدنيين الأبرياء وتدمير ممتلكاتهم. وطالبوا كافة الذين يقومون بمساعدة وتحريض الجبهة الثورية المتحدة بالتوقف والامتناع من الآن فصاعدا عن ارتكاب مثل هذه الأفعال غير المشروعة.

١٦٥ - وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لصد الغارات واخماد تمرد الجبهة الثورية المتحدة ورحبوا بهذه الجهود، وحثوا الحكومة على أن تواصل بقوة بذل كل الجهود اللازمة لوضع نهاية سريعة لحرب المتمردين. وفي هذا الصدد أشادوا بحرارة بكافة البلدان التي قدمت الدعم والمساعدة لحكومة سيراليون. وناشدوا المجتمع الدولي أن يزيد مساعداته الاقتصادية والمالية والمادية والتقنية لحكومة سيراليون في سعيها الى توفير مواد الإغاثة للسكان المدنيين المتضررين من الحرب وبدء عملية انعاش وتعمير اجتماعية - اقتصادية للاقتصاد الذي تعرض للخراب.

١٦٦ - وإذ يسلم الوزراء بالأثر الطيب الذي يمكن أن يحققه إقرار السلم في ليبيريا على الوضع في سيراليون، فإنهم يرون في هذا سببا إضافيا يدعوهم الى أن يحثوا بقوة كافة الأطراف المنضمة الى اتفاق كوتونو المبرم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ على أن تتخذ، دون تأخير، جميع التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الاتفاق، بما فيها، بوجه خاص، التدابير المتصلة بنزع سلاح جميع المتحاربين وإقامة منطقة عازلة على طول حدود ليبيريا - سيراليون بغية منع أية أنشطة عسكرية أخرى عبر الحدود.

#### موزامبيق

١٦٧ - نوه الوزراء بما تحقق مؤخرا من تطورات إيجابية في تنفيذ اتفاق السلام العام بين حكومة موزامبيق وحركة الرينامو، والمبرم في روما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وأكدوا الحاجة الملحة الى إنجاز عملية حصر القوات وتسريحها وتشكيل قوة دفاع وطني قبل إجراء الانتخابات. وحثوا الأطراف على الوفاء بالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق، حتى يمكن إجراء الانتخابات في ٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، كما يقضي بذلك المرسوم الصادر عن رئيس جمهورية موزامبيق. كما ناشدوا المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية والإنسانية اللازمة لدعم عملية السلم وإعادة توطين وعودة اللاجئين في موزامبيق.

#### قطاع أوزو

١٦٨ - رحب الوزراء بإبرام الاتفاق بين جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشأن تنفيذ ما قرره محكمة العدل الدولية بشأن نزاعها على قطاع أوزو، وأشادوا بالطريقة السلمية التي تم بها حل هذا النزاع. ورأوا أن هذا الاتفاق يمثل اسهاما ايجابيا في تعزيز وحدة حركة عدم الإنحياز.

#### الصحراء الغربية

١٦٩ - أحاط الوزراء بما حدث من تطورات بشأن حل قضية الصحراء الغربية، وأكدوا من جديد تأييد الحركة لما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتنظيم الاستفتاء والاشراف عليه بمقتضى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

#### جزيرة مايوت

١٧٠ - أعاد الوزراء تأكيد موقف قمة جاكارتا بشأن مسألة جزيرة مايوت وأكدوا، مجددا، سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على هذه الجزيرة. ودعوا الى الوفاء بالتعهدات المبرمة عشية استفتاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والخاصة باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية.

### الجزر الملغاشية

١٧١ - أكد الوزراء مجددا تأييد حركة البلدان غير المنحازة لسيادة جمهورية مدغشقر على الجزر الملغاشية: "جلوريوز" و "خوان دي نوبا" و "أوروبا" و "باساس دي انديا". وأحاطوا علما بالحوار الدائر بين فرنسا وسلطات مدغشقر مؤكدين تأييدهم لحكومة مدغشقر في هذا الشأن.

### أرخبيل شاغوس

١٧٢ - أعلن الوزراء من جديد تأييد حركة البلدان غير المنحازة لسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك جزيرة ديجو غارسيا، ودعوا السلطة الاستعمارية السابقة إلى الدخول في محادثات مع حكومة موريشيوس من أجل إعادة الأرخبيل إليها. وفي هذا الصدد، أحاطوا مع الارتياح بشروع الطرفين في اتخاذ بعض التدابير لبناء الثقة بينهما.

### آسيا

#### كالدونيا الجديدة

١٧٣ - بينما أكد الوزراء تمسكهم باعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠، لاحظوا التدابير الايجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كالدونيا الجديدة من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا الاقليم في ظل اطار اتفاق ماتينيون.

#### جنوب شرقي آسيا

١٧٤ - أكد الوزراء مجددا اقتناعهم بأن السلم الاقليمي والاستقرار في جنوب شرقي آسيا يتأكدان على أفضل وجه عن طريق مراعاة المرونة من جانب كل من بلدان المنطقة مما يؤدي إلى توافر المرونة الاقليمية، وعن طريق التعاون الايجابي في اطار معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا باعتبارها أساسا لاقرار مدونة للسلوك الدولي في المنطقة. كما رحبوا بالمبادرات والتدابير الجارية حاليا من جانب بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا وغيرها من بلدان المنطقة لتعزيز التعاون في جنوب شرقي آسيا ومع البلدان خارج المنطقة دون الاقليمية. وأيدوا ماتيديه بلدان هذه المنطقة من عزم على توضيح أن مفهومي اقامة منطقة للسلم والحرية والحياد ومنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا يمكن أن يتحقق في وقت مبكر.

١٧٥ - رحب الوزراء بالاعلان الصادر عن رابطة دول جنوب شرقي آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي بما تضمنه من مبادئ لحل المنازعات المتصلة بالسيادة والولاية الاقليمية بالطرق السلمية بدون اللجوء إلى القوة ومع ممارسه ضبط النفس، وبموجب المقترحات البناءة التي قدمتها بلدان المنطقة والصين من أجل تهيئة مناخ ايجابي يساعد على التسوية السلمية للمطالب المتضاربة، ويفضح المجال لتحقيق التعاون المفيد للجميع دون المساس بالمواقف الوطنية لكل منها.

١٧٦ - تلقى الوزراء - مع الارتياح - الختام الناجح لعملية السلم في كمبوديا عن طريق إجراء انتخابات عامة واصدار الدستور الجديد، وارتقاء جلالة الملك نوردوم سيهانوك للعرش، وتشكيل الحكومة الملكية لكمبوديا، غير أنهم أعربوا عن قلقهم الشديد للتطورات الجارية حاليا ولا سيما على حدود تايلند وكمبوديا، حيث أدى استمرار القتال إلى تشريد المدنيين. ودعوا إلى الالتزام الصارم باتفاقات التسوية السياسية الشاملة لنزاع كمبوديا الموقعة في باريس في ١٩٩١، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية وبروح المصالحة الوطنية. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للبلدان التي أسهمت في الجهود الرامية إلى تعمير كمبوديا.

#### كوريا

١٧٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار تقسيم شبه الجزيرة الكورية على الرغم من رغبة الشعب الكوري وتطلعاته وأكدوا من جديد دعمهم لما يبذله الشعب الكوري من جهود لاعادة توحيد وطنه استنادا إلى المبادئ المتضمنة في البيان المشترك لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢، وكذلك الاتفاق المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٢. ونوهوا بأهمية كفالة سلم وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية من أجل تحقيق الرخاء المشترك للشعب الكوري واقرار السلم والأمن في شمال شرقي آسيا وسائر أنحاء العالم.

١٧٨ - ونظرا للطبيعة السياسية والعسكرية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، أعرب الوزراء عن أملهم في تسويتها بالطرق السلمية من خلال الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية وبخاصة بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية مع وضع ضرورة استمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاعتبار.

#### أفغانستان

١٧٩ - أعرب الوزراء عن جزعهم الشديد وقلقهم البالغ بسبب القتال الدائر في أفغانستان. وناشدوا القادة الأفغان وقف اطلاق النار فورا ودون شروط، وانهاء كافة العمليات القتالية والكف عن مهاجمة مراكز التجمع السكاني، خاصة في كابول، والمؤسسات العامة، ذلك لأن الحصار الغذائي تسبب في معاناة شديدة للسكان المدنيين.

١٨٠ - كما حث الوزراء القادة الأفغان على تسوية خلافاتهم بالحوار السلمي في إطار الاتفاقيات الموقعة في إسلام آباد، ومكة المكرمة، وطهران وكافة الجهود الدولية المبدولة في هذا الصدد. وأكدوا أن أمس ما تحتاج إليه أفغانستان الآن هو حل يرتضيه أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب، بحيث يتيح تشكيل حكومة دائمة بناء على انتخابات حرة ونزيهة، تجسد رغبات وأمانى الشعب الأفغاني، ورحب الوزراء بالجهود المبدولة بما في ذلك جهود الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة والممثلين الخاصين بهدف تحقيق تسوية شاملة وسلمية في أفغانستان. ودعوا المجتمع الدولي إلى الإسهام بسخاء في تقديم

المساعدات الإنسانية للأفغان المشردين في أفغانستان. ولأفغان اللاجئين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وإلى المشاركة الفعالة في تعمير أفغانستان.

#### المحيط الهندي

١٨١ - ذكر الوزراء بالفقرات الواردة في الوثيقة الختامية لقمة جاكرتا بشأن تنفيذ إعلان المحيط الهندي منطقة سلم، كما ذكروا بقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٨ الصادر بشأن هذه القضية. وأعادوا تأكيد أهمية الشروع من جديد في بذل جهود عالمية وإقليمية سعياً إلى تحقيق هذه الغاية. كما حثوا البلدان غير المنحازة على الاستمرار في موافاة الأمين العام للأمم المتحدة بوجهات نظرها بشأن سبل إعلان المحيط الهندي منطقة سلم. وأشاروا إلى أن دعم عمل لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي لن يكون مجدياً إلا إذا شارك فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وكذلك الدول الرئيسية التي تستخدم المحيط الهندي في الملاحة البحرية.

#### انتاركتيكا

١٨٢ - أحاط الوزراء علماً بالجهود المبذولة بقصد اضطلاع المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، بدور محدد ومعين فيما يتعلق بمسألة انتاركتيكا على النحو الذي أوضحته المناقشة التي جرت في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وناشدوا الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا الاستجابة على نحو تام لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الحيلولة دون التدهور البيئي الناتج عن زيادة الأنشطة السياحية.

#### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨٣ - أقر الوزراء بأن بلدان أمريكا اللاتينية قد شاركت مشاركة فعالة في أنشطة حركة عدم الانحياز التي لم تتوان قط عن تقديم دعمها لقضية الاستقلال والتنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأكدوا اعتقادهم أن لهذه البلدان إسهاماً لا غنى عنه في تحديد ملامح نظام عالمي جديد يقوم على العدل والمساواة من خلال مشاركتها النشطة في المحافل الدولية والإقليمية، وتشجيعها للجهود المبذولة من أجل السلم وسعيها للحاق بالتكنولوجيا الحديثة وتوفيرها للمرافق والتدابير التي تكفل العيش في بيئة نظيفة، وعرضها لتجربتها التاريخية الشاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

١٨٤ - وأقر الوزراء بأهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماعات القمة السابقة للبلدان الإيبيرية الأمريكية ولاسيما اجتماع القمة الثالث الذي عقد في سلفادور وباهيا الذي انصب اهتمامه على التنمية مع اهتمام خاص بالتنمية الاجتماعية. ورحبوا باجتماع القمة الرابع للبلدان الإيبيرية الأمريكية الذي سيعقد في قرطاجنة، وأبرزوا أهمية تلك الاجتماعات السنوية باعتبارها محفلاً للتوافق السياسي تمهيداً للتكامل والتعاون بين الدول المشاركة.

١٨٥ - ورحب الوزراء بالمبادرة التي اتخذتها دول البحر الكاريبي لتعميق عملية التكامل على مستوى الاقليم الفرعي عن طريق انشاء رابطة للدول الكاريبية تقوم على أساس التعددية والتنوع بغية المساهمة في تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة الجغرافية.

١٨٦ - ودعا الوزراء إلى إزالة القواعد العسكرية وإلى سحب الأسلحة النووية والقوات التابعة للقوى من غير بلدان المنطقة من أراضي أمريكا اللاتينية للمساهمة في اقامة السلم والاستقرار في هذه المنطقة.

#### أمريكا الوسطى

١٨٧ - أقر الوزراء بأهمية وصلاحيه التعهدات التي التزم بها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في الوثيقة المعنونة "إجراءات من أجل اقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى"، المعتمدة في قمة اسكويبولاس الثانية (١٩٨٧) وقمة غواتيمالا (١٩٩٣) وغيرهما من الاجتماعات التي عقدت على مستوى القمة. ودعوا المجتمع الدولي إلى مواصلة تأييد تلك الجهود تحقيقا للتكامل والتنمية البشرية المستدامة في منطقة أمريكا الوسطى.

#### نيكاراجوا

١٨٨ - أقر الوزراء الانجازات التي حققتها حكومة نيكاراچوا من أجل تعزيز السلم والوفاق والاستقرار السياسي كأسس هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب النيكاراغوي ومن أجل تدعيم الديمقراطية كما أعلنوا مساندتهم لمواصلة تحقيق الإنجازات، ووجهوا نداء من أجل التطبيق الفوري والفعال للقرار ٨/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة. بشأن تقديم المساعدة الدولية لانعاش نيكاراچوا وتعميرها.

١٨٩ - ورحب الوزراء بمبادرة نيكاراچوا التي دعت فيها المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة والمجددة للإنعقاد في مانغوا في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه عام ١٩٩٤. وسوف يتيح هذا المؤتمر النظر في القضايا المشتركة فيما بين البلدان التي انبثقت فيها الديمقراطية أو أعيد بناؤها وصياغة استراتيجيات مشتركة من أجل تدعيمها، وتلك أهداف أيدتها وتقاسمتها بلدان حركة عدم الانحياز.

#### الخلاف بين غيانا وفنزويلا

١٩٠ - لاحظ الوزراء استمرار الخلاف بين غيانا وفنزويلا. كما لاحظوا أيضا حالة العلاقات بين البلدين، وأعربوا عن ارتياحهم لما تحقق من تقدم نحو التوصل إلى حل سلمي من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص. وأكدوا مجددا ضرورة مواصلة الطرفين عملية الحوار بغية إيجاد تسوية نهائية تقوم على المبادئ الثابتة للقانون الدولي.

#### السلفادور

١٩١ - رحب الوزراء بالانتخابات التاريخية التي أجريت مؤخرا في السلفادور، والتي تعد أول انتخابات تجرى منذ اعتماد اتفاقات السلم التي شاركت فيها جميع القوى السياسية في جو سلمي يكفل الحرية والتنافس، والتي تمت بحضور مراقبي الأمم المتحدة الذين أشادوا بما أبداه شعب السلفادور من تحضر وشعور بالمسؤولية. كما حث الوزراء المجتمع الدولي على مواصلة التعاون مع جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلم في السلفادور، وتوطيد المصالحة الوطنية، وتعمير البلد.

#### غواتيمالا

١٩٢ - ونوه الوزراء بالاتفاقية العالمية الخاصة بحقوق الانسان، والاتفاقية الخاصة بالجدول الزمني للمفاوضات بشأن التوصل إلى سلام راسخ ودائم، والتي وقعتها الحكومة مع جبهة غواتيمالا الوطنية الثورية المتحدة.

١٩٣ - وأعلن الوزراء عن تأييدهم لحكومة غواتيمالا في جهودها من أجل دعم السلام والديمقراطية. وأعربوا عن تقديرهم للأمم المتحدة لاسهامها القيم في عملية السلام في غواتيمالا.

#### هايتي

١٩٤ - بحث الوزراء الوضع في هايتي وأكدوا مساندتهم للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة الديمقراطية والحكم الدستوري في هايتي، وتأكيد عودة الرئيس جان برتراند أريستيد، في اطار اتفاق جزيرة جفرنز، وميثاق نيويورك بتاريخ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي معرض الاعراب عن أسفهم إزاء استمرار استخفاف السلطات العسكرية في هايتي بشروط اتفاق جزيرة جفرنز شددوا على أهمية التنفيذ الكامل لمجموعة الجزاءات التي أقرها مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٤ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١٩٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الانتهاكات المتزايدة لحقوق الانسان فضلا عن أعمال العنف والاكراه المتعددة التي ترتكب في هايتي، ودعوا إلى وضع حد لهذه الانتهاكات للقانون الدولي. كما أهابوا بالمجتمع الدولي العمل على زيادة المساعدات الانسانية المقدمة لشعب هايتي.

#### بنما

١٩٦ - لاحظ الوزراء بارتياح عملية تدعيم الديمقراطية السياسية في جمهورية بنما التي تجلت في الانتخابات الحرة الأخيرة التي دلت على الاحترام الكامل لإرادة الشعب البنمي.



#### بليز

١٩٧ - شجع الوزراء غواتيمالا وبليز على استئناف المفاوضات بينهما في أقرب وقت ممكن واستكمالها بنجاح من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للخلاف.

#### كوبا

١٩٨ - حث الوزراء حكومة الولايات المتحدة على أن تكف عن تصرفاتها غير الودية تجاه كوبا وأن تنتهي سلسلة التدابير والأعمال الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها على كوبا منذ أكثر من ثلاثة عقود والتي أنزلت بها خسائر مادية جسيمة وأضراراً اقتصادية بالغة. ودعوا إلى إنهاء العنف في مياه كوبا الإقليمية ومجالها الجوي وإيقاف الاذاعات والبرامج التليفزيونية المعادية التي لا تتفق مع القانون الدولي، وإعادة قاعدة غوانتانامو إلى سيادة كوبا. ودعوا في هذا الصدد أيضاً الولايات المتحدة إلى تسوية خلافاتها مع كوبا عن طريق المفاوضات على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل، ودعوا على الأخص إلى التنفيذ العاجل والفعال في أقرب وقت ممكن لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ المعنويين "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا".

#### أوروبا

##### البوسنة والهرسك

١٩٩ - رحب الوزراء بالاتفاقات التي وقعت مؤخراً في واشنطن بين رئاسة البوسنة والهرسك وكرواتيا وأعربوا عن أملهم في تحقيق مزيد من الخطوات الايجابية.

٢٠٠ - وأعلن الوزراء أن قلقاً عميقاً لا يزال يساورهم إزاء أعمال العدوان المسلح والابادة وممارسة "التطهير العرقي" التي ترتكب ضد جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها، وأدانوا بشدة القصف العشوائي الذي تعرضت له منطقة السوق في سراييفو مما أسفر عن مصرع نحو سبعين من الأبرياء وإصابة مئات آخرين. كما أدانوا استخدام الغازات السامة ضد سكان مدينة جورازدي، مؤكداً ضرورة وضع حد لمعاناة السكان في البوسنة والهرسك. وأعربوا عن أسفهم لأن قرارات مجلس الأمن لم تنفذ بالكامل وأكدوا في هذا السياق عدم جواز المساس بحدود جمهورية البوسنة والهرسك وحثوا مجلس الأمن على النظر في إعادة نشر قوات الأمم المتحدة على امتداد حدودها مع صربيا والجبل الأسود.

٢٠١ - وأعلن الوزراء أنهم يدركون أن الانذار الذي وجهته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهددت فيه بقصف مواقع الصرب المحيطة بسراييفو وجورازدي قد قوبل بسحب الصرب لمدفعيتهم الثقيلة من المنطقة المحظورة المحيطة بالمدينة والتي يبلغ عمقها عشرين كيلو متراً. كذلك أشار الوزراء إلى ضرورة المبادرة دون إبطاء إلى رفع هذا الحصار بالكامل. كما أكدوا ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على التأكد من أن المدفعية الثقيلة التي تم سحبها لن تنشر في مناطق أخرى يمكن أن تشن منها هجمات جديدة على جمهورية البوسنة والهرسك. كذلك أعلنوا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبحث الوضع الحالي في البوسنة

والهرسك كمسألة عاجلة، وأن يتخذ تدابير محددة وفعالة لتنفيذ جميع ما أصدره في هذا الشأن من قرارات، لاسيما القرارين ٨٢٤ و ٨٣٦، ولرفع الحصار عن سراييفو وغيرها من المدن المحاصرة في البوسنة والهرسك، وبخاصة "المناطق الآمنة" المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأحاطوا علما بالقرار ٩٠٠ الصادر عن مجلس الأمن بشأن إدارة المرافق في مدينة سراييفو.

٢٠٢ - ومع ترحيب الوزراء بترتيبات وقف اطلاق النار في سراييفو والمناطق المحيطة باعتبارها خطوة نحو الامتثال لقرارات مجلس الأمن، فقد أكدوا ضرورة أن يعمل مجلس الأمن على فرض وقف شامل للقتال المستمر في مختلف أرجاء البلاد.

٢٠٣ - كما أكد الوزراء أن ثمة ضرورة حقيقية تقتضي استعراض ولاية قوات الأمم المتحدة وتنقيحها بما يكفل الحيلولة دون وقوع أي عدوان جديد ويضمن وصول المعونات الإنسانية إلى السكان.

٢٠٤ - وأكد الوزراء أن النظر في تخفيف العقوبات المفروضة على صربيا والجبل الأسود بأية صورة من الصور يعد أمرا سابقا لأوانه نظرا لما يحدث الآن من تجاهل لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

٢٠٥ - وأكد الوزراء أن مطار توزلا ينبغي أن يصبح صالحا للتشغيل بالكامل. وشددوا على ضرورة إعادة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها باستخدام القوة والتطهير العرقي. وأعربوا عن أسفهم إزاء تدخل قوات أخرى وطالبوا بانسحابها على الفور.

٢٠٦ - لاحظ الوزراء، مع الارتياح، ما قام به مكتب التنسيق من تشكيل فريق عمل بشأن البوسنة والهرسك لتنسيق مواقف الأعضاء وطلبوا من المكتب أن يعهد الى فريق العمل بتنفيذ القرارات التي اتخذوها وفقا لأساليب العمل المتبعة في المجلس.

٢٠٧ - اعتمد الوزراء قرارا منفصلا بشأن البوسنة والهرسك وارد بالوثيقة (NAC/M.11/RES.1) المرفقة.

#### البحر الأبيض المتوسط

٢٠٨ - استعرض الوزراء التطورات التي شهدتها منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ قمة جاكارتا، والاجتماعات الوزارية التي عقدتها حركة البلدان غير المنحازة في فالييتا عام ١٩٨٤، وفي بريوني عام ١٩٨٧، وفي الجزائر العاصمة عام ١٩٨٩. وأكدوا تصميمهم على مواصلة مبادراتهم من أجل تنمية تعاون شامل وعادل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٠٩ - وأشار الوزراء الى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار ٨١/٤٨ الذي يؤكد مجددا أن الأمن في البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

٢١٠ - وأثنى الوزراء على ما تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط من تصميم على تكثيف عملية الحوار والمشاورات سعيا الى تسوية المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإزالة أسباب التوتر وما يترتب عليها من أخطار تهدد السلم والأمن.

٢١١ - وأكد الوزراء أن احترام حق تقرير المصير وإزالة الاحتلال الأجنبي والقواعد الأجنبية وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول هي شروط جوهرية لإقرار السلم والأمن في المنطقة.

٢١٢ - وأكد الوزراء مجددا تأييدهم للجهود المبذولة لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وتعاون. وأبدوا في هذا الشأن ترحيبهم بما تبذله جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من جهود متضافرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في هذه المنطقة. كذلك أعلنوا تأييدهم للمبادرات التي تمت تحت رعاية بلدان البحر الأبيض المتوسط ولما اتخذته هذه البلدان من تدابير لبناء الثقة وتعزيز الأمن وكذلك لنزع السلاح في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأكدوا أن القضاء على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتضييق الهوة بين المستويات المعيشية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من شأنهما أن يسهما في تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة.

٢١٣ - وأحاط الوزراء علما بما تبذله بلدان عدم الانحياز في البحر المتوسط من جهود لتدعيم تعاونها في مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وتهدد بالتالي العمل على تحسين الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها.

٢١٤ - وأحاط الوزراء علما بوثيقة هلسنكي المعتمدة في تموز/يوليه ١٩٩٢، والتي وافق بموجبها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي على توسيع نطاق الحوار ليشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة في المؤتمر. وأثنوا كذلك على القرار الصادر عن الاجتماع الخامس والعشرين للجنة "كبار الموظفين" لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، والذي يقضي بتنمية العلاقات مع البلدان غير المشاركة من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وذلك عن طريق دعوة الجزائر ومصر والمغرب وتونس بصفة منتظمة لحضور اجتماعات الوزراء وكذلك مؤتمرات الاستعراض والاجتماعات التي تعقدها المجموعة الثلاثية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وغير ذلك من الاجتماعات.

٢١٥ - وتأكيدا لأهمية اتخاذ نهج شامل للتعاون والأمن في البحر الأبيض المتوسط، أكد الوزراء مجددا تأييدهم التام لاقتراح عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط. كما أعربوا عن تأييدهم

للجهود الرامية الى تنشيط مجموعة ٥ + ٥ في غرب البحر الأبيض المتوسط التي تمثل مساهمة ملموسة وهامة للنهج الشامل للتعاون والأمن في المنطقة.

٢١٦ - وأحاط الوزراء بمبادرات بلدان البحر الأبيض المتوسط لوضع نهج شامل للتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وسوف تتوسع هذه المبادرات في المستقبل لتشمل بلدان الإقليم عندما تسمح بذلك ظروف السلم والعدالة والاستقرار.

٢١٧ - ورحب الوزراء بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، من أجل إنشاء تجمع لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وأحاطوا علما بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا في مصر للعمل على تعزيز التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كذلك أشادوا بالمبادرة التي أعلنها جلاله الملك الحسن الثاني ملك المغرب، في الاجتماع الوزاري لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في روما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ باستضافة الاجتماع الوزاري المعني بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط. ورحب الوزراء كذلك بمبادرة مالطة لإنشاء مجلس للبحر المتوسط وإنشاء فريق عامل معني بالبحر المتوسط في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

#### قبرص

٢١٨ - أكد الوزراء من جديد المواقف السابقة لحركة البلدان غير المنحازة والإعلانات الصادرة عنها بشأن مسألة قبرص. ودعوا الى انسحاب القوات الأجنبية والى خروج المستوطنين مؤكدين مرة أخرى تضامنهم وتأييدهم لقبرص حكومة وشعبا. وأكدوا أيضا من جديد تأييدهم لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز.

٢١٩ - وانطلاقا من رفض الوضع الراهن القائم الآن في قبرص والذي بني باستخدام القوة واستمر معتمدا على القوة العسكرية، أعرب الوزراء عن أسفهم وخيبة أملهم لعدم التوصل الى حل حتى الآن. ورحبوا في هذا الصدد باقتراح رئيس جمهورية قبرص بإنهاء عسكرة جمهورية قبرص، وعرضه أن تتحمل حكومة قبرص عند انسحاب القوات أية تكاليف إضافية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الى حين تسوية المسألة القبرصية.

٢٢٠ - وأكد الوزراء أيضا أهمية الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٥٤١ (١٩٨٣) الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ و ٥٥٠ (١٩٨٤) الصادر في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ كما أشاروا الى قرار مجلس الأمن ٨٨٩ (١٩٩٣) الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٠٢ (١٩٩٤) الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ اللذين أكد فيهما أنه إذا لم يحرز تقدم بشأن مشكلة قبرص فإن المجلس سينظر في مسائل أخرى تؤدي الى تنفيذ

قراراته المتعلقة بقبرص. وحثوا المجلس على التصرف على هذا الأساس. كما أشاروا الى فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص.

٢٢١ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لفشل المبادرة التي قدمت في الآونة الأخيرة لتنفيذ مجموعة من تدابير بناء الثقة، وذلك لأن الجانب التركي لم يبد الإرادة السياسية اللازمة على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي نشر مؤخرا. ولذا دعوا الى تكثيف الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية عادلة وقابلة للاستمرار لمشكلة قبرص تقوم على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص ومقررات حركة عدم الانحياز بما يتفق مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

#### الإعلام والاتصال

٢٢٢ - أعرب الوزراء عن تقديرهم لقيام المؤتمر الرابع لوزراء إعلام البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز (كومنيك الرابع)، الذي عقد في بيونغ يانغ في الفترة من ١٥ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، باستعراض ما تحقق من تقدم في تنفيذ إعلان ومقررات مؤتمر القمة العاشر لحركة البلدان غير المنحازة الذي عقد في جاكرتا في عام ١٩٩٢ والمؤتمر الثالث لوزراء إعلام البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذي عقد في كوبا في عام ١٩٩٠، وبوضع استراتيجيات لتنمية التعاون في كل الأنشطة المتصلة بالإعلام وإقامة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. وأكدوا من جديد ضرورة أن يركز هذا النظام الى مبادئ الاستقلال والتقدم والديمقراطية والتعاون المتبادل. وقرروا، لهذا الغرض، تنسيق مواقف البلدان الأعضاء في حركة البلدان غير المنحازة مع البلدان أعضاء الأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمات دولية أخرى. وأحاطوا علما، في هذا الشأن، بالتوصيات الصادرة عن اجتماع الشبكة الافريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية (تليكوم) الذي عقد في القاهرة في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

٢٢٣ - وحث الوزراء على تعزيز دور مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز وهيئات الإذاعة في بلدان عدم الانحياز والتعجيل بعملية إنشاء مراكز إعلام دولية جديدة بناء على توصية اجتماع كومنيك الرابع المنعقد في بيونغ يانغ بغية إقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصالات وتعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال.

#### ثاني عشر - موعد ومكان انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر لحركة البلدان غير المنحازة

٢٢٤ - استلم الرئيس كتابا من رئيس مجموعة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فحواه أن نيكاراغوا قررت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها أنها غير قادرة على استضافة المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات لحركة البلدان غير المنحازة. عرضت كولومبيا استضافة مؤتمر القمة الحادي عشر في عام ١٩٩٥ ولقي الاقتراح الترحيب بحماس وبالإجماع.

ثالث عشر - ملاحظات ختامية لرئيس المؤتمر

٢٢٥ - قبل نهاية الجلسة الختامية في يوم الجمعة ٣ حزيران/يونيه من عام ١٩٩٤ أدلى معالي الوزير عمرو موسى رئيس المؤتمر بما يلي من ملحوظات ختامية:

(أ) أنه لدى انتهاء الحرب الباردة منذ بضعة سنوات مضت، طرح سؤال بالغ الأهمية ظل يتردد حتى الآن ألا وهو ما هو دور الحركة حاليا ومستقبلا في هذا العالم المتغير؟ فقد نشأت حركة عدم الانحياز في زمن كانت الحقائق الدولية تتسم فيه بوجود كتلتين عظيمتين ومن ثم سياسات معينة تسيير عليها كل منهما. إذن فقد كان دور الحركة متمركزا آنذاك على القضاء على الاستعمار ومقاومة الفصل العنصري وبوجه عام كانت الحركة صوتا مدويا للبلدان النامية في مواجهتها لقوى الاستعمار. ولم يقتصر الأمر على النجاح الهائل الذي حققته الحركة في مساعدتها للبلدان النامية على نيل استقلالها وإنما قدمت لتلك البلدان أيضا يد العون في صمودها أمام هيمنة الدول العظمى على سياساتها واقتصادياتها:

(ب) والسؤال المطروح الآن الذي يدور حول وضع الحركة في الوقت الراهن قد تمت الإجابة عليه في هذا المؤتمر. ومع أن الانسجام الكامل بين بلدانها لم يتحقق بعد تماما إلا أن هناك اتفاقا في الرأي بشأن وجوب الاستمرار في مساندة الحركة لصالح العالم الثالث. هناك أيضا سؤال آخر ظهرت بوادره يتعلق بالخطوات التي ينبغي اتخاذها لدعم دور الحركة وتعزيز فعاليتها. فهناك مشاكل لا نهاية لها تواجه بلدان العالم الثالث يتصل بعضها بنزع السلاح والبعض الآخر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، فضلا عن المنازعات الإقليمية وعلى الحركة أن تظهر ما لديها من دور قوي وفعال في حل هذه المشاكل:

(ج) قد جرت المناقشات، لدى انعقاد جلسات شحذ القرائح، على خط يتجه من العام الى الخاص. وتم بحث بعض المشاكل من تلك التي تتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بحثا مستفيضا. وحول نزع السلاح أشير الى أن مؤتمر المراجعة المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سوف ينعقد قريبا. وعلى الصعيد الاقتصادي تحدث عدد من المندوبين عن شروط التبادل التجاري في ظل النمو المطرد للبلدان النامية في هذا المجال:

(د) لقد أقيم الدليل بمنتهى الوضوح مما استخلص من المناقشات التي جرت وما انبثق عنها من توصيات، على أن الحركة لم تبلغ بعد نهاية مطافها التاريخي بل على العكس انطلقت في بداية جديدة، بداية دور مستحدث وعهد جديد:

(هـ) استقبلت جنوب افريقيا بترحاب شديد كعضو جديد، كما شارك في هذا المؤتمر العديد من المراقبين والضيوف من مختلف الدول والمنظمات. وقد مدت الحركة يدها بالفعل للجميع واستمعت لكل من داعبته الآمال وارقته ما لديه من مطالب. وباختصار جرى الحوار المثمر والعمل الإيجابي حتى أن بعض التوصيات التي صدرت سرعان ما وضعت موضع التنفيذ:

٢٢٦ - واختتم سيادته حديثه بشكر المندوبين لمشاركتهم في هذا المؤتمر كما أعرب عن شكره لممثل كولومبيا على دعوة بلاده لاستضافة مؤتمر القمة المقبل لعدم الانحياز في غضون عام ١٩٩٥.

رابع عشر - خاتمة

٢٢٧ - اتفق الوزراء على أن المناقشات قد أفضت الى نتائج إيجابية، فضلا عن أنها قد أتاحت لهم تبادل الخبرات بشأن قضايا ذات الاهتمام المشترك. وانعقد عزمهم على إضفاء دينامية جديدة على الحركة تستهدف توجيه بلدانهم خلال القرن الحادي والعشرين باعتبارها قوة فاعلة وبناءة على المسرح العالمي. وقرروا مواصلة العمل على حفز اتباع نهج جديدة لإزاء المشاكل القديمة، واستحداث استجابات إبداعية جماعية للتحديات الجديدة استمرارا لجهودها الرامية الى الإسهام في تحديد معالم نظام عالمي جديد يرتكز على دعامتين هما السلم والتنمية.

ثانيا

### إعلان القاهرة

#### "مواجهة التحدي"

إن وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المجتمعين في مؤتمرهم الحادي عشر بالقاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، إذ استعرضوا الوضع الدولي الراهن بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد اتفقوا على أن الاستجابة لما طرأ من تغيرات في العلاقات الدولية، تمثل أهم ما تواجهه الحركة من تحديات في السنوات المقبلة.

لقد صمدت المبادئ الأساسية للحركة لاختبار الزمن. ولا يزال التزامها بمثلها راسخا. والحركة قد عقدت العزم على الانطلاق من منجزاتها سعيا إلى تحقيق المشاركة الكاملة من الجميع في رسم مصير البشرية المشترك.

إن الوزراء على يقين من أنه يتوجب على المجتمع الدولي، وهو على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن يحقق التوازن الملائم بين ضرورة الاستمرار وحتمية التغيير، وعليه أن يعالج التناقض بين قوة الدفع المتنامية نحو التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي من ناحية، وما يترتب على النزاعات المحلية والاقليمية من آثار معوقة من ناحية أخرى. كما يتعين عليه تعزيز الأمن الوطني بمعناه الواسع الذي يشمل البعدين الاقتصادي والاجتماعي، والمصالح المشتركة وتقاسم المسؤولية.

ولقد عقد الوزراء العزم على أن ينسقوا، على نحو وثيق نهج بلدانهم إزاء القضايا العالمية الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، والاستعمار والاحتلال، ونزع السلاح والتنمية، والتجارة، والفقر، وحقوق الانسان والبيئة. كما قرروا العمل على أن تضع الاستجابة الدولية لهذه القضايا في حسابها مصالح أعضاء الحركة.

كما عقد الوزراء العزم على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، ومواصلة الحوار من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية على أساس تبادل المصالح والمنافع، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية والمشاركة.

وأكد الوزراء مجددا الأهمية التي يولونها للتعاون الدولي في ميدان التنمية الاجتماعية. وتحقيقا لهذا، اتفق الوزراء على التوصية باشتراك رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاجن في آذار/مارس ١٩٩٥.



كذلك أكد الوزراء من جديد الأهمية التي يولونها للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بكين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كما قرروا تنسيق جهودهم حتى تتوج هذه المؤتمرات بالنجاح.

وأعرب الوزراء عن عزمهم على الاستمرار في تعزيز قدرة الحركة على الاستجابة للواقع الجديد بغية إنجاز أهدافها مع الالتزام بمبادئ الحركة الأساسية التي أكد الواقع الدولي صحتها تأكيدا كاملا.

وأكد الوزراء مجددا أن الأمم المتحدة بوصفها تجسيدا للتعددية، أمامها فرصة فريدة للاضطلاع بدور حناز في تشكيل نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا ورخاء وأمنا.

كذلك كرروا التزامهم بعملية التحول الديمقراطي للأمم المتحدة وتعزيز دور ومشاركة البلدان غير المنحازة في هذه الهيئة العالمية.

وقرر الوزراء اضعاء دينامية جديدة على الحركة بغية تمكين أعضائها من دخول القرن الحادي والعشرين كقوة بناء ونابضة بالحياة في الساحة العالمية. كما قرروا مواصلة السعي الى حفز نهج جديدة لمعالجة المشاكل القديمة، وابتكار استجابات ابداعية جماعية للتحديات الجديدة، استمرارا لجهودهم المشتركة الرامية الى اقامة وتحديد معالم نظام عالمي جديد يستند الى دعامتين هما السلم والتنمية.

### ثالثا

#### القرارات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر

##### ١ - قرار بشأن البوسنة والهرسك

#### إن المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة البلدان غير المنحازة،

إذ يذكر بمقرراته السابقة، وبالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولاسيما القرارات ٢٤٢/٤٦ و ١٢١/٤٧ و ٨٨/٤٨ الصادرة عن الجمعية العامة،

وإذ يؤكد مجددا وجوب احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها،

وإذ يساوره القلق البالغ إزاء استمرار الوضع الخطير في جمهورية البوسنة والهرسك،

وإذ يأخذ في اعتباره شتى المساعي المبذولة لاجتاد تسوية عن طريق التفاوض لانتهاء القتال الدائر،

وإذ يدرك الحاجة الى انشاء آلية جديدة لتأمين أساس عادل ومتوازن للتفاوض بغية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة تتفق ومبادئ الميثاق والقانون والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الشأن،

يدعو الى أن يعقد على الفور، تحت اشراف الأمم المتحدة، مؤتمر دولي بشأن البوسنة والهرسك، يشكل تشكيلا مناسباً وتشارك فيه الأطراف المتنازعة في البوسنة والهرسك، والبلدان المشاركة في قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة، وممثلو حركة عدم الانحياز، وفريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والاتحاد الأوروبي، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة،

كما يدعو هذا المؤتمر الى اتخاذ تدابير مناسبة من أجل:

(أ) اعلان وقف فوري لاطلاق النار ووقف جميع الأنشطة العسكرية تحت اشراف قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة؛

(ب) اعتبار كافة أنحاء البوسنة والهرسك مناطق آمنة؛

(ج) ضمان وحدة أراضي البوسنة والهرسك وعدم جواز انتهاكها وكفالة استقلالها السياسي ومقومات بقائها بوجه عام؛

(د) تسوية عادلة لكافة الأطراف؛

(هـ) وضع برنامج عمل لتنفيذ هذه التسوية.

٢ - قرار بشأن رواندا

١ - إن المؤتمر يحث بشدة مجلس الأمن الدولي:

(أ) على أن يتخذ على وجه السرعة جميع الخطوات الضرورية لوقف المذابح الدائرة في رواندا على الفور؛

(ب) على توفير كافة الوسائل والموارد اللازمة لنشر قوات حفظ السلام في رواندا على نحو فعال وبصفة عاجلة؛

٢ - يحث المجتمع الدولي على التجاوب مع الجهود السلمية والانسانية المبذولة في رواندا وذلك بتوفير الموارد المادية والمالية وبتقديم كافة المساعدات العملية التي تكفل الاحتواء الفوري للتلوث وللأخطار المحدقة بالصحة العامة وبالبيئة من جراء المذابح البشرية التي تشهدها رواندا؛

٣ - يؤيد عقد مؤتمر مائدة مستديرة تشارك فيه كافة أطراف النزاع؛

٤ - يدعو الى وضع خطة عمل للتعمير واعادة التأهيل في رواندا؛

٥ - يناشد المجتمع الدولي عدم التواني عن مساندة الجهود التي يبذلها الوسيط الرئيس موبوتو سيسي سيكو من زائير والمنسق الرئيس مويني من تنزانيا من جهة أخرى مؤازرة المبادرة الطيبة التي طرحها الرئيس الكيني اراب موي بصفة عاجلة والمتمثلة في الدعوة الى عقد قمة مصغرة في نيروبي للدول المحيطة برواندا في أوائل الاسبوع المقبل لمعالجة هذه القضية.

### ٣ - قرار بشأن لبنان

يعرب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لدول حركة عدم الانحياز المنعقد في القاهرة عن قلقه البالغ إزاء العدوان الاسرائيلي المتكرر الذي شنته القوات الجوية الاسرائيلية على المدن والقرى اللبنانية والتي سقط ضحيتها أمس عشرات المدنيين،

إن هذه المذبحة الجديدة التي ارتكبتها اسرائيل وما سبقها من أعمال خطف وارهاب وقرصنة "اسرائيلية" في عمق لبنان تستهدف بما لا يدع مجالاً للشك نسف عملية السلام وتعطيل جهود السلام الدولية التي يضطلع بها الراعيان الأمريكي والروسي،

إن المؤتمر الوزاري إذ يدين بشدة هذه الأعمال العدوانية، يعبر عن تضامنه التام مع لبنان حكومة وشعباً ويؤكد مسانده الكاملة لحق لبنان المشروع في الدفاع عن النفس بكل الوسائل المتاحة ضد الاحتلال الاسرائيلي، هذا الحق الذي تضمنته مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة،

إن حركة عدم الانحياز المعنية بنجاح الجهود الدولية المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام تدعو مجلس الأمن وبخاصة راعيي مؤتمر السلام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية الى التحرك الفوري لوضع حد للعدوان وأعمال التصعيد وإنقاذ عملية السلام من الانهيار.

## رابعاً

### المرفقات

#### المرفق (١)

### خطاب

فخامة الرئيس محمد حسني مبارك  
رئيس جمهورية مصر العربية  
في افتتاح المؤتمر الوزاري  
لحركة البلدان غير المنحازة

السادة الوزراء ورؤساء الوفود  
السادة الضيوف  
الإخوة والأخوات

في هذه المدينة التي تعتنز بأنها شهدت إرساء اللبنة الأولى في صرح حركة عدم الانحياز وعاشت أمجادها، يستقبلكم الشعب المصري بكل الترحاب والتقدير، ويؤكد ثقته في قدرة هذه الحركة الرائدة على تجديد طاقتها وتعبئة قواها لمواجهة التحديات المتزايدة والظروف المتغيرة، لخدمة القضايا الإنسانية الرفيعة، وترسيخ القيم والمبادئ السامية التي قامت الحركة لكي تعليها في العالمين.

لقد كان ظهور الحركة في مطلع الستينات من هذا القرن استجابة حركية ملهمة للأوضاع التي كانت سائدة على الصعيد العالمي في تلك الحقبة، ودرء للأخطار التي كانت تواجه الإنسانية لأول مرة في تاريخها، وتلبية لآمال شعوب عديدة في كل أرجاء الأرض في إقامة مجتمع دولي يسوده السلام والأمان والعدل، متحرر من الخوف والقهر.

وهكذا استطاعت الحركة أن تجمع بين التعبير عن المثل والمبادئ التي آمنت بها شعوبنا المناضلة، وحرصت على التمسك بها في سياستها وحركتها، وبين تجسيد الآمال الكبرى والرؤى الشاملة التي ألهبت خيال الملايين في كل مكان لتحقيق غد أفضل للجنس البشري.

وقد تفاعل الوعي الهائل لجماهيرنا الغفيرة في شتى القارات وإدراكها لرسالتها ودورها في عالم كان يموج بالأخطار والتحديات، مع النظرة الثاقبة والرؤية الصحيحة للرعييل الأول من الزعماء المؤسسين، فقامت الحركة على أسس راسخة ثابتة، وتمكنت من تحقيق إنجازات ضخمة لا يحوها الزمن ولا تنال منها الأيام، وأسهمت دون أدنى شك في تشكيل الكيان العالمي الجديد، وبذلك فإنها تظل مؤهلة للاضطلاع بنصيب وافر في صياغة الرؤية الجماعية للمستقبل.

سوف يسجل العالم المعاصر للحركة، أنها قد نجحت - من خلال أكثر من ثلاثين سنة من العمل الإيجابي - في أن تجعل من الدول والشعوب النامية وحديثة العهد بالاستقلال، كيانا متميزا يحسب حسابه في السياسة الدولية، لا لقوته العددية، أو المادية فقط، بل لوقوفه دائما إلى جانب الحق والعدل والمساواة.

وسوف يسجل العالم المعاصر للحركة أنه ناضلت - مع غيرها من الدول التي شاركتها الإيمان بالسلام والمبادئ - للدفاع عن حق الشعوب في تصفية الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وإزالة كافة أشكال التفرقة العنصرية والاضطهاد في كل مكان، ضمانا لقيام مجتمع دولي على أسس سليمة، قادر على الصمود أمام الأخطار والتحديات.

وهكذا فتحت الحركة آفاقا جديدة أمام الدول والشعوب لكي تتعاون وتتآخى، ولكي تتعلم كيف تتعايش معا بعيدا عن مفاهيم السيطرة والاستغلال، في ظل إحساس مشترك بوحدة المصلحة والمصير، بحيث يعبئ كل شعب موارده وطاقاته من أجل التنمية والتطوير والتقدم، وبذلك ينتصر السلام والبناء على الحرب والدمار، ويتغلب المنطق على الصراع والخلاف، ويسود الحق فوق القوة، ترتفع قيمة العدل فوق أسلوب الأمر الواقع، وتستخدم الموارد لإقامة المزارع والمصانع، بدلا من تكديس الأسلحة وأدوات التدمير والخراب.

كانت تلك إنجازات تاريخية كبرى لا يمكن تحقيقها بالأمر الهين اليسير، ولا كان الطريق إليها مفروشا بالورود والنوايا الطيبة، وإنما تم التوصل إليها بالعمل الشاق والتضحيات المريرة، وبالإصرار على بلوغ الهدف، والقدرة على الاحتفاظ بوضوح الرؤية وسط الأنواء والأعاصير.

لكن الأمانة والمسؤولية التاريخية، تفرض علينا جميعا أن ندرك أن هذا الميراث العظيم لم يعد وحده كافيا لمواجهة متطلبات العصر الذي نعيش في ظلّه اليوم.

لقد تغير العالم من حولنا في عقائده ونظرياته، ونظمه وعلاقاته، مثلما تغيرت مجتمعاتنا نفسها من الداخل.

ففي الماضي كانت قضايانا تدور حول تحرير الأوطان، أما اليوم فهي تركز على تحرير الإنسان في كل المجالات والميادين.

كان الأمل فيما مضى هو الاستقلال، أما اليوم فإن الهدف هو الأمان والإزدهار.

كنا فيما مضى أقل عددا وقوة، واليوم أصبحنا أكثر عددا وإن كنا مثقلين بالمشاكل والأزمات، وليس أمامنا بديل سوى أن نستثمر عوامل القوة التي هي في حوزتنا لمواجهة الواقع الجديد بكيان قادر فعال، كفيل بتحقيق الأهداف الجديدة في هذا العالم المتغير.

إن القاسم المشترك فيما بيننا لم يختف ولم يتلاشى، وإنما اعتراه التغيير في الشكل وفي المضمون، بحيث أصبحنا بحاجة ملحة إلى مراجعة شاملة ومستمرة لمسيرة الحركة، لا في مبادئها أو مفاهيمها ومنطلقاتها، بل في مناهج عملنا ومنطق تفكيرنا، وأساليب تعاملنا مع عالم جديد مختلف.

ذلك الذي ندعو إليه ليس خيارا نقبله أو نرفضه، بل أصبح واقعا محتوما، حتى نحافظ للحركة على مصداقيتها، ونؤكد شرعية وجودها، ونكفل لها الفعالية والتأثير في العالم من حولنا.

وأصارحكم فأقرر أننا ما لم نقبل بهذا الأمر الضروري، وما لم نتحرك من الآن بعقل مستنير مفتوح وقدرة عالية على الملاءمة والتكيف، فإننا نعطي المبرر والذريعة للقول بأن الحركة قد أضحت مظهرا بغير جوهر، وشكلا بلا مضمون.

إن الجمود هو طريق الذبول والفناء، لكن التجديد والتطور هما سنة الحياة، والسبيل الأكيد نحو البقاء والارتقاء.

وأول ما يصادفنا في هذا الصدد هو أنه يجب ألا تبقى مُثُلنا العليا حبيسة الشعارات أو العبارات الرنانة الجوفاء، القاصرة عن أن تعكس الواقع والحقيقة.

وربما كان إيقاع التغييرات الدولية المتلاحقة، أسرع من إيقاع حركة عدم الانحياز ذاتها، ومن الجائز أن بعض الفروض التي قامت عليها الحركة قد أصبحت جزء من تاريخ مضى.

ولكن كل هذا لا يعني أن الحركة قد فقدت دورها أو أنها يمكن أن تضل طريقها وتبدد رؤيتها، وإنما معناه هو أن تتعامل مع الحقائق الجديدة بإيجابية وموضوعية، وبمنهج يقوم على الواقعية والولاء للحقيقة.

لقد كانت المعادلة التاريخية التي عشنا في ظلها طوال العقود الماضية، تتمثل في قطبين هما الشرق والغرب، أما المعادلة التاريخية الجديدة، فتتمثل في قطبين جديدين، هما الشمال والجنوب، ولكن في ظل مناخ يجب أن يسوده التعاون لا التباعد، والتكافل لا التصارع.

والمهم هو أن جوهر عدم الانحياز يظل قائما وجديرا بأن ينتج كل آثاره، وقد تراضينا بعد التجارب المتعاقبة التي خضناها على أن هذا الجوهر هو حق الاختيار الحر أمام كل دولة وكل شعب في انتهاج أسلوب الحياة الذي يرتضيه، ونمط التنمية الذي يراه ملائما لظروفه.

وإذا انتقلنا إلى المجال الخارجي، فسوف نجد أن جوهر منهج عدم الانحياز هو اتباع كل دولة للسياسة الخارجية التي تتفق مع استقلالها وحرية إرادتها وحققها في الانفراد بالقرار، في إطار حياة دولية قائمة على مبادئ العدل والشرعية، وحكم القانون، والالتزام بالمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

إن جوهر عدم الانحياز هو بطبيعته فكر متفتح، يأخذ ويعطي، يتفاعل ويتواصل، يثري الفكر العالمي، ويستهدف تقدم الدول والشعوب في كل مرحلة تاريخية بما يتناسب مع أوضاعها ومعطياتها. الأخوة والأخوات

قد تتفقون معي في أن استجابة حركة عدم الانحياز لتحدي المتغيرات الدولية الجديدة تتطلب منها أمرين لا غنى عنهما:

#### الأمر الأول:

أن تقف الحركة كممثل لمصالح العالم النامي كله، فتضع الخطوط العريضة لمسيرته بالتنسيق مع ما تعارفنا على تسميته بمجموعة الدول الـ ٧٧.

ويجب أن نتذكر دائما أن حركة عدم الانحياز لم تستهدف يوما ما مصالح شعوبها وحدها، بل أنها سعت جاهدة لتحقيق مصالح الشعوب جميعا، برغم تعدد توجهاتها، وتفاوت مراحل نموها وتنوع تجاربها، لأنها استوعبت - منذ البداية - فكرة المصير الإنساني الواحد، والتزمت بالعمل في سبيل الأهداف الواحدة بالوسائل المختلفة وعن طريق كيانات كثيرة، وظاهرة التنوع والتعدد تمثل للحركة مصدر ثراء وقوة، لا مصدر ضعف ووهن، وهو ثراء ينبغي العمل على أن ينمو ويزدهر في إطار التفاعل الحر الخلاق.

#### أما الأمر الثاني الذي يجب أن نحرص على توفيره للحركة، فهو:

تعميق قدرتها على الدخول في حوار حقيقي مع جميع الأطراف الدولية، وعلى مخاطبة العالم باللغة التي يفهمها.

الحوار الذي نقصده يجب أن يكون شاملا لكافة أوجه العلاقات الدولية، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية.

ولا يجدي أن يكون الحوار مقتصرًا على دول بعينها - دون غيرها - مهما كبر عددها أو حجمها، فدول العالم كله يجب أن تكون أطرافًا في هذا الحوار، فاعلة فيه ومؤثرة في مساره، لأننا جميعًا نسعى للوصول إلى بر الأمان معًا، لا نترك وراءنا أحداً يمكن أن يسقط في هوة التخلف، أو يهبط تحت خط الفقر.

ولست بحاجة إلى القول إن نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، القائمة على التجمع، وحرية التجارة واقتصاديات السوق، يفرض على الجميع، أن يتعامل مع هذا الواقع الجديد بأساليب جديدة، وبفكر جديد.

أساس هذا الفكر هو الانفتاح لا الانغلاق، والاعتماد المتبادل، لا الوقاية الذاتية، التي لم تعد تجدي في عالم لا مكان فيه إلا للأصحاء اقتصادياً، والأقوياء سياسياً، والأمنين اجتماعياً، المستقرين إقليمياً وداخلياً.

هذا الواقع الجديد الذي أتحدث عنه، قد استحدث أنماطاً وقواعد للتعامل الاقتصادي بين جميع دول العالم، شماله وجنوبه، مثلما تم مؤخراً في إطار نظام تحدده الاتفاقية الجديدة "للجات"، والمنظمة الجديدة للتجارة العالمية.

وعلينا كدول نامية أن نتعامل مع هذا الواقع، على نحو يحقق التوازن في المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي اللازم للتنمية الاقتصادية.

السيدات والسادة

دعونا نتفق في اجتماعنا هذا، على منهج جديد وواضح لمسار الحركة، لترشيد عملنا وتوجهاتنا، ولتثبيت المكاسب التي حصلنا عليها عبر كفاحنا الطويل، وبذلك لا نهدر ماضينا، بل نعيش حاضرنا ونتطلع لمستقبلنا.

علينا أن نستقرأ التطورات الدولية استقراءً سليماً ودقيقاً، لتبين الثوابت فيها والمتغيرات.

هذا هو سبيل القدرة على التعامل مع تلك التطورات، بحيث نحقق لحركتنا التكيف والمواءمة، وهما العنصران اللذان لتوليد قوة الدفع من أجل التأثير في شكل المستقبل.

لسنا بحاجة إلى أن تتحول الحركة إلى تجمع يركن إلى السلبية، خشية من نشأة نظام دولي جديد، وإنما حاجتنا الحقيقية هي المشاركة بالفكر والعمل المشترك، كي نسهم في تشكيل ملامح هذا النظام، فنأخذ من القديم أفضل ما فيه، ونضيف إليه من وحي تجارب الحاضر، ونعززه بضمانات قوية من أجل المستقبل.



إنني أعتقد أن مثل هذه المبادرة من جانب الحركة للمشاركة في رسم خريطة النظام العالمي الجديد، هي الضمان الأكيد لإقامة هذا النظام على أسس من التكافؤ والعدل، واحترام حقوق الشعوب، ومراعاة سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بالمسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية.

وحركة عدم الانحياز مؤهلة - بأعضائها مجتمعين ومتضامنين - للاضطلاع بهذه المسؤولية التاريخية، والإسهام بإيجابية في إقامة شبكة جديدة من العلاقات الدولية، يتحقق فيها السلام العادل والشامل والدائم، يسود فيها الأمن والاستقرار، يزول منها العنف والإرهاب.

وبذلك يقوم نظام يتوقف فيه تكديس أسلحة الدمار الشامل، وتتأكد فيه حقوق الشعوب وفي مقدمتها حقها في الحياة الحرة الكريمة، وفي التنمية والازدهار.

نظام تنتهي فيه الحروب والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، أي بالمفاوضات، والحوار، والمصالحة.

نظام يوضع فيه حد للصراع العرقي أو الطائفي أو الديني، وينتشر فيه التعليم، وتحسن فيه الخدمات الصحية لكل الشعوب، فتتضاءل الأمية والفقر والمرض.

هذا هو الطريق ... حتى تنطلق البشرية كلها إلى آفاق جديدة من التقدم والحرية، بغير تفرقة أو تمييز، على أساس العنصر أو الدين، أو الطبقة واللون.

إذن فتحدد البناء الدولي الذي عشنا في ظله قرابة نصف قرن من الزمان، يأتي في طليعة المهام الكبرى التي يجب أن تبادر الحركة إلى الإسهام فيها بدور خلاق وبناء.

وهنا، نجد أننا مطالبون بطرح رؤية عملية محددة وواضحة لهيكل جديد للأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بدورها ومسؤوليتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أم بالنسبة لمهامها وأعبائها الاقتصادية والاجتماعية، بما يعكس حقائق القوة الجديدة، وبما يضمن قدرا واجبا من الديمقراطية في العلاقات الدولية، من خلال توسيع المشاركة في منظماتها وأجهزتها.

نحن مطالبون بالبحث والمراجعة، بل وابتكار أسلوب عادل وجديد يصل للأمم المتحدة إلى درجة العالمية الحققة، والفاعلية المنشودة.

علينا أن نطرح رؤية جديدة للأمن الدولي، تقوم على مبادئ التكافؤ والثقة المتبادلة والتعايش، ونبذ اللجوء إلى القوة في المعاملات بين الدول.

علينا أن نعي أننا نعيش عصرا يحتل فيه التنافس الاقتصادي مكان الصدارة في علاقاتنا الدولية، ومن ثم فإن الأمن بمفهومه التقليدي يصبح قاصرا، ما لم يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وهذا لن يتأتى إلا إذا احتلت التنمية البشرية الأولوية التي تستحقها في خططنا وبرامجنا الوطنية، وفي سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الوطني والدولي.

علينا أيضا أن نطرح رؤية علمية وموضوعية، لأسلوب تسوية المنازعات المسلحة، والمشكلات الإقليمية بالطرق السلمية.

ولا شك أن هذه القضية بالذات تحتل مرتبة عالية في أولويات الحركة، بل في أولويات الدول كلها.

فبقدر ما حققه العالم من خطوات فسيحة على طريق كسر القيود والحواجز، وتجاوز جمود العقائد والانغلاق، بقدر ما أصبح يعاني من صراعات عرقية ونزاعات حدودية وقبلية.

ومن الأمانة والشجاعة معا، أن نذكر أن المنازعات التي نشبت بين دول أعضاء في الحركة، كانت أكثر ضراوة وفداحة من غيرها، مما يمكن أن يلحق بالحركة ضرار بالغا.

صحيح أن هذه المنازعات ليست جديدة تماما على الحركة، ولكن الجديد هو ما نراه فيها من قتال حاد عنيف، ومن زعزعة مروعة لاستقرار المجتمعات، وترويع غير مسبوق لأمن السكان، وقتل وتدمير للحرث والنسل داخل البلد الواحد.

شاهدنا صورا من هذه الصراعات في بعض مناطق القارة الأوروبية، التي كنا نظن أنها حققت الأمن والاستقرار والتعايش بين شعوبها.

ولعل ما يحدث من مأس محزنة في البوسنة خير دليل على ما أصاب ركنا هاما في الحركة من تداع وانتكاس.

وليس اقل إيلاما للنفس ما نراه في دول غير منحازة أخرى في القارة الإفريقية، مثل الصومال، ورواندا وبوروندي، رغم الجهود المضنية التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية لحقن الدماء، والحفاظ على الأرواح والممتلكات.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن منظمة الوحدة الإفريقية قد وافقت في قمة القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، على إنشاء آلية لتسوية المنازعات ومنع حدوثها، وإدارة الأزمات حين تقع في جزء من أجزاء القارة، وتلك تجربة - وإن تكن لازالت في طور النشأة الأولى - لكنها جديرة بالدعم على مستوى حركة عدم الانحياز بأسرها، شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة للاستفادة منها ووضعها موضع التنفيذ.

وإذا كانت الصورة مؤلمة في أجزاء عديدة من القارة الإفريقية، فإن هناك بقعة من الأمل قد تفتحت أمام العالم أجمع، بانتصار إرادة شعب جنوب إفريقيا، وتقدمه في العاشر من هذا الشهر للانضمام إلى الأسرة الدولية، في دولة ديمقراطية غير عنصرية.

نجحت هذه التجربة الهامة التي قامت على الحوار والتفاوض بين كل الفئات، في أن تزيل آثار التفرقة والتمييز بين مختلف العناصر، وهي لذلك تستحق تهنئة مضاعفة:

تهنئة من حركتنا التي ساندتها ووقفت إلى جوارها.

وتهنئة من العالم كله لشعبها ورئيسها المناضل الرئيس نيلسون مانديلا.

لقد سادت الحكمة، وتغلب المنطق والعقل، وحقق الجميع انتصارا ديمقراطيا سلميا، أصبح نموذجا يحتذى به في العالم كله.

كذلك فإن طاقة أخرى من الأمل قد فتحت مع اتخاذ الدول الإفريقية خطوة هامة على طريق التكامل الاقتصادي، وذلك بالتصديق على اتفاقية الماء " الجماعة الاقتصادية الإفريقية".

ولاشك أن هذا الإنجاز سوف يحقق نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي، فأثاره ستكون بعيدة المدى على مظاهر النشاط الاقتصادي في إفريقيا، والدول النامية بشكل عام، كما أنه كفيل بأن ينعكس إيجابيا على إدارة الحوار بين الشمال والجنوب، بل وبين الجنوب والجنوب.

أما في القارة الآسيوية، التي تضم أشقاء وشركاء لنا في الحركة، فلم تسلم من بؤر التوتر والنزاعات في مناطق آن لها أن يسودها الهدوء، وتتغلب فيها لغة الحوار والمصالحة على أسلوب المواجهة أو الضغوط.

وإننا إذ نحیی الجهود المثمرة التي أدت إلى تسوية الأزمة الطاحنة في كمبودیا، لنتطلع بأمل وتفاؤل إلى أن يسود الاستقرار والسلام والمودة علاقات الشعبين في الكوريتين في شرقي آسيا، وفي بؤر التوتر الأخرى.

ومن نفس المنطلق، فقد آن الأوان أن تتوحد إرادة الشعب في أفغانستان، للتوقف عن مسلسل التدمير والقتل المتبادل، وأن يرتفع الجميع إلى مستوى المسؤولية، وإلى مستوى التأييد الكبير الذي ناله هذا البلد الشقيق في كفاحه من أجل التحرير، وأصبح المتوقع من أبنائه أن يتفرغوا لإعادة بناء الوطن، بعيدا عن العنف والخراب، وأن يحولوا بلادهم إلى واحة للاستقرار والأمن، لهم ولجيرانهم، ولأصدقائهم الذين ساندوهم ووقفوا إلى جوارهم في معركة التحرير، بدلا من أن يتحول البعض منهم إلى مقابلة المعروف بالإساءة والتهديد.

#### السيدات والسادة

لقد آن الأوان أن تتحول مناطق الصراع في كل القارات إلى مناطق أمن وتعاون.

\* وأن تتحول بؤر التوتر وعدم الاستقرار إلى ركائز سلام واطمئنان.

\* وأن تتحول الحدود إلى معابر للتجارة، لا لتدفق اللاجئين والفارين.

\* وأن تصبح البحار والمحيطات حول القارات جسور اتصال بين الدول، وتراثا مشتركا للإنسانية، تستغل ثرواتها الكامنة من أجل سد الحاجات المتعاظمة لسكان هذا الكوكب وللأجيال القادمة.

وتعلمون أننا في منطقة الشرق الأوسط، بعد ما يربو على أربعين سنة من الصراع الدامي، عشنا معا منذ أيام، لحظة من أروع لحظات التاريخ المعاصر، عند توقيع اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، كخطوة أولى على طريق التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية، يستعيد به الشعب الفلسطيني حقوقه، ويواصل مسيرته في البناء والتعمير، ويستأنف رسالته في مد الجسور وإقامة التعاون الخلاق لصالح الأجيال المتعاقبة من الأبناء والأحفاد.

#### الأخوة والأخوات

لم تزل أجزاء من الشرق الأوسط والعالم العربي تعاني من آثار حروب دارت رحاها، وسقطت ضحاياها وروعت شعوبها، وكان من المستطاع تجنبها، وتجنب ويلاتها ومضاعفاتها الأليمة.

ولا يجدي اليوم أن نوجه اللوم إلى هذا الطرف أو ذلك، بل الأجدى بنا أن نأخذ على أنفسنا عهدا، بنبذ استخدام القوة في علاقاتنا، أو التهديد باستخدامها في تعاملنا، وأن نسعى إلى توشي الرشد في إدارة

علاقاتنا الدولية فيما بيننا، باحترام سيادة كل منا واستقلاله ووحدة أراضيه، ودرء الأخطار التي تهدد أمن كل منا واستقراره الداخلي.

إن منطق النظام الدولي الجديد، الذي نسعى إلى الإسهام في تشكيله وبلورة ملامحه، هو منطق العقل والحكمة، والحوار والإقناع، لا منطق القوة والاحتكام إلى السلاح.

خليق بنا أن نتمسك بهذا المنطق بنفس القوة التي نستخدمها عندما ندعو غيرنا إلى الالتزام به والعمل بقواعده.

السيدات والسادة

لم تنحسر بعد تماما ظلمات ليل طويل حافل بالمعاناة والآلام، ولم نزل ننتظر فجر عالم جديد.

ولكن خيوط النور سوف تلوح قريبا أمام البشرية، وعلينا أن نمسك بها، وننسج منها رؤية إنسانية شاملة، تقوم على الدعوة إلى السلام والاستقرار، من أجل الرخاء والإزدهار، من أجل العدل، والحق والحرية، من أجل الإنسان، والإنسانية في كل مكان.

فلتدق الأجراس إيذانا بهذا الفجر الجديد، وليشع نور حضارة القرن الحادي والعشرين على حركة عدم الانحياز، وهي أكثر رشداً، وأقوى إرادة، وأعظم قدرة على تحقيق مستقبل أفضل لشعوبها وللبشرية كلها.

وفتكم الله وسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق (٢)

تقرير رئيس حركة البلدان غير المنحازة بشأن أنشطة  
الحركة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى  
أيار/مايو ١٩٩٤

١ - اتخذ فخامة الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية إندونيسيا، منذ أن تولى رئاسة حركة البلدان غير المنحازة، مبادرات جمة باسم الحركة. وفي خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أحاط رئيس الحركة المجتمع الدولي بما خلصت إليه القمة العاشرة للحركة والمعقودة في جاكارتا بإندونيسيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ من نتائج، ولم يفته أثناء تواجده في نيويورك أن يلتقي أيضا بكل من الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء فرنسا وجمهورية كوريا، والبوسنة والهرسك ومنغوليا ولاتفيا، وجيبوتي وسلوفينيا، وكذلك نائب رئيس سورينام، ورئيس وزراء كل من اليابان ونيوزيلندا، ومستشار ألمانيا ونائب رئيس وزراء وزير خارجية دولة الكويت، حيث أحاطهم علما بمقررات تلك القمة.

٢ - وبصدد إعادة تشكيل الأمم المتحدة، عقد رئيس الحركة أيضا اجتماعا خاصا مع أعضاء مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن على المستوى الوزاري.

٣ - وتلبية لدعوة رئيس وزراء اليابان ورئيس مجموعة السبعة آنئذ، التقى رئيس الحركة يوم ٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، مع رئيس هذه المجموعة، حيث أطلعته على أمانى الحركة وآرائها وتوصياتها، كيما تأخذها مجموعة السبعة في الحسبان خلال قمتها المعقودة في طوكيو من ٧-٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٤ - وعلى هامش أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد وزير خارجية إندونيسيا - بالإنبابة عن رئيس الحركة - اجتماعا مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي (اللجنة الثلاثية - ترويكأ). لتبادل وجهات النظر بشأن ما خلصت إليه القمة العاشرة للبلدان غير المنحازة من نتائج، وفي ضوء الاتفاق على أهمية مواصلة مثل هذه اللقاءات، فقد انعقد رأي الجانبين على ضرورة المضي قدما على هذا السبيل مستقبلا، وهكذا عقد على هامش أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماع مماثل للنظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٥ - ولقد حرص رئيس الحركة سواء على نحو مباشر أو من خلال وزير خارجية إندونيسيا على إجراء مباحثات في مناسبات عديدة مع رؤساء دول أو حكومات ووزراء خارجية البلدان غير المنحازة، فضلا عن كبار الموظفين في منظمات دولية شتى، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مقررات القمة العاشرة. وقد تناولت هذه المحادثات مباشرة جدول أعمال الحركة الاقتصادي وأنشطة فريق العمل بشأن الصومال، والفريق العامل

الرفيع المستوى المعني بإعادة تشكيل الأمم المتحدة، علاوة على نتائج اجتماع رئيس الحركة ورئيس مجموعة السبعة المعقود في طوكيو.

٦ - ولقد حرصت إندونيسيا - بوصفها رئيسا للحركة - على مباشرة أنشطة الحركة في ضوء مقررات اجتماعات القمة السابقة التي قررت - فيما قررت - أن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك مفوض ومنوط به مهمة تنسيق أنشطة الحركة تنفيذا لمقررات وقرارات اجتماعات القمة والمؤتمرات الوزارية وسواها من اجتماعات حركة البلدان غير المنحازة. وبناء على ذلك، فقد عقد مكتب التنسيق برئاسة سعادة السفير بجروهو ويسنومورتي ممثل إندونيسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، عدة اجتماعات ليس لتنفيذ مقررات القمة العاشرة فحسب، وإنما أيضا لتنسيق مواقف للبلدان الأعضاء من القضايا الكبرى التي تمثل أهمية رئيسية للبلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية.

٧ - وإبان الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حتى أيار/مايو ١٩٩٤، عقد مكتب التنسيق اجتماعين على المستوى الوزاري هما اجتماع وزراء الخارجية ورؤساء وفود البلدان غير المنحازة المشاركين في كل من الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال هذه الفترة قيد الاستعراض، عقد مكتب التنسيق ٢٦ اجتماعا على مستوى السفراء الممثلين الدائمين، لمناقشة القضايا التي تعني البلدان الأعضاء في الحركة.

٨ - كذلك فقد دعيت الحركة - في مناسبات عديدة - للمشاركة في عدة مؤتمرات دولية ومراقبة عمليات الانتخابات العامة في بعض البلدان.

٩ - وبمبادرة من رئيس الحركة، عقد اجتماع تشاوري لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة في جاكارتا يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، لمناقشة القضايا الملحة التي تشغل بال الحركة. وحضر هذا الاجتماع ممثلو ٢١ بلدا من بلدان الحركة وجهت اليهم الدعوة في إطار الولاية التي خولتها القمة العاشرة لرئيس الحركة بتمكينه من عقد مشاورات، وفقا لتقديره وحسب طبيعة المسألة ومدى إلحاحها، مع لجنة تضم رؤساء دول أو حكومات أو وزراء خارجية - حسب مقتضى كل حالة - البلدان التي ترأس الحركة حاضرا أو سابقا أو مستقبلا، وأي بلد عضو آخر يرى اشتراكه. وشارك في هذا الاجتماع ممثلو الجزائر وشيلي وكولومبيا وكوبا وقبرص ومصر وغانا والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وماليزيا ونيكاراغوا ونيجيريا وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية وسري لانكا وتونس وفنزويلا وزامبيا. وفيما يلي نتائج هذا الاجتماع على نحو ما ورد في وثيقة الملاحظات على الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة:

(أ) تمثل الهدف المتوخى من عقد مثل هذه الاجتماعات التشاورية، ضمن جملة أمور في تبادل وجهات النظر بشأن تعزيز التعاون بين حركة البلدان غير المنحازة ومجموعة ال ٧٧، في أعقاب القرار ١٦٥/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت بشأن تجديد الحوار ولا سيما بين البلدان

المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر للبلدان غير المنحازة بالقاهرة. كذلك فقد تدارس الاجتماع عدة قضايا عاجلة مثل البوسنة والهرسك، والصومال، والشرق الأوسط.

(ب) وفي إطار متابعة القرار ١٦٥/٤٨، استتشر الاجتماع ضرورة أن يشكل الشمال والجنوب فريقا محايدا لإعداد دراسة ملائمة عن القضايا التي يتفق الطرفان على التفاوض بشأنها. وفي هذه الغضون، يمكن لمكتب التنسيق أن يعين فريقا عاملا محدودا للتفكير في كيفية إعداد بلدان الحركة للمفاوضات مع الشمال، وكيفية التنسيق مع مجموعة ال ٧٧، تمهيدا لتدارس "برنامج للتنمية". وأوصى الاجتماع بأن تشرع لجنة التنسيق المشتركة في عملها في أسرع وقت ممكن هذا العام. وشدد على أن حركة عدم الانحياز حركة سياسية وأنها حين تتعامل مع المسائل السياسية والاقتصادية، فإنها تفعل ذلك انطلاقا من مبادئها ومثلها، ومن ثم فإنها تطرح نهجا مفاهيمية، يمكن لمجموعة ال ٧٧ - باعتبارها أداة تفاوض البلدان النامية - أن تستعين بها في التفاوض مع الشمال.

(ج) وبصدد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان الحركة المعقود بالقاهرة، اتفق الاجتماع على أنه بخلاف تقرير رئيس الحركة بشأن أنشطتها منذ عقد القمة العاشرة، فإن اجتماع القاهرة منوط به النظر في التقرير بشأن تشغيل لجنة التنسيق المشتركة، وصلاحياتها، علاوة على نتائج استعراض برنامج وخطة العمل للتعاون الاقتصادي. وأخذ الاجتماع علما بإعادة نيكاراغوا تأكيد ترشيحها رسميا لاستضافة مؤتمر القمة الحادي عشر، وتأييد الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لهذا الترشيح. بيد أن نيكاراغوا قد أبلغت الاجتماع بأنها سوف تجري مشاورات مكثفة بشأن التبعات الموضوعية والإجرائية المترتبة على هذه المهمة قبل أن تتخذ قرارها النهائي في هذا الشأن.

(د) وافق الاجتماع على إبلاغ نتائج الاجتماع التشاوري لجميع أعضاء الحركة والمؤتمر الوزاري الحادي عشر المعقود في القاهرة من ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٠ - وبصدد الرئاسة القادمة للحركة، قام الرئيس بإيفاد مبعوثه الخاص الوزير نانا سوترسنا، المساعد التنفيذي الأول لرئيس الحركة، إلى نيكاراغوا لمقابلة الرئيس فيولتا شامارو والسيد ارنستو ليل سانثيس وزير الخارجية. وفي طريق عودته، أجرى معالي سوترسنا مزيدا من المشاورات في نيويورك مع ممثلي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١ - وبناء على دعوة رئيس مجموعة ال ٧٧، أوفد رئيس الحركة معالي سوترسنا - ممثلا خاصا عن فخامته - للمشاركة في أعمال الاجتماع الثامن للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعقود في بنما في ٣٠ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وخلال هذا اللقاء أكد الممثل الخاص لرئيس الحركة ضرورة تعزيز التعاون وتجنب ازدواج الجهود، وتطوير الاستراتيجيات، وتوطيد الترابط بين الحركة ومجموعة ال ٧٧، من خلال تشغيل لجنة التنسيق المشتركة.



١٢ - ولقد تجلت أهمية دور الحركة ومواءمتها في مضممار العلاقات الدولية من خلال تنامي عدد البلدان المهتمة بالمشاركة في أنشطتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، رحبت الحركة بانضمام هندوراس وتايلند كأعضاء كاملي العضوية، وقيرغيزستان وأذربيجان بصفة المراقب، والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وإيطاليا بصفة ضيوف في حركة عدم الانحياز.

١٣ - ولما كانت فترة رئاسة الحركة المحددة بثلاث سنوات لا تتيح لإندونيسيا العمل على تنفيذ كافة مقررات وقرارات القمة العاشرة فضلا عن الوفاء بجميع جوانب ولايتها، فإن الاهتمام ينصب، في المقام الأول، على القضايا الملحة التي تشغل بال الحركة مثل تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، وتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وإعادة تشكيل الأمم المتحدة، وحل الأزمة في الصومال وفي البوسنة والهرسك، والأمن الغذائي، والسكان، والدين الخارجي.

#### متابعة مؤتمر القمة العاشر لحركة البلدان غير المنحازة

١٤ - من بين القضايا التسع والأربعين (٢١ قضية في الميدان السياسي، و ٢٨ في الميدان الاقتصادي) التي حددتها مقررات القمة العاشرة باعتبار احتياجها لإجراءات متابعة، تم تنفيذ بعضها من خلال اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود، ومن خلال اجتماعات عقدها مكتب التنسيق في نيويورك. ومن بين المسائل التي شملها النظر ما يلي:

#### فلسطين

١٥ - تلقى رئيس الحركة رسائل من الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، لإحاطة الحركة علما بمراحل وأوضاع المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وبشأن آخر تطورات الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وردا على هذه الرسائل، اتخذ رئيس الحركة ما لزم من خطوات وما ارتآه ملائما من مبادرات.

١٦ - وفي هذه الغضون، عقدت لجنة حركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين، والتي أنشئت في نيوقوسيا عام ١٩٨٢ وتضم ثمانية بلدان أعضاء (الجزائر، بنغلاديش، كوبا، الهند، فلسطين، السنغال، زامبيا، زمبابوي) ويرأسها الرئيس الحالي للحركة - عقدت العديد من الاجتماعات على مستويات شتى. وهذه اللجنة مفوضة - ضمن جملة أمور - في رصد تطورات المسألة الفلسطينية عن كثب، ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني العادل، والمساعدة في التوصل إلى حل عادل وشامل للمشكلة، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلا عن التعاون مع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

١٧ - وفي إطار متابعة المسألة الفلسطينية عن كثب، عقدت اللجنة المعنية بفلسطين دورات أيضا ونسقت مساعيها مع مجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الأمن لمناقشة مشاريع القرارات على وجه الخصوص.

١٨ - واجتمعت لجنة حركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في جاكارتا ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، على هامش مؤتمر القمة، ورأس اللجنة الرئيس سوهارتو واشترك فيها رئيسا فلسطين وزمبابوي ونائبا رئيس كوبا وزامبيا ورئيسا وزراء بنغلاديش والهند ووزراء خارجية الجزائر والسنغال ويوغوسلافيا. ودعت اللجنة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

١٩ - وعقدت اللجنة المعنية بفلسطين اجتماعاتها على مستوى السفراء/الممثلين الدائمين في نيويورك للنظر، ضمن جملة أمور، في مستوى مشاريع القرارات الواجب عرضها على الجمعية العامة وكذلك تقييم التطورات بصدد هذه المسألة وفي الأراضي العربية المحتلة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عقدت اللجنة اجتماعا لبحث إبعاد إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢٠ - وتلبية لدعوة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أوفد رئيس الحركة نائب ممثل إندونيسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك كممثل خاص له لحضور الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني التي عقدت في مقر منظمة اليونسكو في باريس خلال الفترة من ٢٦ - ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٢١ - كما عقدت اللجنة المعنية بفلسطين اجتماعات على المستوى الوزاري. وبناء على طلب رئيس فلسطين اجتمعت في بالي في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ برئاسة وزير خارجية إندونيسيا لبحث التطورات في الأراضي المحتلة، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وإبعاد إسرائيل للفلسطينيين. وأصدرت بيانا يدعو إلى امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، وأبرزت أن تدابير إسرائيل لتغيير المركز القانوني للقدس وتكوينها الديمغرافي وكذلك إنشاء المستوطنات غير المشروعة في القدس وفي الأراضي العربية المحتلة لاغية وباطلة. كما أعربت عن تقديرها لرئيس اللجنة لإيفاد ممثل خاص إلى الدول العربية المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وطلبت أيضا من رئيس اللجنة أن يوفد ممثلا خاصا إلى البلدين الراعيين لمبادرة السلام.

٢٢ - كما وجهت دعوة إلى رئيس اللجنة، وحضر السفير المتجول في افريقيا سيديمان سوريو هاديبرودجو حلقة الأمم المتحدة الدراسية الأفريقية وندوة المنظمات غير الحكومية لمساعدة الشعب الفلسطيني في داكار، السنغال خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٢٣ - وبناء على تعليمات رئيس الحركة، اجتمعت اللجنة المعنية بفلسطين مرة أخرى على المستوى الوزاري في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ برئاسة وزير خارجية إندونيسيا للنظر في توقيع "إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن. وأصدر الاجتماع بياناً رحب فيه بهذا التطور، وأعرب عن الأمل في أن ينفذ هذا الإعلان تنفيذاً كاملاً. كما أيد جهود منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة سلطة وطنية على الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس. بدءاً من انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وقضاء أريحا بما يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وأبرزت الحاجة إلى التكبير بالتفاوض بشأن المسائل المتبقية كالقدس، واللجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وركزت على الحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية تشمل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ودعت إلى قيام الأمم المتحدة بدور فعال ورئيسي في عملية السلام وكذلك في توفير المساعدة للشعب الفلسطيني. وسعياً إلى اطلاع رئيس الحركة على إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، التقى اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل مع الرئيس سوهارتو أثناء توقيفه في جاكرتا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي هذه المناسبة أعرب رئيس الحركة عن الأمل في أن تنفذ إسرائيل الاتفاق تنفيذاً كاملاً.

٢٤ - وبمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وجه الرئيس سوهارتو، بوصفه رئيساً للحركة، كلمة ألقاها بالإجابة عنه ممثل إندونيسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٢٥ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أصدر رئيس الحركة بياناً صحفياً أعرب فيه عن اهتمامه بتنفيذ منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل لإعلان المبادئ، وحث إسرائيل على تنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان بما في ذلك الأحكام الخاصة بسحب قواتها من قطاع غزة وقضاء أريحا كخطوة لتيسير الطريق أمام التوصل إلى اتفاق بالنسبة لمسارات التفاوض الأخرى في إطار قضية الشرق الأوسط.

٢٦ - وفي أعقاب حادث الحرم الإبراهيمي بالخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، عقدت اللجنة اجتماعاً في أول آذار/مارس ١٩٩٤ لبحث هذا الموقف. وأصدر الاجتماع بياناً أدان فيه بشدة الهجوم الوحشي والدموي على المصلين في المسجد مما تسبب في وفاة أكثر من ٦٠ مدنياً فلسطينياً وإصابة آخرين، مما فرض ضغطاً جديداً على المجتمع الدولي، وعلى مجلس الأمن أساساً، لتسوية قضية فلسطين. وفي هذا الخصوص، تلقى الرئيس أيضاً رسالة من اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل أطلعته فيها على ما اتخذته حكومة إسرائيل من تدابير بشأن حادث الخليل.

### البوسنة والهرسك

٢٧ - في مؤتمر القمة العاشر، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ ازاء الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك، وأدانوا بوجه خاص الفظائع الجاعية التي اقترفت في حق شعبها. وطلبوا أيضا من رئيس الحركة أن يتابع الحالة عن كثب، وأن يتخذ التدابير المناسبة لدعم مبادرات الأمم المتحدة للسلم.

٢٨ - وتنفيذا لهذا القرار، طرحت مبادرات شتى، كان من بينها ايفاد السيد أحمد طاهر السفير المتجول في أوروبا، بوصفه الممثل الخاص لرئيس الحركة، في زيارة لكل من جنيف ولندن وتركيا خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ لجمع معلومات من مصدرها المباشر بشأن الوضع في البوسنة والهرسك. وفي جنيف، التقى مع ممثلي حكومتي كرواتيا وصربيا وكذلك مع الوسيطين الدوليين لورد ديفيد أوين وثورفالد ستولتنبرج. وفي بريطانيا أيضا، عقد لقاءات مع وكيل الوزارة المساعد المكلف بشؤون البوسنة والهرسك في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في بريطانيا. كما زار السفير طاهر كلا من موسكو وبون خلال الفترة من ٢ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. واعتبرت الأطراف المتنازعة وكذلك الوسيطان ما قامت به الحركة من مبادرات في هذا الصدد ايجابية وبناءة، وأعربوا عن التقدير البالغ لأسلوب "الدبلوماسية الهادئة" التي اتبعتها رئيس الحركة. كما نقل السفير طاهر رسالة الرئيس سوهارتو إلى الأطراف المتنازعة بوقف حمام الدم والمعاناة على الفور. كما أوفد رئيس الحركة السفير أحمد طاهر كيما يحضر - بصفة المراقب - اجتماع فريق الاتصال الوزاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن البوسنة والهرسك، الذي عقد في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في جنيف. وعلى نحو مماثل، أوفد رئيس الحركة السيد حسنان أحمد السفير المتجول لأمريكا للقيام بمهمة مماثلة في الولايات المتحدة.

٢٩ - وثمة مبادرات أخرى في هذا الخصوص هي اجتماع مكتب التنسيق في نيويورك في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ لمناقشة الوضع في البوسنة والهرسك بوجه خاص، والنظر في تقديم مشروع قرار للجمعية العامة لدعم مبادرة مجموعة البلدان غير المنحازة بعرض مشروع قرار على مجلس الأمن. وكان بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد اعترضوا من قبل على مثل هذه المبادرات.

٣٠ - وفي أعقاب الاجتماع بين الرئيس سوهارتو، بوصفه رئيسا للحركة، وعلي عزت بيجوفيتش رئيس البوسنة والهرسك في بداية شباط/فبراير ١٩٩٤، وإعمالا لقرار صادر عن الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة في جاكرتا، صدرت تعليمات إلى الممثل الدائم لآندونيسيا، بوصفه رئيسا لمكتب التنسيق، باجراء مشاورات مع مجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الأمن فيما يتصل برفع الحظر على الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك بناء على قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) واستطلاع امكانية عقد مؤتمر دولي بشأن البوسنة والهرسك. وخلال هذه المشاورات رحبت مجموعة البلدان غير المنحازة بمبادرات رئيس الحركة.

٣١ - وعلاوة على ذلك، وكمتابعة للاجتماع التشاوري لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة، وافقت لجنة التنسيق على تشكيل فريق عمل بشأن البوسنة والهرسك يكلف باستطلاع امكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن البوسنة والهرسك. وفيما يتصل بفريق العمل، فإنه يتعين على مكتب التنسيق أن يحدد صلاحياته وتكوينه. كما اقترح مكتب التنسيق أن يقوم الرئيس سوهارتو، بوصفه رئيسا للحركة، باطلاع رئيس مجلس الأمن، بموجب رسالة، على آراء وتوصيات مجموعة البلدان غير المنحازة بالنسبة لآخر التطورات في البوسنة والهرسك. وتدعو الرسالة المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ مجلس الأمن إلى الاجتماع ومناقشة الوضع واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة، واقترحت أن يقوم مجلس الأمن باستعراض وتنقيح ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن ثم، اجتمع مجلس الأمن في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ حيث اعتمد القرار ٩٠٠ (١٩٩٤) بشأن البوسنة والهرسك متضمنا آراء مجموعة البلدان غير المنحازة بوجه خاص، ومبادئ السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي.

#### الصومال

٣٢ - في مؤتمر القمة العاشر في جاكارتا، أصدر رؤساء الدول أو الحكومات بياناً بشأن الصومال أعلن فيه، ضمن جملة أمور، انشاء لجنة مخصصة/فريق عمل تحت الاشراف المباشر لرئيس الحركة. وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية أنيط بفريق العمل مهمة تنسيق متابعة التدابير الخاصة بالمساعدة الانسانية الطارئة للصومال، والمعاونة، ضمن جملة أمور، في تحقيق مصالحه وطنية بين شتى الفصائل في البلاد. وبموجب تفويض من القمة، عقد الاجتماع الوزاري للحركة على هامش الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتحديد تشكيل فريق العمل. واتفق على أن يضم عشرة أعضاء (أربعة من افريقيا وثلاثة من آسيا واثنين من أمريكا اللاتينية وواحد من أوروبا). وان كانت عضويته مقصورة اليوم على ثمانية أعضاء (مصر واثيوبيا والهند ونيجيريا وباكستان والسنغال وفرنزويلا واليمن) مع وجود مقعدين شاغرين. وقد أعربت كينيا وزمبابوي عن اهتمامهما بشغل هذين المقعدين.

٣٣ - وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، بعث رئيس الحركة رسالة إلى رئيس السنغال، بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية، تتعلق بالتعاون بين الحركة ومنظمة الوحدة الافريقية للمعاونة في تسوية مشكلة الصومال. كما بعث الرئيس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتعلق بالتعاون بين فريق العمل المعني بالصومال وكل من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بشأن مشكلة الصومال. وكذلك التقى رئيس الحركة بالأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة لبحث سبل ووسائل تمكين الحركة من مساعدة المنظمة على أفضل نحو ممكن.

٣٤ - وعقد فريق العمل في الفترة قيد الاستعراض عدة اجتماعات لمناقشة الموقف في الصومال وبحث دور الحركة في مساعدة مبادرات الأمم المتحدة وكذلك التعاون مع المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وجامعة الدول العربية، واللجنة الدائمة للدول بشأن القرن الافريقي.

٣٥ - وعقدت أيضا اجتماعات فريق العمل المعني بالصومال للحصول على معلومات مباشرة من كبار موظفي الأمم المتحدة ومناقشتهم بما فيهم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ولعمليات حفظ السلام والشؤون الانسانية، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام في الصومال والأطراف الأخرى المعنيين مباشرة، بما فيهم الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة. كما قام الوزير نانا سوترسنا، بوصفه ممثل رئيس الحركة، باطلاع فريق العمل المعني بالصومال في نيويورك على ما لديه من معلومات، وكان قد حضر عدة اجتماعات دولية بشأن الصوال مثل اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالمساعدة الانسانية للصومال (في جنيف وفي أديس أبابا) والاجتماع التحضيري غير الرسمي لمؤتمر المصالحة الوطنية ووحدة الصومال، ومؤتمر المصالحة الوطنية. وقد عقد الوزير نانا سوترسنا خلال وجوده في نيويورك اجتماعات مع الأمين العام للأمم المتحدة وغيره من كبار موظفي الأمم المتحدة.

٣٦ - ووفقا لقرار مؤتمر القمة العاشر، قدمت الحركة، كبادرة خاصة للتضامن، مساعدة انسانية لشعب الصومال بلغت قيمتها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي خلال اجتماع التنسيق المعني بالمساعدة الانسانية للصومال المعقود في جنيف. والمقرر أن يتم صرف هذا المبلغ من صندوق "أفريكا" (صندوق المساعدة في مقاومة الغزو والاستعمار والغزو العنصري)، كتكملة للمساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء، كل على حدة.

٣٧ - وبعث الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ ببرقية إلى رئيس الحركة تضمنت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨١٤ بشأن ولاية عمليات الأمم المتحدة في الصومال واحلال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال محل فريق عمل الأمم المتحدة. وأعرب القرار أيضا عن تقدير الأمم المتحدة لعدة منظمات شملت حركة عدم الانحياز، لتأييدها لجهود الأمم المتحدة في الصومال.

٣٨ - وبناء على تعليمات رئيس الحركة، عقد فريق العمل المعني بالصومال اجتماعا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ووافق على اقتراح السنغال بأن تقوم الحركة باستكشاف امكانية عقد مؤتمر دولي بشأن الصومال، على نحو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٦ الصادر في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الذي تبنته منظمة الوحدة الافريقية.

٣٩ - وفي غضون ذلك، ومن أجل رصد التطورات في الصومال، قام الرئيس بايفاد السيد سيدامين سيريوهاد بمبرودجو، السفير المتجول لافريقيا، بوصفه مبعوثه الخاص، لمقابلة الرئيس الاثيوبي ملاس زيناوي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وخلال هذه المهمة اجتمع السفير سيدامين أيضا بوزير خارجية كينيا ورئيس المجلس السياسي لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

#### جنوب افريقيا

٤٠ - صدق مؤتمر القمة العاشر على قرار المؤتمر الوزاري العاشر المعقود في اكرافيا في عام ١٩٩١ بإنشاء لجنة مخصصة معنية بجنوب افريقيا. وقد تقرر شكل العضوية في هذه اللجنة من خلال اتصالات جرت

بين رئيس الحركة ورؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء، وهي تشمل لجنة منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بالجنوب الافريقي، ودول المواجهة، وحركات التحرير، ومجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الأمن، وأمانة منظمة الوحدة الافريقية.

٤١ - وبغية اطلاع رئيس الحركة على الوضع في جنوب افريقيا، قام السيد الان اوبري بوساك، من المؤتمر الوطني الافريقي والسيد كلارنس م. ماكويتو من المؤتمر الافريقي الجامع، بزيارة اندونيسيا حيث استقبلهما فخامة الرئيس سوهارتو ومعالي السيد علي العطاس وزير الخارجية.

٤٢ - وتلقى رئيس الحركة دعوة من رئيس المجلس الفرعي للشؤون الخارجية، بالمجلس التنفيذي الانتقالي لجمهورية جنوب افريقيا، لإيفاد مراقبين خلال الانتخابات العامة التي أجريت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ وفي غضون ذلك وجه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى حكومة اندونيسيا لإيفاد ممثلين للانضمام إلى مراقبي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أوفدت اندونيسيا ١١ موظفا لمراقبة الانتخابات العامة في جنوب افريقيا.

٤٣ - وبناء على طلب الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، عقد مكتب التنسيق اجتماعا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ ألقى خلاله السيد تابو مبيكي، نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا، بيانا عن الأحداث التاريخية في جنوب افريقيا وناقش التطورات المستقبلية في هذا البلد.

#### أنغولا

٤٤ - بناء على دعوة من رئيس وزراء أنغولا، بوصفه رئيسا للجنة الانتخابات العامة، كلف رئيس الحركة السفير سامي عبدالله، سفير اندونيسيا لدى زمبابوي، بمراقبة الانتخابات العامة التي أجريت في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد رافق السفير عبدالله البروفسور هاسو ه. باتل من زمبابوي. واستند وجود المراقبين الدوليين في انتخابات أنغولا إلى قرار مجلس الأمن ١٩٩٢/٧٤٧ بشأن تحقق الأمم المتحدة مما يجري في أنغولا. وقد أقر ممثلا الحركة بأن الانتخابات التي أجريت في أنغولا كانت حرة ونزيهة. وهو رأي شارك فيه المراقبون الدوليون الآخرون.

#### أريتريا

٤٥ - بناء على دعوة مندوب الحكومة المؤقتة في أريتريا، أوفد رئيس الحركة السفير المتجول سيدامين سيريوها ديبودو والسفير وادانج سوكندر سفير اندونيسيا في أديس أبابا، لمراقبة الاستفتاء في أريتريا الذي أجري في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وكان تقييمهما للاستفتاء أن هذه العملية كانت سلسلة ونزيهة وجيدة التنظيم.

٤٦ - وقبل الاستفتاء، قابل ممثلا الحركة فخامة الرئيس اساياس أفورقي رئيس الحكومة المؤقتة لريتريا/ الأمين العام لجهة التحرير الشعبية لريتريا. وبهذه المناسبة نقل السفير سيدامين رسالة رئيس الحركة التي تضمنت، من بين جملة أمور، الترحيب بعضوية أريتريا المستقلة في الحركة إذا رغب شعب أريتريا في ذلك.

#### القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية

٤٧ - قام رئيس الحركة، وهو يراقب بقلق تطورات هذه القضية منذ انعقاد مؤتمر القمة العاشر، بتكليف الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بأجراء مشاورات في مكتب التنسيق وكذلك مع مجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الأمن. وعقب تأجيل الجولة الثالثة من المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والمحادثات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا، وكذلك المفاوضات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قام الرئيس بتكليف كبير مساعديه التنفيذيين، الوزير نانا سوترساتا بجمع المعلومات والبيانات الواقعية اللازمة للنظر فيما يتخذ من خطوات في المستقبل للتخفيف من توتر الموقف. ولهذا الغرض أوفد الوزير نانا سوترساتا، بوصفه مبعوثه الخاص، إلى بيونغ يانغ لمقابلة الرئيس وكبار الموظفين الآخرين في الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وفي سيول، وطوكيو، وبكين، وفيينا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وكذلك إلى واشنطن في أيار/مايو ١٩٩٤. وقد جرت هذه المهمة بغية المساعدة على توفير جو بين الأطراف المعنية بصفة مباشرة يمكن أن يفضي إلى إيجاد حل سلمي للقضية النووية باللغة الحساسة، دون التدخل، بأي حال، في الجوانب الموضوعية. وكان من رأي الرئيس أن التوصل إلى تسوية ودية يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وكذلك في بلدان المنطقة مما يتيح للبلدان المعنية التفرغ لبذل جهودها الانمائية الخاصة بكل منها بغية تعزيز رفاه شعوبها، وهو هدف تسعى الحركة إلى تحقيقه بكل قواها. وقد أحيط الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، علما بجهود الرئيس بخطاب مؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

#### مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥

٤٨ - قرر مؤتمر القمة العاشر تقديم عضو من حركة عدم الانحياز لرئاسة المؤتمر الذي يعقد في عام ١٩٩٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وخلال الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر تم تقديم مرشحين، هما بولندا وسري لانكا. وعقب ذلك، وخلال الجلسة الثانية، أبلغت اللجنة التحضيرية أن بولندا سحبت ترشيحها تزكية للسفير حايانتا دهانبالا، من سري لانكا، وهو المرشح الذي صادقت عليه الحركة. وحينئذ أقرت اللجنة التحضيرية بالاجماع ترشيح السفير دهانبالا لرئاسة مؤتمر عام ١٩٩٥.

#### كمبوديا

٤٩ - بناء على دعوة رئيس الهيئة المعنية بالانتخابات العامة في كمبوديا، عين رئيس الحركة السفير ترنجونو ممثلا له لمراقبة سير الانتخابات العامة التي أجريت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.



وعقب ذلك أعلن السفير ترنجونو أن الانتخابات تمت بطريقة حرة ونزيهة. غير أنه رغم نجاح فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في إجراء الانتخابات العامة في كمبوديا، فإنه لم يتمكن من تفضي وقوع حوادث مسلحة.

#### إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها وتعزيز الديمقراطية فيها

٥٠ - قرر مؤتمر القمة العاشر أن يتم فوراً إنشاء فريق عامل رفيع المستوى لحركة عدم الانحياز معني بإعادة تشكيل الأمم المتحدة، يعهد إليه بصياغة مقترحات وآراء ملموسة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وديمقراطيتها وكذلك المشاركة الفعالة للحركة في تشكيل النظام الدولي الجديد. وتقرر أيضاً أن يقوم الرئيس بتجديد عضوية الفريق العامل بعد إجراء مشاورات مع البلدان الأعضاء.

٥١ - وأوصى مكتب التنسيق في الاجتماع الذي عقده في نيويورك في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بأن يتم تشكيل الفريق العامل من ٢٩ عضواً من بينهم تسعة من آسيا (بنغلاديش، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، سري لانكا، سوريا)، و ١٤ من إفريقيا (الجزائر، بنن، بوركينا فاسو، بروندي، كوت ديفوار، مصر، غانا، موريشيوس، نيجيريا، سيراليون، تونس، أوغندا، زامبيا، زمبابوي) وخمسة من أمريكا اللاتينية والكاريبي (كوبا، غيانا، نيكاراغوا، بنما، بيرو) وواحدة من أوروبا (قبرص).

٥٢ - ومنذ تشكيل الفريق العامل الرفيع المستوى تطرق بهمة إلى بنود عديدة من جدول الأعمال التي نوقشت في الأمم المتحدة في إطار هذا الموضوع، وذلك من خلال عقد العديد من الاجتماعات والمشاورات.

٥٣ - وقام الفريق العامل الرفيع المستوى بدور هام في المناقشات حول "تقرير الأمين العام المعنون خطة للسلام" وكانت له مساهمة إيجابية أثناء انعقاد المفاوضات والمناقشات المتعلقة لهذا البند في اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي مفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، وقد أدرج عدد يعتد به من العناصر التي اقترحتها الحركة في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠ المتخذ بدون تصويت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكذلك أجريت فيما بعد مفاوضات ومناقشات حول بقية القضايا الواردة في التقرير وأسفرت عن اتخاذ الجمعية العامة دون تصويت القرار ٤٧/١٢٠ ب المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٥٤ - وحول مسألة "تنشيط عمل الجمعية العامة" قدم الفريق العامل الرفيع المستوى مساهمة إيجابية في المناقشة التي دارت داخل الفريق العامل غير الرسمي مفتوح العضوية التابع للجمعية العامة، مستندا إلى ورقة العمل التي أعدتها الحركة. وتوجت هذه العملية باتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٦/٢٣٣ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ بدون تصويت، وعلى أساس الفقرة ٦ من منطوق هذا القرار واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين النظر في القضايا المتعلقة، وفي هذا الصدد قدم الفريق العامل الرفيع

المستوى وثيقة معنونة "ورقة عمل أولية من حركة البلدان غير المنحازة" المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ ومتضمنة آراء الحركة وموقفها المشترك.

٥٥ - كما عقد عدد من اجتماعات الفريق العامل الرفيع المستوى لتنسيق الآراء والتوصل الى موقف مشترك للحركة بشأن "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عضويته" وقدمت اندونيسيا - رئيس الحركة - بعد ذلك رأي الحركة الى الفريق العامل مفتوح العضوية التابع للجمعية العامة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٤، واستعدادا لمواصلة العمل، وافق الفريق العامل الرفيع المستوى أيضا على تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن، وذلك ليتولى مساعدة الرئيس في إنجاز هذه المهمة، واتفق على أن يرأس هذا الفريق العامل أحد أعضاء المجموعة الافريقية، وبعد التشاور صدق مكتب التنسيق في اجتماعه المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤ على ما رأته المجموعة الافريقية من ترشيح مصر لرئاسة هذا الفريق.

٥٦ - وتوطئة للأنشطة التي ستقوم بها اللجنة التحضيرية المخصصة والتابعة للجمعية العامة وكذلك لجنة الصياغة بشأن "الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة" قرر الفريق الرفيع المستوى أيضا تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية يعنى بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة ويرأسه أحد البلدان الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أحد اجتماعات الفريق العامل الرفيع المستوى المعقود في آذار/مارس ١٩٩٤ وافق الفريق على ترشيح كوبا، ثم صدق مجلس التنسيق على ذلك في أيار/مايو ١٩٩٤، وعقد عدة اجتماعات للفريق العامل برئاسة كوبا لمناقشة مشروع القرار المقدم من اللجنة التحضيرية والذي يدعو الى عقد اجتماع احتفالي خاص على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإصدار إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، وتقديم مدخلات من جانب الحركة لإدراجها في الإعلان، وكذلك في مشروع القرار المقترح من كازاخستان والذي يدعو الى عقد دورة خاصة في شباط/فبراير ١٩٩٥، وقد روعيت معظم التعديلات التي اقترحتها الفريق العامل في القرار المنقح المقدم من اللجنة التحضيرية. وقدم الفريق العامل وثيقة تتضمن التعديلات المقترحة على المشروع المقدم من كازاخستان ومشروع إعلان، وذلك لضمان أن تكون الوثيقة متوازنة وشاملة، وحتى تعتمد في الاجتماع الاحتفالي الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥٧ - وفيما يتعلق بالحاجة الى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما بغرض تقويتها وجعلها أكثر استجابة للواقع المتغير والاحتياجات الانمائية للبلدان النامية، أكد الفريق العامل الرفيع المستوى التفاهم الذي تم التوصل اليه بين رئيس مكتب التنسيق ورئيس مجموعة ال ٧٧ على أن تناقش الحركة مسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة، على حين تظل مجموعة ال ٧٧ هي أداة التفاوض مع البلدان المتقدمة حول مسألتها، إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وما يتصل بهما، بما في ذلك متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

### جدول أعمال الحركة الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٥)

٥٨ - اعتمادا على الوثائق الختامية والقرارات والمقررات المعتمدة في مؤتمر القمة العاشر، وضع رئيس الحركة جدول أعمال اقتصاديا يتعين إيلاؤه أولوية عليا وذلك للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥. ويتناول جدول الأعمال هذا مسائل الديون الخارجية، والأمن الغذائي، والسكان، والسلع الأساسية، وجولة أوروغواي، والتعاون بين الجنوب والجنوب، والبيئة والتنمية، والعلم والتكنولوجيا، وإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها، وكذلك الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الدولي، وحظي جدول الأعمال هذا باستجابة من عدد من رؤساء الدول والحكومات في البلدان أعضاء الحركة.

### اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي

٥٩ - بناء على المقرر الذي اتخذته مؤتمر القمة العاشر بشأن تعزيز التعاون الدولي، دعا الرئيس الى الاجتماع الثاني للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي الذي عقد في بالي، اندونيسيا في الفترة من ١٠ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣، وقد عقد اجتماع اللجنة التي تضم ٣٧ عضوا بغرض إيجاد الوسائل المؤدية الى إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، ومناقشة دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي لأغراض التنمية.

٦٠ - وفيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب تركزت مناقشات اللجنة الوزارية الدائمة على القضايا التي رأت أهميتها للمصالح الانمائية للجنوب في سياق تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب، وهي المساعدة الانمائية، والاستثمار، والديون الخارجية، والقضايا النقدية، والتجارة الدولية والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة والتنمية. كما أعرب الاجتماع عن تأييده الكامل لمبادرة الرئيس سوهارتو بوصفه رئيسا للحركة للاجتماع بقيادة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى في اجتماع القمة السنوي الذي عقد في طوكيو، بغرض عرض آراء وتوجهات الحركة بشأن القضايا الاقتصادية والانمائية الدولية، وكذلك إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب بغية تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية.

٦١ - وفيما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب، أكدت اللجنة الوزارية الدائمة أهمية مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية عن طريق الأخذ بنهج تطوري ومرن، الى جانب وضع "ترتيبات ثلاثية الأطراف للتمويل" وتجميع الموارد.

٦٢ - وبناء على قرار اللجنة الوزارية الدائمة بشأن مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بتهيئة الفرص والمشاركة، أيدت البلدان غير المنحازة مشروع القرار الذي قدمته بابوا غينيا الجديدة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأسفر ذلك عن اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٠/٤٨ بدون تصويت والمعنون "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة".

#### الاجتماع بين رئيس الحركة ومجموعة البلدان الصناعية السبعة

٦٣ - بناء على قرار مؤتمر القمة العاشر بشأن إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب باعتباره وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والذي أيدته اللجنة الوزارية الدائمة، اتخذ رئيس الحركة مبادرة لعرض آراء الحركة وأمنياتها على قادة البلدان الصناعية السبعة في اجتماع قمته المعقود في طوكيو. وقدم رئيس الحركة الى قادة البلدان السبعة وثيقتين هما "دعوة الى الحوار" و "مذكرة بشأن الاجراءات العاجلة المتعلقة بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف والديون التجارية للبلدان النامية".

٦٤ - وعندما قام رئيس الحركة بشرح آرائها لرئيس مجموعة البلدان السبعة أوضح أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب في مجالات مثل الأمن الغذائي، والسكان، والتعاون التقني بين البلدان النامية، ودعا البلدان المتقدمة النمو الى توفير المساعدة التقنية والمالية، وذلك خاصة عن طريق "ترتيبات التمويل الثلاثية" .. وأكد رئيس الحركة فوق ذلك أهمية التوصل الى تسوية لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، والتي يمكن أن تؤثر أيضا على البلدان المتقدمة النمو، وأبرز أهمية أن تقوم هذه البلدان بفتح أسواقها أمام سلع البلدان النامية، ودعا الى سرعة التوصل الى نهاية متوازنة لجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وشدد الرئيس أيضا على ضرورة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب تعزيزا للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية على أساس من المصالح والمنافع المتبادلة والتكافل الحقيقي واقتسام المسؤولية.

٦٥ - وقد نوقشت الآراء التي قدمها رئيس الحركة في اجتماع قمة البلدان الصناعية السبعة، وأسفرت المناقشات عن نتائج إيجابية من بينها أحكام الإعلان الاقتصادي لتلك القمة. كما أن رئيس مجموعة البلدان الصناعية السبعة أوفد مبعوثه الخاص الى رئيس الحركة لإبلاغه بنتائج اجتماع قمة البلدان السبعة والتي جاء بها أن هذه البلدان ترحب بمبادرة البلدان النامية لإجراء حوار بنّاء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٦٦ - وأثناء زيارة رئيس الحركة لطوكيو أتيحت له فرصة الاجتماع برئيس الولايات المتحدة الذي أعرب عن اهتمامه بالتعاون مع البلدان الأعضاء في الحركة، واتخذ موقفا إيجابيا من الآراء المتعلقة بمشكلة الديون الخارجية.

٦٧ - وقد تم إبلاغ رؤساء الدول أو الحكومات من أعضاء الحركة، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، بنتيجة الاجتماع بين رئيس الحركة ومجموعة البلدان السبعة الذي عقد في طوكيو، وكذلك الموقف الإيجابي من جانب قمة البلدان السبعة.

#### تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

٦٨ - دعا مؤتمر القمة العاشر الى إعادة تنشيط الحوار البنّاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس التكافل الحقيقي وتبادل المصالح والمنافع وتقاسم المسؤوليات. وعلى أثر زيارة رئيس الحركة لطوكيو، وبناء على استجابة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمبادرة الرئيس، وجدت اندونيسيا

تشجيعاً على السير بقوة الدفع الى نهايتها. وقد استكملت متابعة هذه المبادرة بعد ذلك أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عقد رئيس مكتب التنسيق في نيويورك عدداً من الاجتماعات والمشاورات مع مجموعة الـ ٧٧ والعديد من الوفود، توجت باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٦٥/٤٨ بشأن "تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار الذي تبنته أساساً حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ قد تبنته أيضاً استراليا، واستونيا، والجمهورية التشيكية، والصين، وكندا، ولافتيا، وليتوانيا، ومقدونيا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة، واليابان.

٦٩ - كان اتخاذ هذا القرار بدون تصويت بشيراً بعهد جديد كما أثبت صحة التوجه والنهج الجديدين اللذين انتهجتهم الحركة في سعيها الى إقامة علاقة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس من المصالح والمنافع المشتركة، والترابط الحقيقي وتقاسم المسؤولية والشراكة بغية حل المشاكل ذات الاهتمام المشترك في المجالات الاقتصادية والامثالية.

٧٠ - تمثل التوجه الرئيسي للقرار في مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تحليل وتوصيات الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول طرق ووسائل النهوض بهذه الشراكة وتعزيز الحوار البناء. وينبغي أن تعكس النتيجة العمل الجاري بشأن "برنامج للتنمية" مع مراعاة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الخاصة بالتنمية والتي تحددت في محافل مختلفة خلال الأعوام الأخيرة.

٧١ - وفي هذا الصدد، ومن منطلق الحفاظ على قوة الدفع هذه واستناداً الى قرار الاجتماع الاستشاري لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز المعقود في جاكرتا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، عين مكتب التنسيق فريقاً عاملاً محدداً للبدء في التفكير على نحو مفاهيمي، في كيفية إعداد الحركة للمفاوضات مع الشمال فضلاً عن كيفية توثيق الاتصال مع مجموعة الـ ٧٧ بشأن المناقشة القادمة حول "برنامج للتنمية". بيد أنه يتعين ألا ينهض هذا الفريق العامل بالمهمة الرئيسية لمجموعة الـ ٧٧ كآلية للتفاوض. وعلاوة على ذلك، فقد وافق مكتب التنسيق أيضاً على التوصية بأن يطلب المؤتمر الوزاري الحادي عشر للبلدان غير المنحازة المعقود في القاهرة من هيئة مستقلة، مثل المعهد العالمي للتنمية والبحوث الاقتصادية أو مركز الجنوب أن يجري دراسة بشأن الطرق والوسائل الممكنة لتعزيز الحوار. وبعد ذلك سوف ينظر مكتب التنسيق في هذه الدراسة، من خلال الفريق العامل المحدود، ثم يرفعها الى الأمين العام للأمم المتحدة كإسهام من الحركة بغية مساعدته في إعداد دراسته على نحو ما طلب القرار المذكور.

#### لجنة التنسيق المشتركة

٧٢ - أكد اجتماع القمة العاشر أهمية تنسيق ومواءمة أنشطة "برنامج وخطة العمل للتعاون الاقتصادي" الى جانب وضع استراتيجيات بين الحركة ومجموعة ال ٧٧ من خلال إنشاء لجنة التنسيق المشتركة. وفي هذا الصدد، أجرى رئيس مكتب التنسيق في نيويورك عدة مشاورات مع رئيس مجموعة ال ٧٧.

٧٣ - وخلال اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود الحركة في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، فوض رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في العمل من خلال التعاون والتشاور على نحو وثيق مع رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة لبدء عمل لجنة التنسيق المشتركة بما في ذلك، صياغة اختصاصاتها. وعلاوة على ذلك، أعرب وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ أثناء اجتماعهم السنوي السابع عشر عن إيمانهم بأن لجنة التنسيق المشتركة سوف تزيد من تعزيز التنسيق والتلاحم بين مجموعة ال ٧٧ والحركة بهدف بحث القضايا المختلفة، لاسيما في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن كفالة تكامل الجهود المبذولة، ومن ثم فوضوا رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك في مواصلة مشاوراته مع رئيس مكتب تنسيق الحركة والدول أعضاء المجموعة من أجل بدء عمل لجنة التنسيق المشتركة خلال عام ١٩٩٤ واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحقيق هذا الهدف بما في ذلك الاجراءات التي وافقت عليها اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق خلال اجتماعها الثامن بشأن صياغة اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة.

٧٤ - في أعقاب سلسلة من المشاورات، تم الاتفاق على مشروع الاختصاصات في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، بين رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز ورئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك، وتمت مناقشة المشروع في مكتب تنسيق الحركة ومجموعة ال ٧٧. وأقر مكتب التنسيق في اجتماعه بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ مشروع الاختصاصات المنقح. وفي اجتماعها يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أقرت مجموعة ال ٧٧ هذا المشروع المنقح.

#### السكان والتنمية

٧٥ - نظرا لأهمية وإلحاح هذا الموضوع، قرر مؤتمر القمة العاشر، ضرورة عقد اجتماع وزاري بشأن السكان في أقرب موعد ممكن، على أن تبدأ عملية التشاور الملائمة لصياغة المبادئ التوجيهية ومشاريع التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا الميدان، وذلك استعدادا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومن أجل مساعدة رئيس الحركة فيما يجريه من استعدادات للاجتماع الوزاري، بادر الرئيس بعقد اجتماع لخبراء البلدان غير المنحازة في مجال السكان في بالي، اندونيسيا، خلال الفترة من ١٩ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٧٦ - بعد ذلك، بحث الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن السكان المعقود في بالي، اندونيسيا، خلال الفترة من ٩ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ نتائج اجتماع الخبراء. وأصدر الاجتماع الوزاري ثلاث وثائق رئيسية هي:

- إعلان دينياسار بشأن التنمية السكانية.
- قضايا وتوصيات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة، خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.
- مساندة حركة عدم الانحياز للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال السكان وتنظيم الأسرة.
- ٧٧ - وطبقا لقرار اجتماع القمة بشأن قضية السكان، لاسيما في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، نفذت اندونيسيا مشاريع في مجال السكان وتنظيم الأسرة عن طريق تقديم مساعدة تقنية للبلدان غير المنحازة المشتركة في هذه المشروعات. وإدراكا منها لضرورة تعزيز التعاون بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في مجال السكان، لاسيما تنظيم الأسرة، قدمت اندونيسيا وثيقة بعنوان "مساندة حركة عدم الانحياز للتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال السكان وتنظيم الأسرة"، والتي صدرت آنذاك كإحدى الوثائق الرئيسية للاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن السكان المعقود في بالي.
- ٧٨ - وبناء على طلب رئيس لجنة السكان، ناشد رئيس الحركة رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة المشاركة في توقيع بيان بشأن تثبيت معدلات النمو السكاني. وقد لقي هذا النداء استجابة حيث وقع ٣٢ رئيس دولة أو حكومة عليه.
- ٧٩ - وبناء على دعوة الأمين العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سيقوم الرئيس سوهارتو بصفته رئيسا للحركة بإلقاء خطاب أمام هذا المؤتمر.

#### الأغذية والزراعة

- ٨٠ - اعتمد مؤتمر القمة العاشر قرارا بشأن الأمن الغذائي يدعو الى عقد مؤتمر لوزراء الأغذية والزراعة للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية الأخرى، كما يدعو الى إنشاء فريق خبراء استشاري مخصص لمساعدة الرئيس في التحضير لهذا المؤتمر. وطبقا لهذا، شكلت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي هذا الفريق الاستشاري خلال اجتماعها في بالي، اندونيسيا، في الفترة من ١٠ - ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣ وذلك لإعداد دراسة متعمقة لجميع الجوانب المتعلقة بمشاكل الأمن الغذائي في البلدان النامية وتقديم توصيات بشأن السياسات وكذلك مقترحات عمل تفصيلية. وفي هذا الصدد عقد اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المخصص في جاكرتا خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ شارك فيه ٨٠ خبيرا من ٣٧ بلدا من البلدان الأعضاء و ٢٣ مراقبا من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية. ومن المقرر عقد المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن الأغذية والزراعة في الفترة من ٧ الى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في اندونيسيا من أجل صياغة مبادئ توجيهية بشأن السياسات مما يعزز التعاون في هذا الميدان.

### الديون الخارجية

٨١ - اعتمد مؤتمر القمة العاشر قرارا في هذا الشأن يقضي بتشكيل فريق خبراء استشاري مخصص لدراسة مشكلة الديون الخارجية من كافة الوجوه وصياغة المبادئ التوجيهية بشأن السياسات بغية تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشكلة الديون الخاصة بها واستضافت اندونيسيا في إطار مساعيها لتنفيذ القرار المذكور، وبوصفها رئيس الحركة ثلاثة اجتماعات للخبراء من البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى. واستنادا الى المناقشات التي دارت في هذه الاجتماعات، تمكن رئيس الحركة من صياغة "مذكرة حول الإجراءات العاجلة بشأن الديون الثنائية ومتعددة الأطراف والديون التجارية المستحقة على البلدان النامية"، التي عرضت بعد ذلك على قادة مجموعة السبعة من خلال رئيسها، رئيس وزراء اليابان آنذاك، عشية القمة التي عقدتها في طوكيو، باليابان في تموز/يوليه ١٩٩٣.

٨٢ - وفي أعقاب هذه المبادرة أنشأ رئيس الحركة فريقا من الخبراء الاقتصاديين يضم سبعة من رجال الاقتصاد الاندونيسيين البارزين لتناول مشكلة الديون في أقل البلدان نموا. ومهمة هذا الفريق هي إجراء دراسة وتقديم المقترحات اللازمة. وقام الخبراء بزيارة بعض البلدان في افريقيا بهدف جمع المدخلات المباشرة بشأن إدارة الدين ومشاكل التنمية التي تواجه تلك البلدان. وفي هذا الصدد تنظر اندونيسيا في إمكانية عقد اجتماع على المستوى الوزاري بشأن إدارة الدين، ولا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون. وبالإضافة الى ذلك قبلت اندونيسيا ما عرضته حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من استضافة ندوة عن آسيا وافريقيا، على سبيل المتابعة لأعمال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا. والغرض الأساسي من هذه الندوة المقرر عقدها في آب/أغسطس ١٩٩٤ هو تعزيز التعاون بين بلدان آسيا وافريقيا عن طريق الحوار حول قضايا التنمية وتبادل الآراء والخبرات.

### استراتيجية للنمو الذاتي الدفع

٨٣ - بمقتضى القرار الذي اتخذه اجتماع اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي، قامت اندونيسيا باستضافة فريق الخبراء المعني بتشجيع وحفز استراتيجية النمو الذاتي الدفع في إطار التعاون الإنمائي الدولي الذي عقد في الفترة من ١٢ الى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو تشجيع الاعتماد على الذات بين المجتمعات المحلية وتنشيط التنمية المعتمدة على الأهالي في البلدان النامية. وكان هدفه الأساسي هو وضع وصياغة برامج ذات منحى عملي وتتسم بالبراغماتية والواقعية لترسيخ التعاون بين الجنوب والجنوب. وعلى سبيل المتابعة للاجتماع المذكور، عرضت اندونيسيا أن تستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الاجتماع المشترك مفتوح العضوية المعني بخطط التنمية للخبراء ومتخذي القرارات في البلدان النامية.

### برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي

٨٤ - على ضوء تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي، عقد اجتماع الدول القائمة بالتنسيق لغرض توحيد الموازين والمقاييس ومراقبة الجودة في الفترة بين ٢١ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في



كولومبو، سري لانكا، لمناقشة وسائل تنشيط التعاون في هذه الميادين. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، عقد الاجتماع السادس لمجلس إدارة مجلس العلم والتكنولوجيا لحركة البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية في كاتماندو، نيبال، في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٤.

٨٥ - وبناء على القرارات التي اتخذت في هذين الاجتماعين ستقوم اندونيسيا باستضافة الاجتماع السابع لمجلس إدارة العلم والتكنولوجيا للبلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية في نفس الوقت الذي تجتمع فيه لجنة التنسيق المعنية بتوحيد الموازين والمقاييس والرقابة على الجوده في آذار/مارس ١٩٩٥.

#### التعليم

٨٦ - خلال اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي، شدد المجتمعون على ضرورة تعزيز التعاون في ميدان التعليم وذلك، من بين جملة أمور، من خلال تشجيع تبادل الطلبة ومنح الزمالات ذات الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وانطلاقاً من هذا، يجري الإعداد في اندونيسيا لطرح برامج زمالات على أعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميادين السياحة والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعليم والشؤون الثقافية، والإدارة، وبرامج الدرجات العلمية في ميادين النشاط الزراعي، وإدارة المستشفيات وإدارة الأعمال. فضلاً عن ذلك قدمت اندونيسيا، في إطار برامج التعاون التقني بين البلدان النامية، برامج تدريب قصيرة الأجل في عدة ميادين من بينها الزراعة، وتنظيم الأسرة، والإعلام والخدمات الاجتماعية، والأشغال والإنشاءات العامة، والصناعة، والصحة، والمال.

#### الثقافة والتنمية

٨٧ - وفقاً للأهمية التي أكدها مؤتمر القمة العاشر لعملية حفظ التراث المتنوع الثري للبلدان غير المنحازة، ونظراً للحاجة إلى النهوض بالثقافة والفنون في هذه البلدان، عازمت اندونيسيا على إقامة معرض وعقد ندوة بشأن الفنون المعاصرة في البلدان غير المنحازة وذلك في شهر أيار/مايو ١٩٩٥.

#### حقوق الإنسان

٨٨ - استعداداً للمؤتمر العالمي الثاني بشأن حقوق الإنسان في فيينا، قرر مؤتمر القمة العاشر أن تنسق البلدان غير المنحازة مواقفها، وأن تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية من أجل كفالة معالجة المؤتمر لكل جوانب حقوق الإنسان على أساس من الشمول وعدم التجزئة واللادائضية. وفي ضوء هذا القرار، شكل مكتب التنسيق فريق عمل برئاسة ماليزيا لتناول هذه القضية على نحو محدد. بعد ذلك أحييت نتائج اجتماعات هذا الفريق إلى جنيف إسهاماً في اجتماعات اللجنة التحضيرية.

٨٩ - وفي أعقاب ذلك، وخلال مناقشات الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان وبرنامج عمل فيينا - اللذين سيصدرهما المؤتمر - اجتمع مكتب التنسيق مع الفريق العامل التابع له، ووافقت الجمعية العامة، بمبادرة من الحركة، على تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجنة الثالثة لإجراء

مناقشات متعمقة بشأن المسائل الموضوعية، فضلا عن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ولقد قدمت الحركة مساهمة ذات شأن أدت الى اعتماد قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المنشئ لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يتمتع بولاية واضحة.

#### توصيات اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية

٩٠ - وفق قرار مؤتمر القمة العاشر، اجتمع مكتب التنسيق في نيويورك لكي يستعرض، من بين جملة أمور، المعايير والإجراءات الخاصة بمنح العضوية، وصفة المراقب، وصفة الضيف، وكذلك ولاية ونطاق عمل اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية. وفي هذا الصدد، وافق مكتب التنسيق على تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية معني بالمنهجية تابع لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، برئاسة مشتركة بين اندونيسيا وقبرص. وعقد الفريق العامل اجتماعا لمناقشة تلك القضايا وغيرها من توصيات اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية ونظرا الى أن القضايا المقرر بحثها تتطلب مناقشات متأتمية وتمعمة، وبخاصة فيما يتصل بمعايير ومدد وحقوق الضيوف، قرر مكتب التنسيق توصية المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة عدم الانحياز في القاهرة بأن يتولى مكتب التنسيق هذه المسائل في أسرع وقت ممكن بعد المؤتمر الوزاري المذكور، وذلك من خلال الفريق العامل الذي أنشأه.

#### اجتماع وزراء القوى العاملة/العمل لحركة عدم الانحياز

٩١ - على هامش الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعمل في عام ١٩٩٣، عقد وزراء القوى العاملة/العمل لحركة عدم الانحياز اجتماعا في جنيف في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ولقد عقد الاجتماع الذي اشترك في رئاسته كل من اندونيسيا وتونس بهدف مناقشة أعمال متابعة إعلان وبرنامج عمل الاجتماع الرابع لوزراء القوى العاملة/العمل للحركة المعقود في تونس عام ١٩٩٠، وأكد الاجتماع أهمية نتائج مؤتمر القمة العاشر، وبخاصة فيما يتصل بقضايا المساعدات الإنمائية والديون الخارجية والتعاون بين الجنوب والجنوب، والعمالة، والتنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي. وفي هذا السياق سيعقد اجتماع تنسيق لوزراء القوى العاملة/العمل في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في جنيف على هامش المؤتمر الدولي للعمل لعام ١٩٩٤.

٩٢ - وبمناسبة الدورة الثامنة والخمسين بعد المائتين لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عرضت الهند استضافة الاجتماع الخامس لوزراء القوى العاملة/العمل لحركة عدم الانحياز بحيث يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

#### مؤتمر وزراء إعلام البلدان غير المنحازة

٩٣ - عقد المؤتمر الرابع لوزراء إعلام البلدان غير المنحازة في بيونغ يانغ في الفترة من ١٥ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣. واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية، وتقرير الاجتماع الثاني عشر للمجلس الحكومي الدولي وتقرير مجمع وكالات أنباء حركة عدم الانحياز، وتقرير منظمة إذاعات البلدان غير المنحازة. كما انتخب أعضاء المجلس الحكومي الدولي الثالث عشر. وبالإضافة الى ذلك، قرر المؤتمر عقد المؤتمر الخامس لوزراء

إعلام البلدان غير المنحازة في نيجيريا أيضا خلال عام ١٩٩٦، وعقد الاجتماع الثالث عشر للمجلس الحكومي الدولي في نيجيريا أيضا خلال فترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

٩٤ - ووفقا لقرار وزراء الإعلام الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع لوزراء إعلام البلدان غير المنحازة، عقد في جاكارتا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اجتماع الفريق العامل المعني بالتوقعات طويلة الأجل فيما يتصل باستخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في وسائل الإعلام الجماهيري في البلدان غير المنحازة. كما تقرر تكليف خبراء من اندونيسيا بإعداد استبيان يوزع على البلدان الأعضاء بغية إنشاء قاعدة بيانات الحركة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك في ميدان وسائل الإعلام الجماهيرية.

#### اجتماع وزراء الصحة لحركة عدم الانحياز

٩٥ - خلال الدورة السادسة والأربعين لجمعية الصحة العالمية، عقد وزراء الصحة لحركة عدم الانحياز اجتماعهم السابع عشر في جنيف في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وأكد الوزراء أهمية نتائج مؤتمر القمة العاشر، وأحاطوا علما بالتزام منظمة الصحة العالمية بمواصلة دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي ذلك الاجتماع قدم الوزراء قرارا الى الجلسة العامة لجمعية الصحة العالمية بعنوان "تنمية قطاع الصحة في عالم متغير: دعوة الى عمل جماعي". وخلال الدورة السابعة والأربعين لجمعية الصحة العالمية، عقد وزراء الصحة لحركة عدم الانحياز اجتماعا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في جنيف لاستعراض عملية تنفيذ القرار المذكور.

#### الاجتماع الوزاري الرابع للبلدان غير المنحازة المخصص لدور المرأة في التنمية

٩٦ - صدق مؤتمر القمة العاشر على عقد المؤتمر الوزاري الرابع للبلدان غير المنحازة المخصص لدور المرأة في التنمية من أجل تحديد موقف البلدان غير المنحازة تعزيزا للأنشطة المتصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، المقرر عقده في بكين عام ١٩٩٥. وانطلاقا من هذا، ونظرا الى أن المؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز المعنية بالمرأة قد عقدت بالفعل في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية، ومع وضع مبدأ التناوب الذي جرى عليه العرف داخل الحركة في الاعتبار، بعث رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز رسالة الى رئيس المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة يدعو فيها هذه المجموعة الى بحث إمكانية استضافة بلد عضو للمؤتمر الوزاري الرابع لحركة عدم الانحياز. ولا تزال المجموعة الأفريقية تبحث هذه المسألة.

#### طلبات الحصول على صفتي المراقب والضيف في حركة عدم الانحياز

٩٧ - قرر مكتب التنسيق في اجتماعه المعقود في ١٣ أيار/مايو الاستمرار في تأجيل النظر في طلب مقدونيا الحصول على صفة الضيف في الحركة، نظرا لاستمرار المشاورات بين الأطراف المعنية، كما طلب الرئيس بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية في خطاب موجه الى رئيس الحركة بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ منح روسيا الاتحادية صفة الضيف في الحركة. وقدمت إيطاليا طلبا مماثلا وجهته

السفارة الإيطالية في جاكارتا إلى وزارة الخارجية الأندونيسية. كذلك تلقى وزير خارجية أندونيسيا خطاباً من وزير خارجية أذربيجان يطلب فيه منح جمهورية أذربيجان صفة المراقب في الحركة. وطبقاً للإجراءات المقررة في الحركة، ينظر مكتب التنسيق في نيويورك في كل هذه الطلبات المقدمة لحركة عدم الانحياز في أقرب فرصة.

٩٨ - ولقد نظر مكتب التنسيق خلال اجتماعه في ١٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في هذه الطلبات وقرر توصية الاجتماع الوزاري الحادي عشر لحركة عدم الانحياز في القاهرة بالموافقة على طلب جمهورية أذربيجان بالحصول على صفة المراقب، وطلب إيطاليا بالحصول على صفة الضيف في الحركة. وفيما يتصل بطلب جمهورية روسيا الاتحادية بالحصول على صفة الضيف في الحركة، قرر مكتب التنسيق في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ توصية المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة عدم الانحياز بإجراء مزيد من المشاورات للتوصل إلى حل للمسألة خلال هذا المؤتمر.

المرفق (٣)

التقرير العام للمؤتمر الوزاري الحادي عشر  
لحركة البلدان غير المنحازة

- ١ - عقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة البلدان غير المنحازة في القاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.
- ٢ - وسبق المؤتمر اجتماع للسفراء وكبار الموظفين في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ برئاسة سعادة السفير نبيل العربي الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة.
- ٣ - واشتركت الدول التالية في المؤتمر:

(أ) أعضاء الحركة:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بليز، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامرون، كابوفيردي، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جيبوتي، اكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سورينام، سوازيلند، سوريا، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، دولة الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائر، زامبيا، زمبابوي.

(ب) مراقبون:

أرمينيا، أذربيجان، البرازيل، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، المكسيك، أوروغواي.

(ج) ضيوف:

استراليا، النمسا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، فنلندا، ألمانيا، اليونان، الفاتيكان، المجر، ايطاليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا.

وحضر المؤتمر ٦٨ وزيرا للخارجية.

٤ - كما حضرت المؤتمر أيضا المنظمات وهيئات الأمم المتحدة التالية:

(أ) مراقبون:

منظمة التضامن الأفرو/آسيوي، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الافريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، حركة الاستقلال الجديدة (من بورتوريكو)، الأمم المتحدة.

(ب) ضيوف:

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مجموعة ال ٧٧، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، برنامج الأمم المتحدة للإنتاج، مكتب المندوب السامي للأمم المتحدة للاجئين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية.

٥ - كذلك حضر المؤتمر ممثلو المنظمات التالية كضيوف على الدولة المضييفة:

(أ) البلدان:

بلجيكا، فرنسا، اوكرانيا، المملكة المتحدة.

(ب) المنظمات:

اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة.

٦ - وتلقى المؤتمر رسائل من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

أولا - مراسم افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الأعمال)

٧ - افتتح المؤتمر معالي الوزير نانا سوتر سنا، كبير المساعدين التنفيذيين لرئيس حركة عدم الانحياز والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية اندونيسيا.

٨ - وألقى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك الخطاب الافتتاحي. وقرر المؤتمر بالتصفيق اعتماد خطاب فخامته كوثيقة رسمية (NAC/M11/DOC.3).

٩ - وألقى ممثلو المجموعات الإقليمية الأربع، الكونغو عن افريقيا، وهندوراس عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومالطة عن أوروبا ونيبال عن آسيا، بياناتهم التي أعربوا فيها عن تقديرهم وشكرهم ردا على خطاب الرئيس محمد حسني مبارك.

١٠ - ورفعت الجلسة حيث استقبل الرئيس محمد حسني مبارك رؤساء الوفود.

١١ - وبعد استئناف الجلسة، انتخب المؤتمر معالي السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية رئيسا للمؤتمر.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢ - وانتقل المؤتمر إلى انتخاب المكتب على النحو التالي:

نواب الرئيس: بوركينافاسو، الكونغو، كينيا، المغرب، تونس، زمبابوي: عن افريقيا.  
قبرص: عن أوروبا.  
كوبا: غواتيمالا، جامايكا ونيكاراغوا: عن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وشارك معالي الوزير الاندونيسي نانا سوتريسنا بحكم منصبه كممثل لرئيس حركة عدم الانحياز.

١٣ - وانتخب الاجتماع سعادة سيد قاسم المصري سفير مصر في اندونيسيا، أمينا عاما للمؤتمر.

ثالثا - اعتماد جدول الأعمال (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٤ - بعد اعتماد جدول الأعمال (NAC/M11/DOC.6) استمع الاجتماع لخطاب كل من معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد بيتر فسكي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ممثلا للدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام، وكذلك السيد العياشي ياكرا الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا.

وأثنى الرئيس وعدد من الأعضاء على معالي السيد علي العطاس، وزير خارجية اندونيسيا، وأعربوا عن أسفهم لعدم تمكنه من حضور الاجتماع بسبب مرضه، وقرر المؤتمر ارسال برقية تحية له متمنيا لمعالیه الشفاء العاجل.

رابعا - اعتماد تقرير اجتماع السفراء/كبار الموظفين (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٥ - اعتمد الاجتماع التقرير.

خامسا - قبول أعضاء ومراقبين وضيوف جدد (البند ٥ من جدول الأعمال)  
١٦ - قرر المؤتمر بالتصديق قبول جمهورية جنوب افريقيا عضوا كامل العضوية. وأدلى الرئيس ببيان موجز رحب فيه بمشاركة جنوب افريقيا كعضو كامل العضوية في الحركة. وتحدث بعده ممثلو المناطق الأربع (الكونغو وهندوراس ومالطة ونيبال) بالإضافة إلى ممثل زمبابوي الذي تحدث نيابة عن الدول المجاورة لجنوب افريقيا معربين عن نفس المشاعر وألقى معالي السيد الفريد نزو وزير خارجية جنوب افريقيا بيانا بهذه المناسبة.

بعد ذلك وافق الاجتماع على قبول أذربيجان كمراقب ومنح ايطاليا صفة الضيف.

سادسا - تنظيم العمل:

(أ) قرر المؤتمر عدم تشكيل أية لجنة وعهد بمهمة الصياغة إلى فريق غير رسمي يضم جميع الأعضاء الذين انقسموا إلى فريقين فرعيين (سياسي واقتصادي).

(ب) وقرر المؤتمر عدم إجراء مناقشة عامة، وناقش مباشرة البنود الخاصة بالمسائل الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال. بعد ذلك عقد المؤتمر ثلاث جلسات من المناقشات الحرة لشحذ القرائح تحقيقا لذلك الغرض.

سابعا - جلسات شحذ القرائح

استمع المؤتمر إلى ملاحظات معالي الوزير نانا سوتريسنا، كبير المساعدين التنفيذيين لرئيس حركة عدم الانحياز حيث قدم تقرير فخامة الرئيس سوهارتو رئيس الحركة (NAC/N.11/DOC.3).

وأحاط المؤتمر بالتقرير المذكور وقرر أن ينظم جلساته لشحذ القرائح على النحو التالي:

- ١ - تعقيبات على تقرير رئيس الحركة.
- ٢ - إعادة هيكلية الأمم المتحدة: كان المتحدث الرئيسي ممثل زمبابوي، وشاركه في تقديم الموضوع ممثل سري لانكا.
- ٣ - نزاع السلاح: كان المتحدث الرئيسي هو ممثل إيران، وشاركه في تقديم الموضوع ممثل جمهورية مصر العربية.
- ٤ - التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية والبيئة: كان المتحدث الرئيسي هو ممثل الجزائر (رئيس مجموعة ال ٧٧) وشاركه في تقديم الموضوع ممثل الهند.



٥ - التنمية الاجتماعية: كان المتحدث الرئيسي هو ممثل شيلي (رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في ١٩٩٥).

٦ - حقوق الإنسان: كان المتحدث الرئيسي هو ممثل غانا. هذا وقد شارك في المناقشات أربعة وسبعون وفداً، تناولوا الموضوعات المذكورة آنفاً.

١٧ - واتخذ المؤتمر قرارين منفصلين، أحدهما بشأن رواندا والآخر بشأن البوسنة والهرسك.

ثامنا - موعد ومكان انعقاد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٨ - عرضت كولومبيا استضافة المؤتمر في عام ١٩٩٥، ولقي الاقتراح الترحيب بحماس وبالاجماع.

تاسعا - اعتماد الوثائق الختامية:

١٩ - اعتمد المؤتمر الوثائق التالية:

(أ) الوثيقة الختامية للمؤتمر (NAC/M11/DOC.1)

(ب) إعلان القاهرة (NAC/M11/DOC.2)

(ج) قرار خاص بشأن رواندا (NAC/M11/Res.2)

(د) قرار خاص بشأن البوسنة والهرسك (NAC/M11/Res.1)

أعلن الرئيس أن مصر ستعد ملخصاً يغطي ما دار في جلسات شحذ القرائح لإرساله إلى رئيس الحركة للنظر فيه وتوزيعه.

عاشرا - ما يستجد من أعمال (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٢٠ - توصيات وقرارات إضافية:

(أ) قدم لبنان مشروع قرار بشأن عدوان إسرائيل على لبنان أيده مصر والسعودية والأردن والمغرب وفلسطين واليمن وليبيا. وقد اعتمد بالاجماع (NAC/M11/Res.3).

(ب) بناء على توصية من الرئيس أوصى المؤتمر رئيس الحركة بإنهاء أعمال اللجنة الخاصة المعنية بجنوب افريقيا حيث أن أغراض اللجنة قد تحققت بالكامل.

(ج) اقترحت ماليزيا النص التالي لتضمينه كفقرة جديدة "أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء ما ورد بآخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المعني بالتنمية البشرية من ترتيب البلدان على أساس حالات التأزم. ولما كان لمثل هذا التصنيف انعكاسا ضارا على الجهود التي تهدف إلى التنمية والتقدم فقد كلف الوزراء رئيس مكتب التنسيق بنيويورك بمهمة إثارة هذا الموضوع مع الأمين العام" وقد وافق المؤتمر على ضم هذه الفقرة إلى الوثيقة الختامية كفقرة تحمل رقم ٨٢.

(د) اقترحت زمبابوي ضم فقرة نصها كالآتي:

"قرر الوزراء إعادة تقديم مشروع القرار الذي يطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها والتصويت عليه لدى انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة".

وقد صادق المؤتمر على ضم الفقرة في الوثيقة الختامية كفقرة تحمل رقم ٦٩.

#### ٢١ - تحفظات على الوثيقة الختامية

(أ) ذكرت إيران أنه فيما يتعلق بأحد أجزاء الوثيقة على وجه التحديد وهو الجزء الخاص بفلسطين والشرق الأوسط فإنها قد وجدت صعوبة بالغة في تقبل هذا النهج كما وجدت أن الفقرتين ١٣١، ١٣٢ لا يمكن قبولهما بحال ما، نظرا لأن هذا الجزء يعد نقطة تحول عن موقف الحركة السابق. لذلك أبدت رغبتها في تسجيل تحفظها الشديد بالنسبة لهذا الجزء والفقرتين المشار إليهما.

(ب) أشارت اليمن إلى أنه لم يرد ذكرا لوحدة اليمن في الوثيقة الختامية ولذا تحفظ على هذا الجزء.

(ج) العراق أبدت رغبتها في تسجيل تحفظها بالنسبة للفقرات من ١٤٢ إلى ١٤٤ من الوثيقة الختامية لغموضها وإبهامها وطابع العمومية الذي يتسم به أسلوبها.

(د) زمبابوي كانت لها تحفظات شديدة بالنسبة للفقرات من ١٩٩ إلى ٢٠٤ الخاصة بالبوسنة والهرسك بيد أنها امتنعت عن ذكر الأسباب كي لا يفتح باب المناقشة حول هذا الموضوع.

(هـ) زامبيا أعلنت تحفظها على الفقرة ٤١ حول نزع السلاح، حيث نمت الإشارة إلى إسرائيل على أساس انتقائي.

(و) باكستان أعلنت تحفظها على الجزء الخاص "بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم" في الوثيقة الختامية.

٢٢ - شرح المواقف والملاحظات  
(أ) الكامبيرون أثار موضوع الخلاف على الحدود مع نيجيريا وكانت ترى أنه ينبغي عكسه في الوثيقة الختامية.

ذكرت نيجيريا أن المسألة لا تعني الحركة فهي لا تزدد عن كونها مجرد نزاع على الحدود تتولى منظمة الوحدة الأفريقية معالجته ومن ثم وجب عدم تضمينها الوثيقة الختامية.

وقد قرر الرئيس أن الوثيقة الختامية سوف تتضمن إشارة إلى هذا الموضوع.

(ب) أعربت الكويت عن تقديرها العميق لما بذله السيد السفير نبيل العربي من جهد في صياغة الفقرات من ١٤٢ إلى ١٤٤ الخاصة بالأوضاع بين العراق والكويت مما يعد حدا أدنى قبله الكويت من أجل تيسير الأمور وبغية إيجاد جو أخوي إيجابي للمباحثات.

(ج) كمبوديا لاحظت أن الفقرة ١٧٦ لم تتضمن أسماء البلدان التي ساهمت في الجهود التي تمخضت عن الاتفاق الموقع في باريس الخاص بكمبوديا وقد وجهت كمبوديا الشكر لهذه البلدان ولا سيما اندونيسيا لإسهامها من أجل تحقيق هذا الغرض.

(د) زامبيا أشارت إلى الفقرة ١١٢ حول حقوق الإنسان وذكرت أنه على الرغم من مساندتها وتوكيدها لفكرة عدم جواز استخدام مبدأ حقوق الإنسان كذريعة للضغط السياسية، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية - إلا أنه لا ينبغي التخفي وراء هذه الزرائع للمساس بالحقوق الأساسية للشعوب.

٢٣ - الرسائل التي وصلت من البلدان التي لها صفة المراقب:  
تلقى رئيس المؤتمر كتابا من المراقب الصيني بشأن الإشارة إلى مسألة بحر الصين الجنوبي في الوثيقة الختامية - وقد ذكر أن الحكومة الصينية عرضت وجهة نظرها بالنسبة لموضوع بحر الصين الجنوبي في مناسبات عديدة وكانت تعارض دائما تدويل المسألة - كذلك فقد أبدت تحفظها بالنسبة للإشارة إلى هذا الموضوع في وثيقة حركة عدم الانحياز.

٢٤ - (أ) وافق المؤتمر على اقتراح بالشكر والعرفان موجهها إلى البلد المضيف.

(ب) عقدت الجلسة الختامية يوم الجمعة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وقد ألقى معالي الوزير عمرو موسى كلمة ختامية ورد في الوثيقة الختامية ملخص لها.

القاهرة تحريرا في يوم الأحد ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤

السفير سيد قاسم المصري  
الأمين العام

المرفق (٤)

جدول أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر  
لحركة البلدان غير المنحازة

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - اعتماد جدول الأعمال المؤقت
- ٤ - اعتماد تقرير اجتماع كبار الموظفين
- ٥ - انضمام أعضاء ومراقبين وضيوف جدد
- ٦ - تقرير رئيس الحركة
- ٧ - استعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية ودور حركة عدم الانحياز
- ٨ - موعد ومكان عقد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات
- ٩ - اعتماد الوثائق الختامية
- ١٠ - ما يستجد من أعمال

المرفق (٥)

تقرير اجتماع كبار الموظفين التحضيري للمؤتمر الوزاري الحادي عشر  
لحركة البلدان غير المنحازة

- ١ - عقد اجتماع كبار الموظفين في القاهرة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ برئاسة السفير نبيل العربي مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة.
- ٢ - أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي:
  - ١ - اعتماد جدول الأعمال
  - ٢ - توصيات بشأن جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الوزاري
  - ٣ - توصيات بشأن تنظيم عمل المجلس الوزاري
  - ٤ - توصيات بشأن قبول أعضاء ومراقبين وضيوف جدد
  - ٥ - اعتماد تقرير اجتماع كبار الموظفين إلى المؤتمر الوزاري
- ٣ - أوصى الاجتماع بأن يعتمد المؤتمر الوزاري جدول الأعمال المؤقت التالي:
  - ١ - افتتاح المؤتمر
  - ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
  - ٣ - اعتماد جدول الأعمال المؤقت
  - ٤ - اعتماد تقرير اجتماع كبار الموظفين
  - ٥ - قبول أعضاء ومراقبين وضيوف جدد
  - ٦ - تقرير رئيس الحركة

- ٧ - استعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية ودور الحركة
- ٨ - موعد ومكان عقد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات
- ٩ - اعتماد الوثائق الختامية
- ١٠ - ما يستجد من أعمال
- ٤ - أوصى الاجتماع المؤتمر الوزاري بقبول جنوب افريقيا كعضو.
- ٥ - كما أوصى الاجتماع بمنح أذربيجان صفة مراقب ومنح إيطاليا صفة ضيف.
- ٦ - أحاط الاجتماع علما بما ورد في تقرير مكتب التنسيق من أن طلب الاتحاد الروسي منحه صفة ضيف لم يزل موضع تشاور.
- ٧ - أوصى الاجتماع المؤتمر الوزاري بأن يكون تشكيل المكتب على النحو التالي:
- (أ) لمنصب نائب الرئيس:
- افريقيا: الكونغو، المغرب، تونس، زمبابوي، بوركينا فاصو
- آسيا: (لم يتقرر بعد)
- أمريكا اللاتينية والكاريبية: (لم يتقرر بعد)
- أوروبا: (قبرص)
- (ب) عضو بحكم المنصب: اندونيسيا
- (ج) لمنصب المقرر العام:

٨ - تم الاتفاق فيما يتعلق برسالة الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقوم ممثله بتلاوتها. كما تم الاتفاق على الاستماع لكلمات الأمين العام لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٩ - أوصى الاجتماع بتعيين سعادة السفير سيد قاسم المصري، سفير مصر في اندونيسيا، أمينا عاما للمؤتمر.

١٠ - أوصى الاجتماع بأن يعقد المؤتمر الوزاري جلسات عامة غير رسمية في الصباح وبعد الظهر يدلي فيها المندوبون بأرائهم حول البنود المحددة التالية:

(أ) تقرير وأفكار رئيس الحركة حول المستجدات في الوضع الدولي منذ انعقاد قمة حركة عدم الانحياز في عام ١٩٩٢.

(ب) إعادة هيكلة الأمم المتحدة.

- قضايا نزع السلاح

(ج) التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون في مجال البيئة.

- التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

١١ - وفي هذا السياق أوصى الاجتماع كذلك بأن تعقد اجتماعات غير رسمية للجلسة العامة تخصص ل طرح الأفكار والحوار، كما أوصى بعقدتها على نحو يسمح بالمناقشات المتعمقة وذلك سعيا لزيادة فاعلية هذه الاجتماعات.

١٢ - كذلك أوصى الاجتماع بإنشاء فريق صياغة جامع وتقسيمه إلى مجموعة عمل سياسية وأخرى اقتصادية برئاسة البلد المضيف.

١٣ - وافق الاجتماع على التقرير وقرر رفعه إلى المؤتمر الوزاري.

المرفق (٦)

توجيه شكر

تمت الموافقة على اقتراح بتقديم الشكر للبلد المضيف متضمنا التعبير عن تقدير المشاركين وامتنانهم عما لاقوه من كرم الضيافة وما لاحظوه من حسن تنظيم العمل ومن إدارة ممتازة للمداولات مما حقق نجاح المؤتمر عن جدارة واستحقاق. وتحدث كل من مندوبي قبرص وبنغلاديش وهندوراس وجيبوتي نيابة عن مجموعاتهم الإقليمية فأبدوا نفس المشاعر مشيرين إلى الفعالية التي أدار بها الرئيس دفعة أمور المؤتمر مما أدى إلى نجاحه.

— — — — —